

كتاب التربية الوطنية





جامعة البلقاء التطبيقية

وحدة التقييم والامتحانات العامة

التربية الوطنية

2018

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٨/٩/٤٨٨٢)

٩٥٦,٥

جامعة البلقاء التطبيقية
التربية الوطنية / اعداد جامعة البلقاء التطبيقية . - عمان: الجامعة،
٢٠١٨

() ص .

ر.إ. : ٢٠١٨/٩/٤٨٨٢ .

الواصفات : /التربية الوطنية//التربية السياسية//تاريخ الاردن/

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف
عن رأي دائرة المكتبة الوطنية.

لجنة الاشراف على اعداد الكتاب

الأستاذ الدكتور عبدالناصر طلب الزيود / مقررًا

الأستاذ الدكتور مصطفى محمد عيروط / عضواً

الدكتور محمد محمد اللحام / عضواً

الدكتور خالد حامد شنيكات / عضواً

الدكتور لؤي ابراهيم بواعنة / عضواً

الدكتور أحمد خليف العفيف / عضواً

الدكتورة ايمان الحسين البشير / عضواً

الدكتور يوسف سلامة المسعدين / عضواً

الدكتور هاني أحمد الشبول / عضواً

مقدمة:

كان الشباب ولا زال محور اهتمام جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، فهم أساس بناء الوطن وتنميته، وعليه كان من الضروري إعداد هؤلاء الشباب لمثل هذه المهمة، وتوعيتهم بتاريخ الأردن وأهميته السياسية والجغرافية في المنطقة وفي العالم أجمع، لترسيخ محبة هذا الوطن في قلوبهم، وبذلهم الغالي والنفيس من أجله، فيقفون بذلك ثمار محبتهم له بتلقيهم أفضل الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من الخدمات التي يمكن توفيرها لأي مواطن في بلده.

وهذا ما سعت له جامعة البلقاء التطبيقية، بإعداد كتاب شامل في التربية الوطنية لطلبة المرحلة الجامعية الأولى وطلبة الشهادة الجامعية المتوسطة، فكان هذا الكتاب منارة للطلبة لفهم مراحل تكوين الدولة منذ تأسيسها وحتى هذه اللحظة وهو من أوائل كتب التربية الوطنية التي تتضمن في متنها محورا عن الجرائم الإلكترونية، والفضاء الإلكتروني، ووسائل التواصل الاجتماعي ومدى تأثيرها على هذا الجيل.

وقد احتوى الكتاب على سبعة محاور، حيث تضمن المحور الأول تعريفا لأهم المفاهيم الوطنية: مثل التربية الوطنية، والانتماء، والولاء، والمصلحة الوطنية، وغيرها.

وتحدث المحور الثاني بإسهاب عن الديمقراطية، والمواطنة، والرؤية الملكية لأردن الغد (رؤية من خلال الأوراق النقاشية ورسالة عمان)، حيث غطى مواضيع الأحزاب السياسية، والمساواة، والعدالة، والحوار، والتسامح، ومؤسسات المجتمع المدني، والوحدة الوطنية، والمجتمع المدني والدولة المدنية.

أما نشأة وخصوصية الدولة الأردنية فكانت موضوع المحور الثالث، حيث تحدث عن سبب التسمية وجغرافية المكان الأردني، والتنوع الحضاري والتاريخي الأردني، والثورة العربية الكبرى، وما تلاها من إنشاء الدولة الأردنية حتى يومنا هذا، واستعرض المحور أهم مبادرات وطروحات جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين ومشاريعه النهضوية؛ منها الأردن أولا، وكلنا الأردن، كما استعرض أسس السياسة الخارجية الأردنية في عهده، والرعاية والوصاية الهاشمية الأردنية للمقدسات.

وناقش المحور الرابع النظام السياسي، والسياسة الخارجية الأردنية، متضمناً الدستور الأردني وتعديلاته، وهيكله النظام وتوزيع السلطات وفقا للدستور، والمواثيق الوطنية الأردنية، والديموقراطية.

ولما كان الأمن والأمان هو ما يصبو إليه كل مواطن، فقد كان لزاما أن يتحدث الكتاب في محوره الخامس عن الأمن الوطني والتحديات المعاصرة، فعرف الأمن الوطني، والأمن

الوطني الشامل، والأمن الوطني الأردني، ومرتكزاته، وأولوياته، وبين دور المؤسسات الوطنية في تحقيق الأمن الوطني.

وتطرق المحور السادس إلى المجتمع الأردني: تعريفه، وخصائصه، والتقسيم السكاني، والتنمية، ووحدات المجتمع الأردني وخصائصه، والأسرة الأردنية، ومشاركة المرأة في الحياة العامة، وغيرها.

كما وتناول الكتاب في المحور السابع الإعلام الوطني ومؤسساته ودورها في تثقيف المواطنين وتوعيتهم وإيصال المعلومة إليهم عبر القنوات الرسمية وبكل شفافية، ودور الإعلام الإلكتروني في مكافحة الفكر المتطرف الذي قد يلوث ويسم أدمغة البعض من الشباب، إضافة إلى وسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي، والجرائم الإلكترونية وماهيتها وسبل مكافحتها وخطرها على الأمن القومي.

وفي النهاية أدعو الله أن يكون هذا الكتاب الذي تم إعداده بجهود وسواعد زملائي أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة البلقاء التطبيقية مرجعاً في حب الوطن والتفاني في الاخلاص له والانتماء إليه والسعي لخدمته والتضحية لأجله من خلال بذل الغالي والنفيس في سبيل رفعة وازدهاره.

حمى الله الأردن، ووفقنا وإياكم لخدمته تحت ظل الراية الهاشمية وعميد آل البيت حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه.

رئيس جامعة البلقاء التطبيقية

الأستاذ الدكتور عبدالله سرور الزعبي

السلط - المملكة الأردنية الهاشمية

2018

المحور الأول

تعريف المفاهيم

اعداد: د. خالد شنيكات

التربية الوطنية، الانتماء، الولاء، المصلحة الوطنية، التنمية السياسية، الدستور، الديمقراطية، الهوية الوطنية، النظام السياسي، الدولة، القانون والنظام.

1. التربية الوطنية.

عملية تهدف إلى ايجاد وإعداد المواطن الصالح ليكون عضوا مشاركا وفاعلا في مجتمعه مساهما في حل مشكلاته، وتعرف أيضا تنشئة الفرد على مجموعة من المعارف والمسلوكيات والقيم التي تجعله قادرا على خدمة مجتمعه وتطويره والدفاع عنه، وتعريفه بالقوانين والتقاليد والأنظمة، وإرثه التاريخي والأعراف النازمة لحياته العامة والخاصة أيضا، وتحديد واجبات الفرد وحقوقه ومسؤولياته تجاه المجتمع والدولة، وتشمل أيضا:

أ- التربية السياسية: التي تهدف إلى تعليم الثقافة السياسية، ومبادئ وأسس نظام الحكم والسلطة في الدولة وفهمها، وآلية صنع القرارات في النظام السياسي.

ب- التربية الخلقية: التي تركز على المنظومة القيمية والاجتماعية للفرد وتدعمها، وهي ترسم حدا فاصلا ما بين السلوك المرغوب فيه والسلوك غير المرغوب فيه.

2. الانتماء.

الانتماء لغة: من النماء والزيادة والارتفاع والعلو، واصطلاحا: الانتساب أو الارتباط الحقيقي المخلص الصادق للوطن فكرا وقولا ووجدانا وعملا وواقعا، والاعتزاز بمكوناته الثقافية والبشرية والمادية، وجعل مصلحته فوق كل مصلحة، والتفاني في خدمته والتضحية في سبيله والدفاع عنه، والتمسك والثقة فيه، ويعكس الانتماء الصلة التي تربط بين الفرد والوطن من خلال القيام بالواجبات المطلوبة من الفرد والمحافظة على العادات والتقاليد الحميدة، والوقوف والانحياز إلى جانب الوطن في اليسر والعسر، وهو يرتبط بالوطن (الأرض).

3. الولاء.

الولاء لغة: من الدنو، والقرب، والمناصرة، والتأييد، واصطلاحا: من تبع، ونصر، وخضع لسلطة ما (مثل الأب، أو شيخ العشيرة، أو المؤسسة، أو الحاكم، أو غيرهم)

والولاء اصطلاحاً: هو شعور قد يكون داخلياً يدفع الإنسان إلى الإخلاص والوفاء لأولي الأمر حسب درجته ومنزلته منه لما فيه من خير ومصلحة تقوم على التقدير والاحترام، وقد يكون خارجياً مرتبطاً بوسائل الترغيب والترهيب، وتعززه وسائل التنشئة الاجتماعية للأفراد من علاقات وغيرها، ويرتبط الولاء بالحاكم.

ويتحقق الولاء من خلال الالتزام بالدستور، والقوانين، والأنظمة، والتعليمات، واللوائح، والتسلح بالعلم والمعرفة، والمحافظة على مكتسبات الوطن الثقافية والتاريخية، وطاعة ولي الأمر والتمسك بالوحدة الوطنية وتأييد القيادة الهاشمية ودعمها.

4. المصلحة الوطنية.

تعني أهداف الدولة وطموحاتها سواء كانت اقتصادية أو عسكرية أو ثقافية، وتعني المصالح العامة لكل الشعب أيضاً، وتعد المصلحة الوطنية الموجبة الأساسي لصانع القرارات، وعلى أساسها تحدد العلاقات مع الآخرين.

وتنقسم المصلحة الوطنية إلى:

أ- المصلحة الوطنية العليا: تشمل الأمن والبقاء، والهيبة، واستمرار النظام السياسي الحاكم، والسعي وراء الثروة والنمو الاقتصادي والقوة.

ب- المصلحة الوطنية الدنيا: وتتضمن توفير فرص العمل والرفاه (الازدهار)، والتعليم للمواطن في المجالات شتى، والتأمينات الاجتماعية والصحية.

ويسعى الأردن إلى تحقيق مصالحه الوطنية ضمن عدة أطر وأهداف هي:

أ. وطنية: تكون بتحقيق إصلاح (ازدهار) اقتصادي، واجتماعي، وسياسي، وغيره.

ب. عربية: تقوم على تقوية علاقات الأردن بالجامعة العربية وعضويته بها، وعلاقته بالدول العربية المبنية على الاحترام المتبادل، وتعزيز العلاقات العربية البينية من خلال التجارة، وتبادل الخبرات.

ج. إسلامية: وذلك من خلال دور الأردن وعضويته في منظمة التعاون الإسلامي، وعلاقته بالدول الإسلامية.

د. إقليمية: وترتكز على إقامة علاقات متوازنة وحضارية مع الجوار الإقليمي.

هـ. دولية: تستند إلى تقوية الأردن لقواعد العمل الدولي وعضويته في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى علاقته مع أقطاب النظام الدولي مثل الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وغيرها.

ومن أهم المصالح الوطنية الأردنية:

أ- حماية الوطن والحفاظ على منعته، والدفاع عنه أمنياً وعسكرياً، تطويره اقتصادياً وثقافياً، وحماية قيمه العليا في الدين واللغة، والتأكيد على هويته الحضارية عربياً وإسلامياً، وحفظ وحماية مقدرات الوطن للأجيال القادمة.

ب- حماية الدستور واحترام مؤسسية القرار عند اتخاذه بعيداً عن التفرد والمزاجية.

ج- حفظ الوحدة الوطنية وتعزيزها بالممارسة والسلوك، وحماية سيادته.

5. الهوية الوطنية.

مجموعة من السمات والخصائص الثقافية التي تميز أبناء وطن معين عن الأوطان الأخرى، لذلك فهي ترتبط بمكونات الوطن الفكرية والمادية من معتقدات، ولغة، وقيم، وعادات، وتقاليد، وتجربة تاريخية، وموقع جغرافي، وديانات، والجوانب الثقافية كافة التي تحدد طريقة تفكير وسلوك الفرد والجماعة، وتعطيهم هويتهم الحضارية المتميزة، وتترجم روح الانتماء لدى أبنائها، ولها أهميتها في رفع شأن الأمم وتقدمها وازدهارها، وإبراز شخصية الأمة.

وتتضمن الهوية الوطنية الحقوق المشتركة، حيث يتمتع أبناء الهوية الوطنية الواحدة بالحقوق ذاتها، كحق التعليم، وحق التعبير عن الرأي، وحق الحياة بكرامة، وحق الملكية، وحق العمل، وغير ذلك من الحقوق التي تجسد معاني الهوية الوطنية.

6. الديمقراطية

هي نوع من أنواع الحكم يشارك فيها المواطنون المؤهلون جميعاً على قدم المساواة - إما مباشرة أو من خلال ممثلين عنهم منتخبين - في اقتراح، وتطوير، واستحداث القوانين. وهي تشمل الأوضاع السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية التي تمكن المواطنين من ممارسة الحرية والمتساوية لتقرير المصير السياسي من خلال تبادل سلمي للسلطة. فالديموقراطية هي وسيلة الدولة المدنية لتحقيق الاتفاق العام والصالح العام للمجتمع، كما أنها وسيلتها للحكم العقلاني الرشيد وتفويض السلطة وانتقالها.

إن الديمقراطية تتيح الفرصة للتنافس الحر الخلاق بين الأفكار السياسية المختلفة والقيادات السياسية، وما ينبثق عنها من برامج وسياسات. ويكون الهدف النهائي للتنافس تحقيق المصلحة العليا للمجتمع، والحكم النهائي في هذا التنافس هو الشعب الذي يشارك في انتخابات عامة لاختيار قياداته وممثليه، لا بصفتهم الشخصية وإنما بحكم ما يطرحونه من برامج وسياسات.

وفي الديمقراطية يكون الشعب مصدر السلطة، وتُقرُّ منها الحقوق للمواطنين جميعاً على أساس من الحرية والمساواة من دون تمييز بين الأفراد بسبب الأصل، أو الجنس، أو الدين، أو اللغة، وكثيراً ما يستخدم اصطلاح الإدارة الديمقراطية للدلالة على القيادة الجماعية التي تتسم بالمشورة والمشاركة مع الرؤوسيين في عملية اتخاذ القرارات.

وتمثل المشاركة السياسية جوهر الديمقراطية، وتعني مساهمة المواطنين أفراداً وتجمعات في عملية اتخاذ القرار في إطار النظام السياسي، مثل الحق في المشاركة في التصويت، وتولي الوظائف العامة، وغيرها.

7. النظام السياسي

نسق من العمليات والتفاعلات، التي تشمل علاقة سلطة بين النخبة الحاكمة من جهة، والمواطنين من جهة أخرى، وكذلك فيما بين النخب مع بعضها، وذلك في ظل وجود قواعد وإجراءات لتنظيم هذه العلاقات مثل الدستور والقوانين الناظمة للعلاقة، ويتأثر النظام السياسي بالأيديولوجية، والثقافة السياسية، والممارسة العملية، والمشاركة السياسية، التي قد تقل أو تزيد، وتختلف صورها وأشكالها من نظام إلى آخر، وذلك للتأثير على هذه القرارات والسياسات، أو لمراجعة جوانبها، وكذلك للرقابة على عملية تنفيذ السياسات العامة والمحاسبة على نتائجها.

في كل نظام سياسي توجد آليات للتعبير عن المصالح، وترتيب الأولويات، وتحديد البدائل المتاحة، ومن ثم التعرف إلى تكلفتها ومنافعها النسبية، واتخاذ القرار المناسب.

ومن وظائف النظام السياسي:

أ- النظام السياسي آلية لحل الخلافات وإقرار القانون والنظام، ويعمل على حماية الأمن وتوفيره للمواطنين داخلياً، وحماية إقليم الدولة.

ب- النظام السياسي آلية لتوزيع الموارد في المجتمع، وهي الوظيفة التوزيعية للنظام، أي توزيع موارد التنمية سواء التعليم، أو الصحة، أو غيرها.

ج- النظم السياسية آلية للتغيير الاجتماعي، إذ يمكن للنخبة الحاكمة أن تسعى إلى القيام بدور مبادر لإعادة تشكيل المجتمع وفقا لتصور سياسي معين.

7- الدولة.

هي المجتمع المنظم سياسيا، وقانونيا، ويتمثل في مجموعة من الأفراد (الشعب) الذين يقيمون على أرض محددة (إقليم) بصفة دائمة، ويخضعون لتنظيم سياسي، وقانوني، واجتماعي معين تفرضه سلطة عليا تتمتع بحق استخدام القوة ويطلق عليها حكومة، ونستنتج أن عناصر أو مقومات الدولة التأسيسية هي الشعب، والأرض، والحكومة، أما العناصر الإضافية الأخرى فتشمل السيادة والاعتراف.

8- الدستور.

الوثيقة الأساسية التي تبين شكل الدولة (بسيطة أم مركبة)، وطبيعة نظام الحكم في الدولة (ملكي أم جمهوري)، وشكل الحكومة أي تنظيم السلطات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية (رئاسية أم برلمانية أم مختلطة)، وتحدد اختصاصها والعلاقة مع بعضها البعض، كما ينظم الدستور علاقة الدولة بالأفراد من حيث الحقوق والواجبات ويضع الضمانات لحماية ذلك، ويعتبر الدستور القانون الأسمى للدولة، وهو أعلى مرتبة من القوانين والأنظمة كافة، التي تنبثق عنه.

9- التنمية السياسية.

تعرف على أنها تطوير النظم السياسية بشكل يجعلها أكثر قدرة على الاستجابة لتحديات البيئة الداخلية والخارجية، وتعرف أيضا بأنها: العملية التي ترمي إلى إيجاد حكم تتوفر له شرعية وقيادة فاعلة، ومنهم من عرفها ب: نمو المؤسسات والممارسات الديمقراطية في المجتمع، بمعنى آخر، هي عبارة عن مجموعة من الوسائل التي تستخدمها الدول في تطوير سياستها الداخلية والخارجية، وتقوم التنمية السياسية على عدد من المؤشرات:

أ. الانتقال السلمي للسلطة.

ب. وجود جهاز إداري كفء قادر على إنجاز الخطط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ج. احترام الدستور والقانون والأداء السياسي النزيه.

د. المساواة بين الجميع في الخضوع للقواعد القانونية.

هـ. اعتماد الكفاءة معيارا للتوظيف السياسي والإداري.

10- القانون.

مجموعة من القواعد العامة الملزمة التي تنظم علاقة الأفراد فيما بينهم، ويُسن وفق أحكام الدستور، وتُعد الحكومة مشروع القانون، ويُقرّه مجلس الأمة، ويقترن بالإرادة الملكية السامية، ثم يتم نشره في الجريدة الرسمية إشعارا ببدء العمل بمقتضاه رسميا، ويأتي القانون شارحا ومفصلا للدستور، ويصدر القانون عن السلطة التشريعية كما ذكرنا آنفا.

11- النظام (الأنظمة).

هي قواعد قانونية عامة ملزمة، تفسيرية وتفصيلية للتشريع العادي (القانون)، التي يجب أن لا تخالف أحكامه، وتصدرها السلطة التنفيذية، ويُسن النظام لتطبيق أحكام القانون، وتُعدّ الدائرة، أو المؤسسة، أو الهيئة، أو الوزارة المعنية مشروعه، ويُقرّه مجلس الوزراء بعد أن يتم إعادة صياغته من قبل ديوان التشريع والرأي، ويتم نشره في الجريدة الرسمية إشعارا ببدء العمل بمقتضاه رسميا.

المحور الثاني

النموذج الديمقراطي ومسيرة الإصلاح السياسي للدولة الأردنية وفقا للرؤية الملكية (من خلال الأوراق النقاشية)

اعداد: د. هاني الشبول

الديموقراطية .. الرؤية الملكية

رسم جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين معالم طريق النظام السياسي الأردني، الذي يكرس الديمقراطية نهجا وممارسة، وأرسى رؤية واضحة للإصلاح الشامل وعملية التحول الديمقراطي التي يمر بها الأردن من خلال طرح سلسلة من الأوراق النقاشية، حيث تمثل الأوراق الخمسة الأولى الرؤية الأردنية لمفهوم الديمقراطية وكيفية ممارستها، وسبل إنجاحها كنظام سياسي أردني في ظل الملكية الدستورية الهاشمية.

مقتطفات من الأوراق النقاشية الخمسة الأولى:

- الورقة النقاشية الأولى: "مسيرتنا نحو بناء الديمقراطية المتجددة" (نشرت في 29 كانون الأول/ديسمبر 2012).

تزامن إصدار هذه الورقة مع وجود انتخابات نيابية في البلاد، ورأى جلالته أن مسؤوليته تحتم عليه تشجيع الحوار مع الشعب الذي يسير على طريق التحول الديمقراطي. وتأتي هذه الورقة لتحفيز المواطنين إلى الدخول في حوار حول القضايا الكبرى التي تواجه المجتمع والدولة. وكرس جلالته هذه الورقة للحديث عن مجموعة من الممارسات المهمة لتطويرها وتجديدها في الحياة الديمقراطية، وجاء فيها على لسان جلالته:

"الديموقراطية لا تكتمل إلا بالمبادرة البناءة وقبول التنوع والاختلاف في الرأي. كما أن الوصول إلى مقاربة متوازنة تجمع بين الحوار المنفتح، والمنافسة الشريفة، واتخاذ القرار عن وعي ودراية، هي لبنة أساسية في بناء النظام الديمقراطي الذي نريده نهجا يقودنا إلى المستقبل المشرق الذي يستحقه جميع الأردنيين، وعليه، فإن رؤيتنا لطبيعة النظام الديمقراطي الذي نعمل على بنائه واضحة، كما أن طريق الوصول إليه واضح، لكنه ليس بالطريق السهل، ولا يوجد طريق مختصر، إنه طريق يُبنى بالتراكم، ويحتاج بشكل أساسي إلى مراجعة أهم ممارساتنا الديمقراطية، وفي مقدمتها: كيف نختلف ضمن نقاشاتنا العامة، وكيف نتخذ القرار".

وقد رأى جلالته أن هناك أربعة مبادئ وممارسات أساسية لا بد أن تتجذر في سلوكنا السياسي والاجتماعي حتى نبني النظام الديمقراطي الذي ننشد، وتجلت هذه الممارسات في الآتي:

أولاً: احترام الرأي الآخر أساس الشراكة بين الجميع

يقول جلالته: " لنتذكر جميعاً أننا كأردنيين وأردنيات إخوة وأخوات متساوون وفي مركب واحد، وأن وحدتنا وإخلاصنا لهذا البلد يسمو فوق كل اختلاف، سواء أكان في العرق، أو الأصل، أو الدين. ومن الضروري أن نعمل معاً على توسيع دائرة الاحترام والثقة المتبادلة بيننا، وأن نبني عروة وثقى تجمع الأردنيين على أساس احترام الإنسان وكرامته.

وهذا الاحترام المتبادل هو ما سيمكننا من أن نثقن واجب الاستماع كما هو حق الحديث ولا بد أن نعي جميعاً بأن تفهم الرأي الآخر هو أعلى درجات الاحترام، وأن حرية التعبير لا تكتمل إلا إذا التزمنا بمسؤولية الاستماع، وبهذه الممارسة فقط سنترك وراءنا نمط التفكير الذي يصنف المجتمعات إلى مجموعات متنافرة على أساس "نحن" و"الآخر"، ففي نهاية المطاف كلنا أردنيون". وكلنا للأردن.

ثانياً: المواطنة لا تكتمل إلا بممارسة واجب المساءلة

يقول جلالته: " إنني أدعو المواطنين هنا إلى الانخراط في بحث القضايا والقرارات المهمة ذات الأولوية في مجتمعنا وسبل إيجاد حلول لها، ولتبدأ هذه الممارسة اليوم قبل الغد من خلال إسماع أصواتكم في الحملات الانتخابية، ومن خلال التصويت يوم الاقتراع. وتذكروا أن الديمقراطية لا تصل مبتغاهما بمجرد الإدلاء بأصواتكم، بل هي عملية مستمرة من خلال مساءلتكم لمن يتولون أمانة المسؤولية، ومحاسبتهم على أساس الالتزامات التي قطعوها على أنفسهم. كما أن الديمقراطية مستمرة أيضاً من خلال انخراطكم في نقاشات وحوارات هادفة حول القضايا التي تواجه أسركم، ومجتمعاتكم المحلية، والوطن بعمومه، وفي مقدمتها محاربة الفقر والبطالة... وتتطلب هذه الممارسات أن يتقدم المرشحون للانتخابات ببرامج عملية وموضوعية مبنية على الحقائق وليس الانطباعات، بحيث توفر تلك البرامج حلولاً قابلة للتنفيذ لمعالجة مشاكلنا، مع تجاوز الشعارات البراقة والتنظير والإفراط في تشخيص المشاكل دون طرح حلول واقعية وعملية".

ثالثاً: قد نختلف لكننا لا نفرق فالحوار والتوافق واجب وطني مستمر

يقول جلالته: " يرتبط التواصل والتعبير عن الآراء في المجتمع الديمقراطي بالتزام مبدأ الاحترام مع حق الاختلاف في الرأي، في ظل سعينا للوصول إلى حلول توافقية. أما تنوع الآراء والمعتقدات والثقافات في مجتمعنا فقد كان على الدوام عنصر قوة، ولم يكن عامل ضعف أبداً.

إن الاختلاف لا يؤثر على وجود خلل، وليس شكلا لانعدام الولاء، بل إن الاختلاف المستند إلى الاحترام هو دافع للحوار، والحوار فيما بين أصحاب الآراء المختلفة هو جوهر الديمقراطية ... والمبادرة للتنازل وصولا إلى حلول توافقية هي فضيلة ترفع من شأن من يتحلى بها، وليست علامة ضعف، فأكثر أفراد المجتمع فضلا هم الذين يبادرون للتضحية في سبيل الصالح العام، وهؤلاء الذين يؤثرون على أنفسهم هم من يرسخ في الذاكرة الوطنية.

وأدعوكم أيضا للالتزام بالحوار والنقاش سبيلا لحل الاختلاف في الرأي، قبل الانسحاب من طاولة الحوار والنزول إلى الشارع. وبالرغم من الإيمان والإجماع الراسخ بأن حق التظاهر مكفول بالدستور، فلا بد أن نعي جميعا أن هذه أداة اضطرارية، لا يتم اللجوء إليها إلا كخيار أخير، ولا يصح المسارعة إلى تبنيها فيتعطل الحوار ويغلق باب التواصل... ولا بد في هذا السياق من التأكيد على أن الإيمان بالديموقراطية يستوجب الرفض الكامل للعنف وللتهديد باستخدامه، ونبذ تخريب الممتلكات العامة، فهذه وسائل مرفوضة، ولا يمكن قبولها تحت أي ذريعة.

رابعا: جميعنا شركاء في التضحيات والمكاسب

يقول جلالتة: " علينا أن نضع نصب أعيننا حقيقة أن الديمقراطية في جوهرها لا تعني أنه يوجد رابح أو خاسر، كما لا يوجد أجوبة صحيحة بالمطلق. فقوتنا تكمن في قدرتنا على التعامل مع المتغيرات من حولنا، ولقد كان شعبنا على امتداد تاريخنا مثلا في إثبات القدرة على التعامل مع الظروف المستجدة من حوله. وكونوا على ثقة بأننا جميعا سنربح مع استمرارنا في التواصل والمضي إلى الأمام على مسار الإصلاح والتنمية الشاملة، مع ضرورة أن يكون الجميع شركاء في بذل التضحيات وحصد المكاسب".

- الورقة النقاشية الثانية: "تطوير نظامنا الديمقراطي لخدمة جميع الأردنيين" (نشرت في 16 كانون الثاني/يناير 2013) .

أكد جلالة الملك في بداية هذه الورقة على أهمية الديمقراطية وأساسها مركزا على أهمية التعديلات الدستورية على الدولة ومستقبلها ومؤسساتها بعامه ومواطنيها، داعيا إلى الاستمرار في تطوير القوانين والمؤسسات بقوله: " الديمقراطية في جوهرها عملية حيّة نمارسها جميعا، مواطنين ودولة. وفي الأردن، شكّل الدستور أساس الحياة السياسية والديموقراطية الذي طالما وفر إطارا تنظيميا لقراراتنا وخياراتنا على مدى تسعين عاما. وهذا هو الأساس، ولكن لا بد أن تستمر المؤسسات والقوانين بالتطور والارتقاء نحو الأفضل. لقد حققنا بالفعل تقدما مشهودا على هذا الطريق في السنوات الأخيرة، إذ قادت التعديلات الدستورية التي شملت ثلث الدستور إلى تعزيز

الفصل والتوازن بين السلطات، ورسخت استقلال القضاء، وصون حقوق المواطن. كما تم إنشاء محكمة دستورية، وهيئة مستقلة للانتخاب. وهذه الانجازات تهدف إلى تمكين شعبنا الأردني من رسم مستقبل الوطن بشفافية وعدالة وبمشاركة الجميع".

خامسا: الانتقال إلى الحكومات البرلمانية

ركز جلالتة في هذه الورقة على أهم جوانب التطور الديمقراطي المتمثلة في الانتقال إلى نهج الحكومات البرلمانية، بقوله: "... فإن مسار تعميق ديمقراطيتنا يكمن في الانتقال إلى الحكومات البرلمانية الفاعلة، بحيث نصل إلى مرحلة يشكل ائتلاف الأغلبية في مجلس النواب الحكومة. وبالرغم من أن التجارب الدولية المقارنة تشير إلى الحاجة إلى عدة دورات برلمانية لإنضاج هذه الممارسة واستقرارها، إلا أن ما يحدد الإطار الزمني لعملية التحول الديمقراطي هذه هو نجاحنا في تطوير أحزاب سياسية على أساس برامجي، تستقطب غالبية أصوات المواطنين، وتتمتع بقيادات مؤهلة وقادرة على تحمل أمانة المسؤولية الحكومية".

وقد رأى جلالتة أن الوصول إلى نظام الحكومات البرلمانية يعتمد على ثلاثة متطلبات أساسية تركز على الخبرة والأداء الفاعل وهي:

- الحاجة إلى بروز أحزاب وطنية فاعلة وقادرة على التعبير عن مصالح وأولويات وهموم المجتمعات ضمن برامج وطنية قابلة للتطبيق.
- قيام الجهاز الحكومي بتطوير عمله على أسس من المهنية والحياد بعيدا عن تسييس العمل لمساندة وإرشاد وزراء الحكومات البرلمانية.
- تغيير الأعراف البرلمانية من خلال تطوير النظام الداخلي بما يعزز نهج الحكومات البرلمانية عن طريق التشاور والتوافق بين الكتل النيابية.
- الورقة النقاشية الثالثة: "أدوار تنتظرنا لنجاح ديمقراطيتنا المتجددة" (نشرت في 02 آذار/مارس 2013).

خصص جلالة الملك هذه الورقة لمناقشة التطور السياسي في الأردن بعد الانتخابات النيابية في 23 كانون الثاني، مبينا الأدوار المحورية والمسؤوليات لكل من الأحزاب السياسية ومجلس النواب ومجلس الوزراء ورئيس الوزراء، والمواطن والملكية في تعميق وتعزيز الثقافة الديمقراطية.

قال جلالتة: "إننا في الأردن نعي في قرارة أنفسنا القيم الضرورية لإنجاز التحول الديمقراطي وإرساء نهج الحكومات البرلمانية. وفي مقدمة هذه القيم وأكثرها أهمية التعددية والتسامح وسيادة القانون وتعزيز مبادئ الفصل والتوازن بين السلطات، إضافة إلى حماية الحقوق الراسخة لجميع المواطنين والمواطنات، وتأمين كل طيف يعبر عن رأي سياسي بفرصة عادلة للتنافس عبر صناديق

الاقتراع. إن هذه القيم في غاية الأهمية للتأكد من أنه سيتم الحفاظ على التوازن بين احترام إرادة الأغلبية السياسية وحماية حقوق الأقلية وسائر المجتمع في كل محطة من محطات التطور التي سنمر بها... وعلى كل مكون في نظامنا السياسي، وعلى كل مؤسسة وشخصية عامة، وبدرجة أهم على كل مواطن ومواطنة، ممارسة دور محوري لتعميق وتعزيز ثقافتنا الديمقراطية. وسأكرس الأقسام التالية من هذه الورقة لمناقشة كيفية تطوير هذه الأدوار، بما فيها دور الملكية، والمسؤوليات التي يجب أن نتحملها جميعاً، كمواطنين مسؤولين وفاعلين".

سادساً: دور الأحزاب السياسية.

ركز جلالتة في هذه الورقة على أهمية الأحزاب السياسية ودورها وتحدياتها داعياً إلى تطويرها بقوله: "إن مفهوم الديمقراطية لا ينحصر في تعبير الأفراد عن آرائهم ووجهات نظرهم، بل إنه يشمل العمل لتحويل ما ينادي به الأفراد إلى خطط عمل مشتركة باقتراحات واقعية وعملية تسهم في تقدم الوطن، وهذا هو الدور الرئيس للأحزاب السياسية... إن التركيز يجب أن يوجّه، في المرحلة القادمة، نحو تطوير وتحفيز الأحزاب ذات البرامج والقواعد الشعبية على مستوى الوطن، بحيث يتوجه الناخبون للتصويت على أسس حزبية وبرامجية، وهذا الأمر يفرض على الأحزاب الأردنية تحديات ومسؤوليات جوهرية"

سابعاً: دور مجلس النواب

- أ. أن يكون هدف النائب الحقيقي خدمة الصالح العام، وهذه مسؤولية لا يمكن المساومة عليها.
- ب. أن يعكس أداء النائب توازناً بين المصالح على المستوى المحلي وعلى المستوى الوطني.
- ج. أن يوازن النائب بين مسؤولية التعاون ومسؤولية المعارضة البناءة.
- د. أن تكون علاقة النائب بالحكومة قائمة على أسس موضوعية وليست مصلحة.

ثامناً: دور رئيس الوزراء ومجلس الوزراء

- أ. نيل الثقة النيابية والمحافظة عليها.
- ب. وضع معايير للعمل الحكومي المتميز.
- ج. تبني نهج الشفافية والحاكمة الرشيدة وترجمته قولاً وعملاً.

تاسعاً: دور الملكية

بين جلالة الملك دور ومسؤوليات الملكية الهاشمية كأحد أهم مكونات عملية التطور السياسي، بقوله: "حرصُ الملكية الهاشمية على اتباع نهج يستشرف المستقبل، والمحافظة على دور الملك كقائد موحد، يحمي مجتمعنا من الانزلاق نحو أي حالة استقطاب، كما يحمي قيمنا

الأردنية الأصيلة. وستبقى الملكية، كما كانت دوماً، صوت الأردنيين والأردنيات جميعاً، خاصة الفقراء والمستضعفين منهم، مدافعة عن حقوقهم في المجتمع...

وبصفتي رأساً للدولة وقائداً أعلى لقواتنا المسلحة، فإنني سأدود في الدفاع عن قضايانا المصيرية المرتبطة بالسياسة الخارجية وأمننا القومي ... كما أن دوري يتطلب التأكيد على بقاء مؤسسة الجيش العربي، والأجهزة الأمنية، والقضائية، والمؤسسات الدينية العامة، مستقلة، ومحيدة، ومهنية، وغير مسيئة، على امتداد مسيرتنا نحو ديمقراطية يقوى بنيانها، وحكومات برلمانية تقوم على أسس حزبية.

يترتب على الملكية أيضاً مسؤولية حماية تراثنا الديني ونسيجنا الاجتماعي ... كما أعتر أيضاً بمسؤولية صون قيمنا الأساسية، المتمثلة بالوحدة الوطنية ..."

عاشراً: دور المواطن

أشار جلالة الملك إلى أن دور المواطن يشكل اللبنة الأساسية في بناء النظام الديمقراطي، داعياً إلى تعزيز هذا الدور من خلال الوعي والمواطنة الفاعلة بقوله: " فانخراط المواطنين في الحياة العامة ضروري من أجل تطوير نظام الأحزاب السياسية الفاعلة الذي نحتاجه، كما أن المواطنين هم أصحاب القول الفصل في إخضاع الحكومات للمساءلة وذلك من خلال أصواتهم الانتخابية ومستوى وعيهم ومشاركتهم ... فالمواطنة الفاعلة والمسؤولة توجد فضاء وطنياً عاماً يكون فيه الحوار البناء الوسيلة الأولى للاعتراض. أما التظاهر، وهو حق كفله الدستور، فلا يتم اللجوء إليه إلا كخيار أخير".

- الورقة النقاشية الرابعة: "تحو تمكين ديمقراطي ومواطنة فاعلة" (صدرت في 02 حزيران/يونيو 2013).

ركز جلالة الملك في هذه الورقة على فكرة التمكين الديمقراطي وضمان تحقيق المواطنة الفاعلة من خلال تعزيز المشاركة الشعبية ودعم المؤسسات التي تؤدي لذلك وتعزيز دور المجتمع المدني في الرقابة والتأكيد على الشفافية، وتمثل ذلك في قوله: " فإننا نعمل في الأردن على تطوير نموذجنا الديمقراطي، الذي يعكس ثقافة مجتمعنا الأردني واحتياجاته وتطلعاته.

لقد باتت الرؤية الآن أوضح لدى قطاعات واسعة من المجتمع، بأن الهدف الأساسي من الإصلاح هو تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار، من خلال تعميق نهج الحكومات البرلمانية، بحيث نصل إلى حكومات مستندة إلى أحزاب برامجية وطنية وذلك على مدى الدورات البرلمانية القادمة، وبحيث تكون هذه الأحزاب قادرة على تحقيق حضور فاعل في مجلس النواب، يمكنها من تشكيل حكومة أغلبية على أساس حزبي برامجي، ويوازئها معارضة نيابية تمثل الأقلية، وتعمل

ضمن مفهوم حكومة الظل، وتتافسها بشكل بنّاء عبر طرح الرؤى والبرامج البديلة، ويشرعون في التنافس عبر صناديق الاقتراع من أجل تداول الحكومات".

- الورقة النقاشية الخامسة: "تعميق التحول الديمقراطي: الأهداف، والمنجزات، والأعراف السياسية" (نشرت في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2014) .

يقول جلّالته في هذه الورقة: "إن تعميق تحولنا الديمقراطي يتطلب شروطاً أساسية لا بد من إنجازها ضمن مسارات متوازنة ومتراصة".

وفيما يلي أهم محطات الإنجاز التي تم تحقيقها حتى الآن:

أولاً: محطات الإنجاز التشريعي

"إن هذا المسار يتضمن الإنجازات التي تم تحقيقها في مجال إصلاح التشريعات، والتي تمثل البنية الأساسية لأي نظام ديمقراطي في العالم، ومن أهمها:

أ. إقرار تعديلات دستورية ترسخ لمبادئ الفصل والتوازن بين السلطات وتعزز الحريات، وتستحدث مؤسسات ديمقراطية جديدة.

ب. إنجاز حزمة جديدة من التشريعات الناضجة للحياة السياسية،. وقد شملت هذه الحزمة: قوانين الانتخاب، والأحزاب السياسية، والاجتماعات العامة.

ج. تطبيق قانون معدّل لقانون محكمة أمن الدولة يحصر اختصاصها في جرائم الخيانة، والتجسس، والإرهاب، والمخدرات، وتزيف العملة.

د. التقدم النوعي الذي أحرزه مجلس النواب في تطوير نظامه الداخلي ليكون أكثر فاعلية.

ثانياً: محطات الإنجاز المؤسسي

ويتضمن هذا المسار تعزيز بعض مؤسسات الدولة القائمة وبناء مؤسسات ديمقراطية جديدة، على النحو التالي:

أ. إنشاء محكمة دستورية تختص بتفسير نصوص الدستور والرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة بما يضمن احترام حقوق وحريات المواطنين جميعاً.

ب. استحداث هيئة مستقلة للانتخاب.

ج. تأسيس مجلس النواب مركزاً للدراسات والبحوث التشريعية يدعم عمل النواب واللجان النيابية المتخصصة.

د. استمرار العمل في تدعيم السلطة القضائية وتعزيز منظومة وطنية قوية للنزاهة والشفافية والمساءلة.

هـ. الاستمرار في دعم المركز الوطني لحقوق الإنسان.

و. متابعة العمل في مسارات برنامج تطوير القطاع العام.

ثالثاً: محطات التطور الخاصة بأطراف المعادلة السياسية

قال جلالتة: "يشتمل هذا المسار على تحديد القيم والممارسات الجوهرية، والتي تقع في صميم الثقافة الديمقراطية وممارسات المواطنين، إضافة إلى أدوار الأطراف الرئيسية في المعادلة السياسية، حيث غدت القيم الضرورية لعملية تحول ديمقراطي ناجحة نحو الحكومات البرلمانية معروفة لجميع الأردنيين، وهي القيم التي لا بد من تجذيرها في ثقافتنا ومجتمعنا، وتشمل: الاعتدال، والتسامح، والانفتاح، والتعددية، وإشراك جميع مكونات المجتمع، واحترام الآخرين والشعور بهم، واحترام سيادة القانون، وصون حقوق المواطن، وتأمين كل طيف يعبر عن رأي سياسي بفرصة عادلة للتنافس عبر صناديق الاقتراع.

ولا بد هنا أيضاً من التأكيد على ضرورة استمرار "ربيعنا الأردني" في تبني الممارسات الديمقراطية الأساسية التالية: احترام مبدأ الحوار وتبنيه في سبيل تجاوز الاختلافات، والتلازم بين حقوق المواطنين وواجباتهم، والشراكة في بذل التضحيات ونيل المكاسب، وتحويل الاختلافات إلى حلول توافقية، والمشاركة الفاعلة من قبل جميع المواطنين والمواطنات، كما يترتب على جميع أطراف المعادلة السياسية - الملكية، وأعضاء مجلس الأمة، والحكومة، والأحزاب السياسية، والمواطنين - تبني هذه القيم والممارسات وتطبيقها لدى قيامهم بأدوارهم ومسؤولياتهم الوطنية".

مقومات الدولة الديمقراطية

مقدمة

إن الديمقراطية هي منهج لإدارة التناقضات والاختلافات داخل المجتمع بشكل سلمي، وتتضمن توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات، كما أنها وسيلة للحكم العقلاني الرشيد وتقويض السلطة وانتقالها.

أهم مضامين الديمقراطية

- احترام حقوق الإنسان وكرامته.
- العدالة والمساواة بين المواطنين.

- حق المشاركة السياسية للمواطنين جميعا.
- توافر المعلومات وهو حق المواطنين في التماس الحقيقة والمعرفة والوصول إلى المعلومات.
- جعل الحكومة خادمة للشعب.
- التمثيل من خلال اختيار أو انتخاب من يمثل المواطنين في المجالس التشريعية والبلدية والنقابات بطريقة نزيهة.
- حكم القانون وسيادته.

أولاً: المشاركة السياسية

تعني مساهمة المواطنين أفرادا وجماعات في عملية اتخاذ القرارات في إطار النظام السياسي.

ومن أنماط المشاركة السياسية:

- أ- أنماط ذات طبيعة عادية (سلمية/ ديمقراطية): مثل التصويت، وعقد الندوات، والمناقشات السياسية، والانضمام للأحزاب السياسية، والترشح للانتخابات.
- ب- أنماط ذات طبيعة عادية (غير سلمية/ عنف): مثل التمرد، والعصيان المدني، وشن حرب العصابات ضد قوات الدولة.

وقد أولى جلالة الملك موضوع المشاركة السياسية أهمية في الورقة النقاشية الرابعة حيث بين ذلك بقوله: "أما المشاركة السياسية فلا تكون ذات أثر إيجابي، إلا حين يؤمن كل فرد منا بـ "المواطنة الفاعلة"، التي تركز على ثلاثة أسس رئيسة وهي: حق المشاركة، وواجب المشاركة، ومسؤولية المشاركة الملزمة بالسلمية والاحترام المتبادل".

وقد أكد جلالته على ضرورة المشاركة السياسية للجميع مدركا لسلبية سلوك المقاطعة واللامبالاة بقوله: "أما الاستسلام إلى عقلية اللامبالاة، والرضوخ للواقع، والقبول بالأداء المتواضع فسيعطل قدرتنا كأمة على المضي قدما. إننا لن نستطيع أن نبني أردنا أفضل وأقوى دون الإيمان بأن المواطنة الفاعلة هي مسؤولية وواجب يترتب على كل واحد منا".

ثانياً: الأحزاب السياسية

تتخذ الأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية مكانة أساسية لا غنى عنها على كل الصعد، سواء السياسي، أو الاجتماعي، أو الاقتصادي في الدول الديمقراطية، وهي من تصنع القرار في الدولة، وتعد ركيزة أساسية لأي نظام ديمقراطي، فلا ديمقراطية من دون أحزاب ولا أحزاب من دون ديمقراطية. وتعد الأحزاب السياسية أحد عناصر النظام السياسي والدستوري الحديث، التي يتحدد دورها بمدى مشاركتها السياسية - بصورة منفردة أو مشتركة- سواء في الحكم أو في

المعارضة وفقا لأحكام الدستور.

وقد عرف قانون الأحزاب الأردني في المادة 3 رقم 39 لعام 2015 الحزب السياسي بقوله:

(يعتبر حزبا كل تنظيم سياسي مؤلف من جماعة من الأردنيين يؤسس وفقا لأحكام الدستور، بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية.)

وتعمل الأحزاب بشكل عام على تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- التجنيد السياسي والمشاركة السياسية: ايجاد قيادات سياسية على المستويات العليا كافة، سواء حكومية، أو برلمانية، أو قيادات إدارية، والإسهام في الحياة العامة، وفي الانتخابات، وحضور الندوات، وبالتالي ربط المواطن بالدولة.
- 2- التنشئة السياسية وتجزير الوعي السياسي.
- 3- المساهمة في صناعة السياسة العامة: من خلال تحديد الأولويات والقضايا الوطنية، وبالتالي هي أداة فاعلة لإحداث التغيير الاجتماعي والسياسي.

ووفقا للمادة (16) من الدستور الأردني التي تنص على ما يلي: " للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية والنقابات على أن تكون غاياتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف احكام الدستور"، ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية ومراقبة مواردها.

أما قانون الأحزاب الأردني رقم 39 لعام 2015 فقد نص على ما يأتي:

في المادة (4):

أ- للأردنيين الحق في تأليف الأحزاب والانتساب اليها وفقا لأحكام الدستور وهذا القانون.

في المادة (5):

أ- يؤسس الحزب على أساس المواطنة والمساواة بين الأردنيين والالتزام بالديموقراطية واحترام التعددية السياسية.

ب- لا يجوز تأسيس الحزب على أساس ديني أو طائفي أو عرقي أو فئوي أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل.

في المادة (19):

"لا يجوز التعرض لأي مواطن أو مساءلته أو محاسبته أو المساس بحقوقه الدستورية أو القانونية بسبب انتمائه الحزبي".

بهذا أعطى الدستور والقانون الرخصة لتأسيس الأحزاب والانتساب إليها، وشهد الأردن منذ تأسيسه أكثر من تجربة حزبية، وقد دعا جلاله الملك في ورقته النقاشية الثالثة الأحزاب السياسية إلى تطوير نفسها مبينا التحديات والمسؤوليات الجوهرية عليها إزاء هذه المرحلة، وهي:

- مساهمة الأحزاب في تطوير وتجذير رؤية وطنية لحياتنا السياسية.
- التزام الأحزاب بالعمل الجماعي والتقيد بالمبادئ المشتركة، وتبني السياسات ذات الأولوية.
- تبني الأحزاب لبرامج وطنية واضحة ونظم عمل مهنية.

ثالثا: المواطنة

لا تستقيم الدولة الديمقراطية إلا بشرط وهو **المواطنة**، ويتعلق هذا الشرط بتعريف الفرد الذي يتمتع بجنسية دولة ما، ويعيش على أرضها، فهذا الفرد لا يُعرف بمهنته، أو بدينه، أو بإقليمه، أو بعشيرته، أو بمذهبه، أو بأصله، وإنما يُعرف تعريفا قانونيا اجتماعيا بأنه **مواطن**، أي أنه عضو في مجتمع الدولة.

والمواطنة : مفهوم مدني برز بعد معاهدة وستفاليا (مقاطعة في ألمانيا) عام 1648م، التي أنهت مرحلة حرب الثلاثين عاما بين الدول الأوروبية (الحروب الدينية في أوروبا)، وتطور معناها ليعني العلاقة القائمة بين المواطن والدولة.

فالمواطنة إذا: هي العقد الذي يربط بين فرد (مواطن) ودولة (وطن)، ويتضمن هذا العقد التزامات متبادلة بين الطرفين، أي الحقوق والواجبات لكليهما، يحددها دستور وقوانين الدولة. والمواطنة هي أساس انتماء المواطنين لأوطانهم، وليس رابطة الدم أو العقيدة أو غير ذلك.

فإذا كان القانون يؤسس في الدولة المدنية قيمة العدل، وإذا كانت الثقافة المدنية تؤسس فيها قيمة السلم الاجتماعي، فإن المواطنة تؤسس في الدولة المدنية قيمة المساواة، حيث يتساوى المواطنون أمام القانون، ولكل منهم حقوق وعليهم واجبات والتزامات تجاه الدولة التي ينتمون إليها والمجتمع الذي يعيشون فيه.

ويتصف المواطن الصالح بعدة سمات منها:

- 1- احترام كرامة الإنسان ومعتقداته وتشجيع المساواة وحب الخير للآخرين ومساعدتهم.
- 2- إظهار المثل الأخلاقية والمساهمة في حل مشكلات المجتمع.

- 3- احترام الدستور والقوانين ومعرفة حقوقه وواجباته والتمسك بها.
 - 4- نبذ التعصب والدفاع عن الوطن والاعتزاز به.
 - 5- تقدير الإنتاج وإدراك الأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي يعيشها وطنه.
- في الورقة النقاشية السادسة أشار جلالة الملك عبدالله الثاني إلى أهمية صون حقوق المواطنين الراسخة على أساس المواطنة رغم تعدد الانتماءات، بقوله: "عندما ننظر إلى مجتمعاتنا العربية نجد أنها تتكون من منظومة مركبة من الانتماءات الدينية، والمذهبية، والعرقية، والقبلية. ولهذا التنوع أن يكون مصدرا للازدهار الثقافي والاجتماعي والتعدد السياسي، ورافدا للاقتصاد، أو أن يكون شعلة للفتنة والعنصرية والنزاعات. إن ما يفصل بين هذين الواقعين هو وجود أو غياب سيادة القانون. إن شعور أي مواطن في مجتمعنا بالخوف والظلم لأنه ينتمي إلى أقلية، يضعنا جميعا أمام واقع يستند إلى أساس مهزوز. ومن هنا، فإن ضمان حقوق الأقلية متطلب لضمان حقوق الأغلبية. كل مواطن لديه حقوق راسخة يجب أن تُصان؛ وسيادة القانون هي الضمان لهذه الحقوق والأداة المثلى لتعزيز العدالة الاجتماعية".

وتستند المواطنة إلى:

1- الحريات: تعني الحرية قدرة الأفراد على الاختيار بين عدة أشياء كالتصرف، وطريقة العيش، والسلوك، حسب توجيه الإرادة العاقلة، دون الإضرار بالآخرين، وبحدود القوانين، وضمن الآداب العامة للمجتمع.

والحرية أشكال عدة منها : الحرية الدينية، وحرية الرأي، والعمل، والتنقل، والمراسلات، والتجارة، والتفكير، والحرية السياسية، ولكن بحدود القانون.

2- الحقوق: هي المزايا والمصالح والحريات التي يشعر الفرد والجماعة أن من حقهم الحصول عليها من المجتمع (الدولة) ضمن القانون. وتلك الحقوق مكتسبة بمعنى لا يجوز إلغاؤها أو سلبها، مثل المبادئ العامة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948م.

وأبرز هذه الحقوق:

- الحقوق السياسية: وتتصل بحق المشاركة في الاقتراع والترشح في الانتخابات، وإبداء الرأي، وتولي المناصب العامة، والانتساب إلى الأحزاب السياسية، وحق حرية الفكر.
- الحقوق الإنسانية : وتتصل بحق الحياة، والحرية، والمساواة.
- الحقوق الاقتصادية: مثل حق الملكية الخاصة، وحق العمل، والتنظيم النقابي.

- الحقوق الاجتماعية: مثل حق تشكيل الأسرة والحق في الزواج والعناية بالأطفال، والحق في الرعاية الصحية.
- الحقوق المدنية: وتتصل بحقوق الأفراد المقيمين في الدولة جميعاً، وتشمل رعايا الدولة والأجانب المقيمين فيها، مثل حرياتهم المدنية، والرعاية، والمعاملات، والتنقل، وغيرها.
- الحقوق القانونية: حق المساواة أمام القانون، وحق المتهم بالبراءة حتى تثبت إدانته، والحق في المحاكمات العادلة، وحق الفرد في الدفاع عن نفسه، وحق التعويض.
- حق تقرير المصير: مبدأ عالمي طرحه الرئيس الأمريكي ويدر ويلسون عام 1918م عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى والقاضي بمنح الشعوب التي تحت الاحتلال حق تقرير مصيرها.

3- الواجبات : تتمثل بالأفعال المطلوبة من الفرد المناط به وظيفة أو دور يجب أن يؤديه سواء كان رئيس دولة أو مدير شركة أو جندياً أو طبيباً أو ممرضاً أو معلماً أو مواطناً أو غير ذلك.

وتقسم الواجبات إلى: خُلقية تتمثل بالسلوك، وقانونية تتعلق بالالتزام بالقوانين، واجتماعية تتعلق بالزيارات، وعائلية تتعلق بالواجبات العائلية، وعقائدية تتعلق بالإيمان والعبادة والصلاة، ووطنية تتعلق بحقوق الوطن على مواطنيه.

وقد كفل الدستور الأردني لعام 1952م الحقوق والحريات العامة (لائحة الحقوق، والحريات، والواجبات) في مواده من (5 - 23)، شاملة أيضاً تعديلات الدستور لعام 2011، وسيشار للتعديلات باللون الغامق.

المادة 5: الجنسية الأردنية تُحدد بقانون.

المادة 6:

1. الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين.

2. الدفاع عن الوطن وأرضه ووحدة شعبه والحفاظ على السلم الاجتماعي واجب مقدس على كل أردني.

3. تكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها، وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين.

4. الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها الشرعي ويقوي أواصرها وقيمها.

5- يحمي القانون الأمومة والطفولة والشيخوخة ويرعى النشء وذوي الإعاقات ويحميهم من الإساءة والاستغلال.

المادة 7:

1. الحرية الشخصية مصونة.

2. كل اعتداء على الحقوق والحريات العامة أو حرمة الحياة الخاصة للأردنيين جريمة يعاقب عليها القانون.

المادة 8:

1. لا يجوز أن يوقف أحد أو يحبس إلا وفق أحكام القانون.

2. كل من يقبض عليه أو يوقف أو يحبس أو تقيد حريته تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان، ولا يجوز تعذيبه، بأي شكل من الأشكال، أو إيذائه بدنياً أو مغنياً، كما لا يجوز حجزه في غير الأماكن التي تجيزها القوانين، وكل قول يصدر عن أي شخص تحت وطأة أي تعذيب أو إيذاء أو تهديد لا يعتد به.

المادة 9:

1. لا يجوز إبعاد أردني من ديار المملكة.

2. لا يجوز أن يحظر على أردني الإقامة في جهة ما أو يمنع من التنقل ولا أن يلزم بالإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون.

المادة 10: للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها إلا في الأحوال المبينة في القانون، وبالكيفية المنصوص عليها فيه.

المادة 11: لا يُستملك ملك أحد إلا للمنفعة العامة، وفي مقابل تعويض عادل حسبما يعين في القانون.

المادة 12: لا تُفرض قروض جبرية، ولا تُصادر أموال منقولة أو غير منقولة إلا بمقتضى القانون.

المادة 13: لا يُفرض التشغيل الإلزامي على أحد غير أنه يجوز بمقتضى القانون فرض شغل أو خدمة على أي شخص:

1. في حالة اضطرارية كحالة الحرب، أو عند وقوع خطر عام، أو حريق، أو طوفان، أو مجاعة، أو زلزال، أو مرض وبائي شديد للإنسان أو الحيوان، أو آفات حيوانية أو حشرية أو نباتية أو أية آفة أخرى مثلها، أو في أية ظروف أخرى قد تعرض سلامة جميع السكان أو بعضهم إلى خطر.
2. نتيجة الحكم عليه من محكمة، على أن يؤدي ذلك العمل أو الخدمة تحت إشراف سلطة رسمية وأن لا يؤجر الشخص المحكوم عليه إلى أشخاص أو شركات أو جمعيات أو أية هيئة عامة أو يوضع تحت تصرفها .

المادة 14

تحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد، طبقاً للعادات المرعية في المملكة ما لم تكن مخلة بالنظام العام أو منافية للآداب .

المادة 15

1. تكفل الدولة حرية الرأي، ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول، والكتابة، والتصوير، وسائر وسائل التعبير. بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون.
2. تكفل الدولة حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي والرياضي بما لا يخالف أحكام القانون أو النظام العام والآداب.
3. تكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام ضمن حدود القانون.
4. لا يجوز تعطيل الصحف ووسائل الإعلام ولا إلغاء ترخيصها إلا بأمر قضائي وفق أحكام القانون.
5. يجوز في حالة إعلان الأحكام العرفية أو الطوارئ، أن يفرض القانون على الصحف، والنشرات، والمؤلفات، والإذاعة رقابة محدودة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة وأغراض الدفاع الوطني.
6. ينظم القانون أسلوب المراقبة على موارد الصحف.

المادة 16

1. للأردنيين حق الإجتماع ضمن حدود القانون .
2. للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والنقابات، والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية، وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور.
3. ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية ومراقبة مواردها.

المادة 17

للأردنيين الحق في مخاطبة السلطات العامة فيما ينوبهم من أمور شخصية أو فيما له صلة بالشؤون العامة بالكيفية والشروط التي يعينها القانون.

المادة 18

تعتبر جميع المراسلات البريدية والبرقية، والمخاطبات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال سرية فلا تخضع للمراقبة أو الاطلاع أو التوقيف أو المصادرة إلا بأمر قضائي وفق أحكام القانون.

المادة 19

يحق للجماعات تأسيس مدارسها، والقيام عليها لتعليم أفرادها على أن تراعى الأحكام العامة المنصوص عليها في القانون، وتخضع لرقابة الحكومة في برامجها وتوجيهها.

المادة 20

التعليم الأساسي إلزامي للأردنيين وهو مجاني في مدارس الحكومة.

المادة 21

1. لا يسلم اللاجئين السياسيون بسبب مبادئهم السياسية أو دفاعهم عن الحرية.
2. تحدد الاتفاقيات الدولية والقوانين أصول تسليم المجرمين العاديين.

المادة 22

1. لكل أردني حق في تولي المناصب العامة بالشروط المعينة بالقوانين أو الأنظمة.
2. التعيين للوظائف العامة من دائمة ومؤقتة في الدولة، والإدارات الملحقة بها والبلديات

يكون على أساس الكفاءات والمؤهلات.

المادة 23

1. العمل حق لجميع المواطنين، وعلى الدولة أن توفره للأردنيين بتوجيه الاقتصاد الوطني والنهوض به.

2. تحمي الدولة العمل، وتضع له تشريعا يقوم على المبادئ الآتية:

أ- إعطاء العامل أجرا يتناسب مع كمية عمله وكيفيته.

ب- تحديد ساعات العمل الأسبوعية، ومنح العمال أيام راحة أسبوعية وسنوية مع الأجر.

ج- تقرير تعويض خاص للعمال المعيلين، وفي أحوال التسريح والعجز والطوارئ الناشئة عن العمل.

د- تعيين الشروط الخاصة بعمل النساء والأحداث.

هـ- خضوع المعامل للقواعد الصحية.

و- تنظيم نقابي حر ضمن حدود القانون.

وتطورت حالة الحقوق والواجبات والحريات بشكل كبير في الأردن، ففي عهد جلالة الملك عبدالله الثاني أولاهما اهتماما خاصا؛ حيث أمر في عام 2000 بتشكيل هيئة ملكية غايتها تعزيز حالة حقوق الإنسان في الأردن؛ وفي عام 2002 أمر بتأسيس المركز الوطني لحقوق الإنسان بموجب قانون، يعمل على حماية حقوق الإنسان والحريات العامة في الأردن وتعزيزهما ارتكازا على: رسالة الإسلام السمحة، وما تضمنه التراث العربي والإسلامي من قيم، وما نص عليه الدستور من حقوق، وما أكدته العهود والمواثيق الدولية من مبادئ.

وهناك عوامل عدة ساهمت في ترسيخ حقوق الإنسان وحرياته في الأردن أهمها:

1- وجود الإرادة السياسية الجادة والثابتة التي تقودها القيادة الهاشمية التي رعت حقوق الإنسان و الحريات العامة، منذ تأسيس الدولة الأردنية عام 1921.

2- وجود الضمانات التشريعية المتمثلة في الدستور والقوانين ذات الصلة؛ حيث يحتل موضوع حقوق الإنسان والدفاع عنه أولوية متقدمة في المنظومة القانونية والتشريعية الأردنية، وقد ذكرناها آنفاً في الدستور الأردني كضمانات دستورية وتشريعية لحقوق الإنسان وردت في الفصل الثاني ضمن المواد من (23-5) تحت عنوان حقوق الأردنيين وواجباتهم، اشتملت على الحقوق والحريات العامة، وهي: حقوق المساواة، والتعليم، والعمل، وتأليف الجمعيات والأحزاب والنقابات والاتحادات العمالية، والحريات الشخصية، وحرية الرأي والتعبير، وحرية القيام بشعائر الأديان والعقائد، وتتسجم هذه المواد والبالغ عددها (19) مادة مع مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ذات الصلة بالحريات العامة والحريات الدينية.

3- تأكيدات جلالة الملك من خلال مضامين كتب التكليف السامي للحكومات المتعاقبة، وخطاباته والتي تركز جميعها على رفع سقف الحريات العامة، واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز الديمقراطية، لتصبح سلوكاً يمارسه الأردنيون جميعاً.

4- مشاركة الأردن في صياغة المعاهدات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؛ فالأردن عضو في العديد من الهيئات الدولية المعنية بذلك، وصادق على أكثر من (30) اتفاقية دولية في مجال حقوق الإنسان وحماية المدنيين، واستضاف مؤتمرات دولية خاصة بحقوق الإنسان.

5- جعل ثقافة حقوق الإنسان جزءاً من الثقافة الوطنية الأردنية؛ وذلك من خلال افساح المجال أمام عقد الندوات، وورش العمل، والمحاضرات، والمؤتمرات، والدورات التدريبية المتعلقة بحقوق الإنسان بهدف نشر ثقافة حقوق الإنسان وترسيخها كجزء من الثقافة الوطنية الأردنية.

ويوجد في الأردن العديد من المؤسسات (الجمعيات، والمنظمات، والمراكز) المرخصة التي تُعنى بحقوق الإنسان والحريات العامة، وتمارس نشاطاتها بكل حرية، وتقوم بدورها في تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان والدفاع عنها في المملكة، وفي مقدمة هذه المؤسسات:

- مؤسسات رسمية (حكومية) مثل:

أ- المركز الوطني لحقوق الإنسان الذي ساهم في تأصيل مبادئ حقوق الإنسان والتصدي لانتهاكها.

ب- إدارة حقوق الإنسان والأمن الإنساني في وزارة الخارجية.

ج- المنسق الحكومي لحقوق الإنسان التابع لرئاسة الوزراء، والمكلف برصد واستقبال الشكاوى والانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان، ومراجعة التشريعات والقوانين التي

تتعارض مع تعهدات والتزامات الأردن الدولية في مجال حقوق الإنسان، وكذلك متابعة التزام المؤسسات والدوائر والأجهزة الحكومية والرسمية بمعايير حقوق الإنسان.

د- لجنتي الحريات وحقوق الإنسان في مجلسي الأعيان والنواب.

- مؤسسات غير رسمية (أهلية):

مركز الجسر العربي للتنمية وحقوق الإنسان، ومركز عدالة لحقوق الإنسان، ومركز حماية وحرية الصحفيين، ومركز الإعلاميات العربيات، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، ومركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، وغيرها.

وقد حظي الأردن وعلى الدوام، بإشادة العديد من الهيئات والمنظمات العربية والعالمية المعنية بحقوق الإنسان، التي تشير في تقاريرها المختلفة إلى التطور الإيجابي المطرد لحقوق الإنسان في الأردن.

احتل الأردن عام 2015 المرتبة الأولى عربياً، والمرتبة 78 عالمياً، في مؤشر حقوق الإنسان الصادر عن ثلاثة معاهد أجنبية هي معهد كاتو، ومعهد فريزر، ومعهد الليبراليين التابع لمؤسسة فريدريش نومان للحرية، حيث اعتمد مؤشر المعاهد الثلاث على:

1- انسجام الدستور والقوانين مع مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

2- قوة الأمن.

3- حرية تنظيم الحركات السياسية وغير السياسية.

4- حرية إنشاء التنظيمات الدينية.

5- حرية الصحافة والتعبير.

6- ضمان الحريات الفردية والاقتصادية.

رابعاً: سيادة القانون:

لا يمكن أن تكون أية دولة ديمقراطية متحضرة ما لم تكن قائمة سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً على مبادئ القانون، إن قوة أية دولة لا تقاس فقط بما تملكه من وسائل تقنية مادية بل بما تملكه هذه الدولة أيضاً من تشريعات (قوانين) قادرة على تنظيم شؤونها، وحماية مواطنيها.

إن الاعتراف بحقوق الأفراد وحمايتهم قانونياً، وضمان تمتعهم بحرياتهم العامة وحياتهم الفردية في إطار القانون أحد أهم مقومات الدولة الديمقراطية.

وفي الورقة النقاشية السادسة، أكد جلالة الملك على مبدأ سيادة القانون بقوله: "هناك موضوع رئيسي أطرحه في هذه الورقة النقاشية؛ وهو بالنسبة لي ما يميز الدول المتقدمة الناجحة في خدمة مواطنيها وحماية حقوقهم، وهو الأساس الحقيقي الذي تُبنى عليه الديموقراطيات والاقتصادات المزدهرة والمجتمعات المنتجة، وهو الضامن للحقوق الفردية والعامة، والكفيل بتوفير الإطار الفاعل للإدارة العامة، والبناني لمجتمع آمن وعادل؛ إنه سيادة القانون المعبر الحقيقي عن حبنا لوطننا الذي نعتز به. إن إعلانات الولاء والتفاني للأردن تبقى مجردة ونظرية في غياب الاحترام المطلق للقوانين."

وأضاف جلالته "إن مسؤولية تطبيق وإنفاذ سيادة القانون بمساواة وعدالة ونزاهة تقع على عاتق الدولة. ولكن في الوقت نفسه، يتحمل كل مواطن مسؤولية ممارسة وترسيخ سيادة القانون في حياته اليومية".

خامسا: المساواة والعدالة:

1- **المساواة:** تعني تماثل أفراد المجتمع جميعا أمام القانون، أي أن المواطنين جميعا سواء في الحصول على حقوقهم وتأدية واجباتهم، بغض النظر عن الطبيعة الاجتماعية، أو العقيدة الدينية، أو الجنس، أو الثروة، أو المهنة.

وقد كرس الدستور الأردني لعام 1952م مبدأ المساواة بين المواطنين الأردنيين في الفقرة (أ) من مادته السادسة بقوله: "الأردنيون أمام القانون سواء، لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات، وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين."

2- **العدالة:** العدالة نقيض الظلم، وتعني الإنصاف، وتقسم إلى قسمين:

أ- **العدالة الإجرائية:** وهي تتعلق بقواعد الإجراءات القانونية التي تتضمن المحاكمات العادلة.

ب- **العدالة الاجتماعية (الموضوعية):** وهي تهتم بإقامة مجتمع عادل، ومنصف، ومتوازن.

فالمساواة تعني أن الجميع أمام القانون سواء، أما العدالة فتعني إعطاء كل ذي حق حقه مع الأخذ بالاعتبار الجهد المبذول، كما أن أساس العدالة المساواة وجوهرها الاعتدال والتوازن.

وفي الورقة النقاشية السادسة، نوه جلالة الملك عبدالله الثاني إلى دور الوساطة والمحسوبة في تفويض العدالة والمساواة بقوله: "لا يمكننا الحديث عن سيادة القانون ونحن لا نقرّ بأن الوساطة

والمحسوبة سلوكيات تفتك بالمسيرة التنموية والنهضوية للمجتمعات، ليس فقط بكونها عائقا يحول دون النهوض بالوطن، بل ممارسات تتخر بما تم إنجازه وبنائه وذلك بتقويضها لقيم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وقيم المواطنة الصالحة وهي الأساس لتطور أي مجتمع".

وأضاف جلالته: "ولا بد من تطوير وتحديث معايير تعتمد الجدارة والكفاءة في تعيين القضاة ونقلهم وترفيعهم بما يحقق العدالة والشفافية. ومن الضروري بمكان تعزيز قدرات القضاة وإكسابهم المهارات الضرورية لإصدار الأحكام القضائية العادلة والنزيهة؛ كما يجب تطوير وتحديث وتمكين أجهزة الرقابة والتفتيش القضائي لتكون تقارير التفتيش أداة قياس حقيقية وواقعية لأداء القاضي وسلوكه".

سادسا: الحوار

تستأثر مسألة الحوار باهتمام الدوائر والأوساط الفكرية، والسياسية، والثقافية على امتداد العالم، وذلك لطبيعة التطورات التي أدت - ولا زالت تؤدي - إلى حدوث كثير من الاضطرابات والتوترات الأمنية والسياسية، والصراعات الدموية والحروب الأهلية بين مختلف الفرقاء والتيارات والتوجهات.

ومن الضروري في هذا السياق، التفريق بين مفهوم الحوار ومفهوم الجدل والإفحام، فالأول ينطلق من حقيقة الاستماع الواعي للآراء والأفكار، بينما الجدل ينطلق من إثبات تفوق الأنا في آرائها على الآخر. وقد تناولت الورقة النقاشية الملكية الأولى الحوار معتبرة إياه بين أصحاب الآراء المختلفة جوهر العملية الديمقراطية، كما دعا جلالته الأردنيين جميعا إلى الالتزام بالحوار والنقاش سبيلا إلى حل الاختلاف في الرأي.

فوائد الحوار

1. يلعب دورا فعالا في إيصال الأفكار إلى الأفراد وتبادلها فيما بينهم.
2. ينمي تفكير الفرد ويساهم في صقل شخصيته.
3. يحفز الفرد على استنباط الأفكار واستحداثها.
4. ينشط ذهن الإنسان ويقويه.
5. يساهم في تخليص الأفراد الأفكار غير الصحيحة التي يحملونها.
6. يدفع الإنسان إلى التوصل إلى الحقيقة من خلال التفكير.

شروط الحوار الناجح:

1. قيامه على الصدق.
2. تقديم الأدلة والبراهين لا المغالطات.

3. أن يكون القصد منه إظهار الحقيقة.
4. احترام الرأي والرأي الآخر.
5. الابتعاد عن التحيز أو التعصب وتجريح الأشخاص.

سابعاً: التسامح

التسامح مفهوم تطرقت إلى تأصيله كل الديانات السماوية والأيدولوجيات الوضعية، وكل المذاهب الفلسفية والفكرية، وذلك لما له من ارتباط وثيق بحياة الناس عامة، وبتعدد العرقي والديني والحضاري والإيديولوجي، والتسامح أسلوب يتبعه الإنسان يبدأ من ذاته، وتربيته، وقيمه الدينية، والمدنية، والخلقية، وينعكس على طريقة تفكيره وتعامله مع الآخرين.

إن أعمال العنف، والعنف المضاد، وحالات التعصب، والانغلاق، ودوافع الهيمنة التي تنتشر في مناطق العالم شتى تتطوي في عمقها على نوازع أنانية، نتيجة لغياب قيمة التسامح. إن غياب التسامح يفسد مناخ التساكن والعيش المشترك بين مكونات اجتماعية متعددة ومتنوعة، وتيارات فكرية مختلفة، وقوى سياسية متعارضة، ومصالح اقتصادية متناقضة.

وأمام تفاقم حالات التعصب والتطرف وما تؤدي إليه من تقتيل وتهجير، وإهدار للطاقات، وانتهاك للقيم الإنسانية، فقد أصبح شعار التسامح (أي قبول الآخر المختلف لا اقصاصه) يُطرح في إطار إزالة بذور الأحقاد والمواجهات العنيفة، على أساس إقرار كل طرف بوجود الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى، وضمان حق الاختلاف والتنوع وحرية التعبير، واحترام الرأي أو الاتجاه المغاير، وحماية الحقوق المشروعة والحريات الأساسية للجميع.

وقد برز التفكير في هذه القيم وغيرها بعد أن عرف العالم ويلات الحروب والدمار، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية التي توجت بتأسيس منظمة الأمم المتحدة سنة 1945، التي أشرفت على إصدار إعلان مبادئ بشأن التسامح المعتمد من قبل المؤتمر العام لليونسكو في 16 نوفمبر 1995، إذ نصت مادته الأولى في معنى التسامح على: "إن التسامح يعني الاحترام والقبول والتقدير للتنوع وأشكال التعبير والصفات الإنسانية لدينا". والتسامح ليس واجبا أخلاقيا فحسب، وإنما واجب سياسي وقانوني أيضا، والفضيلة التي تُيسر قيام السلام؛ حيث يساهم في إحلال ثقافة السلام محل ثقافة الحرب.

إن ممارسة التسامح لا تعني تخلي المرء عن معتقداته أو التهاون بشأنها، بل تعني أن المرء حر في التمسك بمعتقداته وأنه يقبل أن يتمسك الآخرون بمعتقداتهم. وهذا يعني الإقرار بأن البشر المختلفين، بطباعهم، وأوضاعهم، ولغاتهم، ودياناتهم، ومذاهبهم، وسلوكهم، وقيمهم، وثقافتهم، لهم

الحق جميعا في العيش بحرية وسلام، وتعني أيضا أن آراء الأفراد أو الجماعات لا ينبغي أن تفرض على الآخرين.

إن التسامح مسؤولية تشكل عماد التعددية (بما في ذلك التعددية الثقافية، والدينية، والفكرية)، والديموقراطية، وحكم القانون، وحقوق الإنسان؛ لذلك فقد قررت جميع الدول المنضوية في إطار منظمة الأمم المتحدة - من ضمنها الأردن- أن تنص في دساتيرها وقوانينها على مبادئ وقيم التسامح.

ويشار إلى أن تعزيز ثقافة التسامح يقع على عاتق الأفراد والحكومات معا، وأن التسامح يعد ضرورة اجتماعية ووطنية ملحة تؤدي إلى تحقيق حالة الوئام والسلم الاجتماعي وتوطيد الوحدة الوطنية. كما أنها تحقق تقدم ورفعة الشعوب وتطورها على الصعد الحياتية كافة. والتسامح أولا وقبل كل شيء قيمة أخلاقية وواجب إنساني وديني ينبغي التحلي به، وقد ركز جلالة الملك في أوراقه النقاشية على هذه القيمة السامية.

ثامنا: مؤسسات المجتمع المدني:

تقوم فكرة مؤسسات المجتمع المدني على انتظام الأفراد في جمعيات أو منظمات يقوم بإنشائها عددٌ من الأشخاص، وتقوم هذه الجمعيات بنصرة قضية مشتركة، وهي منظمات تطوعية غير ربحية وغير إجبارية، وتصنف كمنظمات وسيطة بين الدولة من جهة وبين المواطن والمجتمع من جهة أخرى، أي تتوسط بين الشعب والدولة؛ لتحقيق فائدة للمجتمع وللمواطن، فهي تساعد على تحقيق السلام والاستقرار والتكافل الاجتماعي، وهذا يعطيها القدرة على الحد من توغل الدولة على الشعب، ومشاركة الشعب في اتخاذ القرار.

ومن أبرز أنواع المؤسسات التي تتدرج تحت مؤسسات المجتمع المدني: الأندية الرياضية، والملتقيات الاجتماعية، والنقابات المهنية، والهيئات والمنظمات التطوعية، والنقابات العمالية، والأندية الثقافية، ومنظمات البيئة وحقوق الإنسان، والمنظمات النسائية، ومؤسسات العمل الخيري جميعها، والعديد من المؤسسات الأخرى، وتعمل مؤسسات المجتمع المدني ضمن الأطر القانونية النافذة والمعمول بها على أرض الدولة.

دور مؤسسات المجتمع المدني:

1. شريك للدولة في التنمية بأنواعها.

2. القيام ببرامج ونشاطات هادفة.

3. التنظيم الجماعي الذي توفره للعمل.

4. تقبل السلوكيات الأخلاقية المتصلة بالاحترام والتسامح والتنوع والتعدد.

5. المشاركة في التأثير على عملية صناعة القرار.

6- التعبير عن مصالح الأفراد.

وقد تطرق جلالة الملك بوضوح إلى دور المجتمع المدني ومؤسساته في عملية التحول الديمقراطي ومراقبة الأداء السياسي في الورقة النقاشية الرابعة التي تضمنت قوله: "من أهم متطلبات التحول الديمقراطي تعزيز المجتمع المدني ودوره في مراقبة الأداء السياسي وتطويره نحو الأفضل، عبر ترسيخ الثقافة الديمقراطية في المجتمع، ليكون التغيير الديمقراطي حقيقة ملموسة على جميع المستويات".

وبهذا اكتملت الصورة نحو التحول إلى نظام ديمقراطي وفق الرؤية الملكية.

تاسعا: الوحدة الوطنية

الوحدة الوطنية هي أحد أهم مقومات أي وطن قوي، فهي مصدر تقدمه وازدهاره. وتتجسد الوحدة الوطنية في تلاحم أفراد الشعب ومكوناته مع بعضه البعض، وتُعرف الوحدة الوطنية بالقدرة على دمج فئات الشعب ومكوناته جميعها في وحدة وطنية (اجتماعية) متألّفة ومتحابّة ومنسجمة أساسها الانتماء للوطن، وقوامها المواطنة، والضمانة لهذه الوحدة: الدستور، والقانون، والمواثيق الوطنية، والمؤسسات السياسية التي تكفل الحفاظ على الوحدة الوطنية.

إن وجود الوحدة الوطنية القوية يساعد على تحقيق الأمن وضمان الطمأنينة في ربوع الوطن، على اعتبار أن الشعب يؤمن بوحدته ويؤمن بتعددته السياسي، وتنوعه الاجتماعي، والثقافي، والديني، والمذهبي، ولكن في إطار منظومة الوحدة الوطنية التي لا تفرق بين المواطنين إلا على أساس الكفاءة والإنجاز، والوحدة الوطنية تعني وجود وطن واحد موحد من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب يسكن فيه شعب متآلف أفرادهم وجماعاته تآلفا وطنيا، أساسه الانتماء للوطن، وقوامه المواطنة، يربطهم مصير مشترك ومصالح مشتركة.

وتبرز أهمية الوحدة الوطنية في أنها أساس استقرار الدول وتطورها، وهي القاعدة التي يقوم عليها البناء الوطني السليم، وبالتالي تشكل هدف التنمية السياسية وغايتها الأولى، وأن المساس بالوحدة الوطنية من شأنه أن يقوض السلم المجتمعي، ويوقف عمليات التنمية، وبالتالي يهدد وجود الدولة وبقائها، وعليه فإن الوحدة الوطنية تشكل أهم الثوابت الوطنية وأكثرها حيوية.

والوحدة الوطنية تسمو على مختلف الانتماءات الفرعية، مثل الانتماء للإقليم، أو العشيرة، أو المنطقة (محافظة، أو مدينة، أو قرية)، أو العقيدة (دينية، أو مذهبية، أو سياسية، أو غيرها)، أو غير ذلك من الانتماءات الفرعية.

وقد نال موضوع الوحدة الوطنية الأردنية اهتمام القيادة الأردنية الهاشمية منذ نشأة الدولة، فاعتبرت المواطنين الأردنيين جميعهم أسرة واحدة، لا فرق بين مواطن وآخر على أساس عرقي، أو ديني، أو طائفي، أو غيره.

المجتمع المدني والدولة المدنية:

ظهرت فكرة المجتمع المدني والدولة المدنية عبر محاولات فلاسفة التنوير تهيئة الأرض فكرياً لنشأة دولة (مجتمع) حديثة تقوم على مبادئ المساواة والحقوق الإنسانية، وتتطلق من قيم أخلاقية فى الحكم والسيادة.

وتعرف الدولة المدنية على أنها اتحاد من أفراد يشكل مجتمعا يخضع لنظام من القوانين، مع وجود قضاء يستند إلى مبادئ العدل يطبق هذه القوانين.

وترتكز الدولة المدنية على سيادة الثقافة المدنية بين الناس أولاً، وثانياً تأسيس أجهزة سياسية وقانونية تستطيع أن تنظم الحياة العامة، وتحمي الملكية الخاصة، وتنظم شؤون التعاقد، وتطبق القانون على الناس جميعاً بالتساوي، بعيداً عن تأثير النزعات الفردية، أو المذهبية، أو القبلية، أو الطائفية، أو الإقليمية، أو المناطقية، أو غيرها.

ومن خصائص الدولة المدنية أنها تتأسس على نظام مدنى من العلاقات تقوم على قبول الآخر والمساواة فى الحقوق والواجبات. إن هذه القيم التى تشكل الثقافة المدنية، تتأسس على قواعد لا يجوز تجاوزها، على رأسها احترام القانون وسيادته، والقانون يتشكل من القواعد المكتوبة، وتأتى بعده قواعد عرفية عديدة غير مكتوبة تشكل بنية الحياة اليومية للناس، تحدد لهم صور التبادل القائم على النظام لا الفوضى، وعلى السلم الاجتماعى لا العنف، وعلى العيش المشترك لا العيش الفردي، وعلى القيم الإنسانية العامة لا على النزعات المتطرفة.

لذلك لا تُنتهك في الدولة المدنية حقوق الأفراد والجماعات من قبل أفراد أو جماعات أخرى. فدائماً ثمة سلطة عليا هي سلطة الدولة، يلجأ إليها الأفراد والجماعات عندما تنتهك حقوقهم أو تهدد بالانتهاك. هذه السلطة (الحكومة) هي التى تطبق القانون وتحفظ الحقوق لكل الأطراف، وتمنع الأطراف من أن يطبقوا أشكال العقاب بأنفسهم، ومن ثم فإنها تجعل من القانون أداة تقف فوق الأفراد جميعاً.

وأما المجتمع المدني فيتأسس على عقد اجتماعي بين الأفراد، أي أن المجتمع المدني، بحسب صياغاته الأولى: هو كل مجتمع بشري خرج من حالة الطبيعة (الفطرية) إلى الحالة المدنية (الحضارية) التي تتمثل بوجود هيئة سياسية (حكومة) قائمة على اتفاق تعاقدية. وبهذا المعنى فإن المجتمع المدني هو المجتمع المنظم تنظيماً سياسياً. والعلاقات داخل المجتمع المدني ليست علاقات بين قوى أو طبقات اجتماعية، ولكنها علاقات بين أفراد أحرار مستقلين ومتساوين.

وقد عرف الفيلسوف "جون لوك" المجتمع المدني بـ: "عندما يؤلف عدد من الأفراد جماعة واحدة، يتخلى كل منهم عن تنفيذ السُّنة الطبيعية التي تخصه ينشأ حينئذ مجتمع سياسي أو مجتمع مدني".

جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين وصف الدولة المدنية في الورقة النقاشية السادسة "سيادة القانون أساس الدولة المدنية" التي نشرت في 16 أكتوبر 2016 ، بقوله: "إن الدولة المدنية هي دولة تحتكم إلى الدستور والقوانين التي تطبقها على الجميع دون محاباة؛ وهي دولة المؤسسات التي تعتمد نظاماً يفصل بين السلطات ولا يسمح لسلطة أن تتغول على الأخرى، وترتكز على السلام والتسامح والعيش المشترك وتمتاز باحترامها وضمانيها للتعددية واحترام الرأي الآخر، وتحافظ وتحمي أفراد المجتمع بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو الفكرية، وتحمي الحقوق، وتضمن الحريات حيث يتساوى الجميع بالحقوق والواجبات، ويلجأ لها المواطنون في حال انتهاك حقوقهم، وهي دولة تكفل الحرية الدينية لمواطنيها، وتكرس التسامح وخطاب المحبة واحترام الآخر، وتحفظ حقوق المرأة كما تحفظ حقوق الأقليات".

المحور الثالث

الدولة الأردنية: النشأة والخصوصية

إعداد الدكتور أحمد العفيف والدكتور لؤي بواعنة

أولاً: التسمية وجغرافية المكان الأردني.

يرى مؤرخون عديدون أن كلمة أردن هي كلمة آرامية تعني: الشدة، الغلبة، المتعرج، شديد الانحدار، وقد أطلق الاسم منذ القرن العاشر قبل الميلاد على النهر المعروف الآن باسم نهر الأردن. وبعد الفتح الإسلامي لبلاد الشام في منتصف القرن السابع الميلادي أطلقت التسمية على المناطق المحاذية لنهر الأردن من الجهة الشرقية والغربية وأصبحت تعرف باسم جند الأردن الذي امتد من أطراف البادية الشامية شرقاً، إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط غرباً ومن جنوب دمشق وصيدا وصور شمالاً، إلى نهر الزرقاء والبحر الميت ويافا جنوباً، وضم بذلك كلا من طبريا (مركز الجند)، والسامرة، وبيسان، وفحل، وجرش، وبيت راس، وجدارا، وابيلا، وسويسه، وصفورية، وعكا، والقدس، وجبل عامله، أما جنوب الأردن وجنوب فلسطين فقد دخلت في إطار جند فلسطين الذي كان مركزه اللد.

أما مفهوم الأردن الجغرافي الحديث بعد قيام الدولة الأردنية عام 1921، فقد أصبح يعني المنطقة البالغ مساحتها 89.297 كم²، ويحدها من الشمال سوريا، ومن الغرب فلسطين ومن الشرق السعودية والعراق، ومن الجنوب السعودية وخليج العقبة، وهي بذلك تقع في الجزء الغربي من قارة آسيا وتمثل الجزء الجنوبي الشرقي من بلاد الشام (سوريا الطبيعية)، وتشكل جزءاً من وحدة جغرافية أكبر تسمى (الهلال الخصيب) بلاد الشام والعراق، الذي يشكل الجزء الأكبر والأهم من آسيا العربية.

ويحتل الأردن بذلك موقعا جغرافيا استراتيجيا متميزا، شكّل طوال المراحل التاريخية حلقة وصل حيوية بين مواطن الحضارات في الشرق والغرب، وبالتحديد بين مصر والشام والحجاز وفلسطين والعراق من جانب، وبين آسيا وإفريقيا من جانب آخر. الأمر الذي جعله دائما في معترك الأحداث ومنطلقا للكثير من المؤثرات الحضارية التي أدت إلى إحداث تغييرات جذرية في ظروف وأوضاع المناطق المجاورة، وأن يؤدّي دورا كبيرا في عملية التأثير والتأثير الحضاري، مما أدى بالنتيجة إلى إثراء الواقع التاريخي والحضاري للأردن على المستويات كافة.

ونتيجة احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية في العصر الحديث زادت الأهمية الاستراتيجية للأردن، حيث أصبح يشغل خط التماس الأول في الصراع العربي الإسرائيلي؛ الأمر الذي جعله الأكثر أهمية في حسابات منطقة الشرق الأوسط وتوازنات القوى فيها ونقطة ارتكاز محورية تتلاقى وتتقاطع عندها مصالح وأهداف حيوية للقوى الإقليمية والدولية.

ونظرا لما يمتاز به موقع الأردن الجغرافي المتوسط من ميزات تَوَطُّنية إيجابية من تربة خصبة ومناخ معتدل، خاصة في المناطق الشمالية والغربية فقد شكّل منذ القدم مركز جذب للجماعات البشرية العديدة القادمة من المناطق المجاورة، التي استقرت في المناطق الأردنية المختلفة مخلفة وراءها إرثا حضاريا أسهم في إثراء تجربة الأردن الحضارية على المستويات كافة. ومن هذه الجماعات العمونيون، والأدوميون، والمؤابيون، والأنباط، وقبائل الفتح الإسلامي، وشيشان وشركس وأرمن وأكراد وسوريون ولبنانيون وفلسطينيون وعراقيون في العصر الحديث.

ووفقا لطبيعة الأرض والمناخ يمكن تقسيم الأردن إلى أربع مناطق رئيسة هي:

(1) **الأغوار:** وهي جزء من حفرة الانهدام الآسيوية الإفريقية، وتمتد من نهر اليرموك شمالا إلى خليج العقبة جنوبا، وتضم هذه المنطقة الأغوار الشمالية ونهر الأردن والبحر الميت والأغوار الجنوبية وخليج العقبة وتحتوي هذه المنطقة جنوب البحر الميت على أخفض بقعة في العالم.

(2) **المنطقة الجبلية:** وتشرف على الأغوار من الجهة الشرقية وتمتد من نهر اليرموك شمالا إلى الغرب من العقبة جنوبا وتشمل جبال عجلون، والبلقاء، والكرك، والطفيلة، والشراة، ومن أعلى القمم في هذه الجبال قمة جبل رم التي يصل ارتفاعها إلى (1734) مترا فوق سطح البحر، وقمة جبل أم الدامي التي ينوف ارتفاعها على (1854) مترا فوق سطح البحر .

(3) **منطقة الهضاب الداخلية:** وهي المنطقة الممتدة بين المرتفعات الجبلية غربا والبادية شرقا وتشمل سهول إربد، وعمان، وحسبان، ومأدبا، والكرك.

(4) **منطقة البادية:** تشكل حوالي ثلاثة أرباع مساحة الأردن وتشمل المناطق الشرقية من الأردن الواقعة إلى الشرق من الخط الحديدي الحجازي، وتوجد في البادية الأردنية بعض الواحات مثل واحات الأزرق، وباير، والجفر.

ثانيا: التنوع الحضاري والتاريخي في الأردن.

كان نتيجة للموقع الجغرافي المتوسط للأردن أن فُتح المجال واسعا أمامه لصياغة التاريخ وحركة التفاعلات البشرية على المستويات كافة، والاحتكاك بالهويات الثقافية المتعددة، مما أدى بالنتيجة إلى إغناء شخصيته الحضارية. وهذا ما يتضح بتحليل حركة التاريخ على الأرض الأردنية التي أدت بالنتيجة إلى تشكيل الشخصية الوطنية الأردنية المعاصرة بأبعادها الإيجابية العربية والإسلامية والإنسانية.

وتتجلى الصورة أكثر في بيان عمق الأردن الحضاري من حيث الإنسان والمكان ودوره في صياغة التاريخ من خلال دولة الأنباط العرب التي بدأ ظهورها منذ القرن السابع قبل الميلاد متخذة من مدينة البتراء عاصمة لها، وامتدت من شمال الحجاز إلى جنوب دمشق إلى أطراف الفرات شرقا. وقد قامت دولة الأنباط التي اتخذت من الأراضي الأردنية قاعدة أساسية لوجودها على أسس حضارية متقدمة من النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية حسب مقاييس المرحلة الزمنية التي وجدت بها، التي تمثلت بشكل أساسي بالزراعة، والسيطرة على طرق التجارة الدولية، وشكّلت في الوقت نفسه نموذجا حضاريا رائعا في الدفاع عن الهوية العربية وإثبات وجودها بنضالها المستمر في مواجهة محاولات الهيمنة اليهودية، واليونانية، والرومانية على مدى سبعة قرون متتالية.

شهدت الأردن خلال مرحلة الحكم اليوناني والروماني التي بدأت منذ النصف الثاني من القرن الرابع قبل الميلاد إلى منتصف القرن السابع الميلادي، حالة من الازدهار الثقافي والسياسي والاقتصادي والعمراني تمثل في حلف (الديكابولس) أو المدن العشرة؛ التي شكّلت حلفا تجاريا وعسكريا فيدراليا في مواجهة الغزو الفارسي، وتجاريا في السيطرة على طرق التجارة الدولية بين الشرق والغرب، وكان من هذه المدن الأردنية (فحل، أم قيس، جرش (جراسيا)، عمان (فيلادلفيا)، بيت راس (كاباتيلوس)، إربد (أربيل).

فمع بداية عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والعهد الراشدي شكّلت الأردن المعبر الرئيس لجيوش الفتح الإسلامي المتجهة من الجزيرة العربية باتجاه بلاد الشام ومصر والعراق؛ وتجسّد ذلك في معركة مؤتة سنة 8هـ/ 628م في جنوب الأردن، التي استشهد فيها ثلاثة من كبار الصحابة وهم: زيد بن حارثة، وجعفر الطيار، وعبدالله بن رواحة، وكذلك معركة اليرموك التي وقعت شمال الأردن سنة 15هـ/ 636م، التي أنهت الوجود الروماني في المنطقة العربية واستشهد فيها أيضا عدد من كبار الصحابة منهم شرحبيل بن حسنة، ومعاذ بن جبل، ودُفِنوا جميعا في الأردن لتبقى أضرحتهم شاهد عيان على بطولاتهم، وعلى انطلاقة الدعوة الإسلامية، ومما هو جدير بالملاحظة

أن قبائل الأردن العربية سرعان ما استجابت للدعوة الإسلامية وانضم أبناؤها لجيش الفتح الإسلامي كجند وقادة لاعبين دورا فاعلا في استكمال فتوحات الشام والعراق ومصر .

وقد جاء العهد الأموي الذي امتد من عام 41هـ - 132هـ (661م - 750م)؛ على إثر التحكيم الذي وقع بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، الذي كان في منطقة أدرح جنوب الأردن. وشكل الجند من أبناء الأردن خلال هذه المرحلة القوة الضاربة والمساندة للخلافة الأموية عسكريا في فتوحاتها جميعها، ومواجهة الفتن الداخلية نظرا لكفاءتهم القتالية العالية، التي وصفها الشاعر الأموي كُثَيِّر عزة المتوفي سنة 105هـ بقوله:

إذا قيل خيل الله يوما ألا اركبي وددتُ بكف الأردني أنسيابها

ونظرا لأهمية الأردن الاستراتيجية للدولة الأموية؛ كونها أصبحت حلقة الوصل التي تربط مقر الخلافة في دمشق بأقاليم الدولة في الجزيرة العربية ومصر والعراق، فقد أبدى الخلفاء الأمويون اهتماما كبيرا بها، كما يتضح ذلك من القصور الأموية المنتشرة في الأردن مثل قصر الحرانة، وقصر الحلابات، وقصر المشتى، وقصر عمرة، وحصن الموقر، التي جاء تشييدها مراكز عسكرية وإدارية لضبط الاتصال بين أقاليم الدولة.

وقد استمر هذا الدور الحضاري المتميز للأردن خلال العهد العباسي الذي جاءت انطلاقته الأولى من الحميمة جنوب الأردن. وخلال العهد العباسي شهد الأردن كما تشير الشواهد التاريخية حالة من الازدهار على المستوى الثقافي والاقتصادي خاصة في المدن الواقعة على طرق المواصلات، مثل: عجلون، وعمان، والكرك، والفدين (المفرق).

ولعل الدور الأكثر تميزا فيما قدمه الأردن خلال العصر العباسي الثاني، هو تشكيل الأراضي الأردنية للقاعدة التي انطلق منها صلاح الدين الأيوبي، في حربه على الصليبيين والانتصار عليهم في معركة حطين سنة 583هـ/ 1187م شمال الأردن وفلسطين، وشكلت قلعة عجلون شاهدا على عظمة هذه الأرض ودورها في التاريخ الإسلامي السياسي والعسكري في تلك المرحلة من تاريخ الأمة. وكذلك القاعدة التي انطلق منها المماليك في الانتصار على المغول في معركة عين جالوت سنة 658هـ/ 1260م. ويذكر المؤرخ ابن إياس أن الفضل الأول في انتصارات صلاح الدين الأيوبي على الصليبيين في معركة حطين وتحرير القدس منهم ترجع إلى أبناء قبائل الأردن.

لقد أورثت حركة التاريخ التي ذكرت سالفا الأردن الحديث تجربة حافلة بالإنجازات الحضارية التي تحققت على أرضه؛ نتيجة لجهود ونضال أبنائه المستمر، وكان لذلك أكبر الأثر في صياغة هويته الوطنية بلامحها العربية والإسلامية الأصيلة، التي أخذت تعبر عن نفسها بكل وضوح بعد

تأسيس الدولة عام 1921، حيث انطلق الأردن من جديد بقيادته الهاشمية ذات الشرعية الدينية والتاريخية لإثبات وجوده والدفاع عن عزة وكرامة الأمة من منطلق التزامه برسالته الدينية والتاريخية.

ثالثا: الثورة العربية الكبرى.

يرتبط الأردن بالثورة العربية الكبرى، إذ إن قيادة الأردن السياسية ممثلة بالأسرة الهاشمية هي استمرار لقيادة الثورة والوارثة لرايتها والمؤمنة بمعانيها مرتكزا أساسيا لبناء الدولة الأردنية.

لقد جاء إعلان الثورة العربية الكبرى في 10/ حزيران/ 1916 بزعامة الشريف حسين بن علي وأنجاله الميامين: علي، وعبدالله، وفيصل، وزيد، تتويجا لحركة طويلة من الوعي واليقظة العربية، التي أخذت تبرز ملامحها في المشرق العربي منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتشكلت ردة فعل لسياسة الاستبداد والفساد التي اتسمت بها الإدارة العثمانية خلال هذه المرحلة؛ مما أدى إلى تهميش العرب وإنهاك طاقاتهم البشرية والاقتصادية، التي كان من ملامحها (محاربة اللغة العربية، والتجنيد، والنفي، والإعدامات، ومحاربة التعليم، وكثرة الضرائب).

ونتيجة لتنامي هذه السياسة الاستبدادية خاصة بعد أن نجح الاتحاديون في الاستيلاء على السلطة عام 1908، وتوريطهم للدولة العثمانية في الدخول إلى جانب (ألمانيا) - الطرف الأضعف- في الحرب العالمية الأولى، رأى زعماء الحركة العربية ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة لمواجهة الأوضاع القائمة، للحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي العربية التي كانت تشكل مطمعا للقوى الاستعمارية، لذلك قرروا الاستقلال من تبعية الحكومة التركية الاتحادية وإعلان قيام دولة عربية مستقلة في آسيا تتبع زعامة الأمة الشرعية ممثلة بالقيادة الهاشمية.

ويرجع السبب في اختيار الشريف حسين بن علي زعيما للثورة - وفقا لما أجمع عليه العرب في ميثاق دمشق عام 1915 - ؛ إلى الشرعية الدينية، والتاريخية، والسياسية للقيادة الهاشمية في الحكم تبعا لنسبها للدوحة النبوية المشرفة التي تحظى بالاحترام والتقدير عند العرب والمسلمين كافة، ومنصبه كشريف لمكة الذي منحه الحق الشرعي في إعطاء الشرعية لانطلاقة الثورة؛ بصفته صاحب الولاية الدينية داخل الدولة وفق التقاليد العثمانية، وخبرته السياسية الواسعة، وميزاته القيادية العالية، التي اكتسبها من تقلده المناصب العديدة؛ السياسية منها، والدينية، والعسكرية في الدولة العثمانية، وإيمانه بحقوق العرب والسعي بكل جُرأة لصيانتها.

والواقع إن الشريف حسين بن علي، منذ أن تسلم منصب شرافة مكة للمرة الثانية عام 1908، كان يتبنى موقفا واضحا ومتوازنا من الدولة العثمانية نابعا من فهمه العميق لنصوص الشريعة الإسلامية؛ بحكم تربيته الدينية الأصيلة على يد كبار علماء بيت الله الحرام، واستيعاب التحديات

المحيطة بالدولة العثمانية بحكم خبرته السياسية الواسعة؛ حيث كان يرى أن الدولة العثمانية هي دولة الإسلام الكبرى التي ينبغي الحفاظ على وحدتها وقوتها كخيار أمثل في مواجهة التحديات الاستعمارية، والسلطان العثماني هو ولي أمر المسلمين الواجب على الجميع إعلان الولاء والطاعة له، وكان يرى في الوقت نفسه أن الدولة العثمانية هي دولة العرب كما هي دولة الأتراك، وعليه واجب مقدس بصفته شريفا لمكة لا يقل عن واجب السلطان نفسه؛ وهو الحفاظ على وحدتها، وفي الوقت الذي كان يعلن فيه الشريف الولاء للدولة والسلطان، كان يعلن أيضا العداء لسياسة حزب الاتحاد والترقي الحاكم، هذا الحزب المشبوه الذي دأب في المناسبات كلها على الإساءة للدولة والإسلام والمسلمين، حتى إنهم أسأوا إلى السلطان عبد الحميد نفسه حيث نجحوا بخلعه من السلطة ونفيه عام 1909.

وبقي الشريف حسين على هذا الموقف المتوازن المؤيد للدولة والسلطان والمعادي للاتحاديين حتى عام 1916، حيث تأكد له أن الدولة العثمانية كدولة إسلامية لم تعد خاضعة لسلطة إسلامية بعد أن استبد الاتحاديون الذين كان معظمهم من اليهود بالسلطة والحكم.

• أهداف الثورة العربية الكبرى:

يمكن تحديد أهداف الثورة العربية الكبرى بإقامة دولة خلافة عربية إسلامية مستقلة في المشرق العربي (آسيا العربية) وإلغاء الامتيازات الأجنبية جميعها في الولايات العربية. لذلك يمكن القول بكل تأكيد أن الثورة العربية الكبرى لم تسع إلى إسقاط الدولة العثمانية الإسلامية بل هي ثورة ونهضة عربية سعت بالدرجة الأولى إلى إعادة بعث دولة الخلافة الإسلامية بشرعيتها الدينية والتاريخية كما كانت زمن الدولة الراشدية والأموية والعباسية. بعد أن فشلت جميع الجهود بإصلاح أوضاع الدولة العثمانية. وقد أكد ذلك الشريف حسين بقوله "نحن نقاتل من أجل مهمتين شريفتين هما: حفظ الدين وحرية الأمة".

وهذا ما تأكد - أيضا - من خلال منشور الثورة الأول الذي أعلنه الشريف حسين يوم 26/حزيران/1916م، لتوضيح أسباب الثورة ومرتكزاتها حيث قال "إن الهدف من الثورة هو نصر دين الإسلام والسعي لإعلاء شأن المسلمين ... على أساس أحكام الشرع الشريف الذي لا يكون لنا مرجع سواه ... في سائر الأحكام". وكذلك في الرسالة الأولى التي بعثها الشريف حسين إلى السير هنري مكماهون بتاريخ 14/تموز/1915 يبين فيها شروط العرب للدخول إلى جانب بريطانيا في الحرب العالمية الأولى .

ومما يؤكد ذلك - أيضا - ما حدث بعد أن قام الاتحاديون بخلع السلطان العثماني محمد وحيد الدين عام 1923، وإعلان المجلس الوطني التركي قرارا بإلغاء الخلافة وتحويل الدولة العثمانية من دولة إسلامية إلى دولة تركية علمانية، عندها قامت وفود مثلت معظم بلاد العرب في 4/ آذار/ 1924 بمبايعة الشريف حسين على منصب الخلافة لتعود بذلك إلى إطارها الشرعي، وبهذه المناسبة أصدر الشريف حسين بن علي الذي أصبح يحمل لقب خليفة المسلمين وأمير المؤمنين بيانا جاء فيه:

"إن إقدام حكومة أنقرة على إلغاء منصب الخلافة الإسلامية هو الذي جعل أهل الرأي ... من علماء الدين ... في الحرمين الشريفين والمسجد الأقصى وما جاورهما من البلدان والأمصار يفاجئونا ويلزمونا ببيعهم حرصا على إقامة شعائر الدين وصيانة الشرع المبين".

• نتائج الثورة العربية الكبرى:

على الرغم من وجود إرادة حقيقية عند الزعامات العربية وعلى رأسها القيادة الهاشمية لتحقيق طموح الثورة المتمثل بدولة الخلافة العربية، إلا أن الفكرة لم تتحقق كاملة، ويرجع السبب في ذلك إلى المؤامرة الاستعمارية التي فاقت حجم الإمكانيات العربية في ذلك الوقت، حيث أدركت القوى الأوروبية الكبرى منذ وقت مبكر لانطلاقة الثورة أن نجاح العرب في تحقيق مشروعهم النهضوي، سيؤدي حتما إلى تجمع عناصر قوة الأمة، ممثلة بالعروبة وعقيدة الإسلام وزعامة بني هاشم (آل البيت)، أصحاب الشرعية في الحكم، وقد أثبت التاريخ أن اجتماع هذه العناصر الثلاثة سيؤدي بالنتيجة إلى حتمية نهضة الأمة، وأدركت القوى الاستعمارية أن نجاح الثورة سيؤدي إلى خلق مركز قوة عربي إسلامي في المشرق العربي، يقضي تماما على المصالح الاستعمارية في المنطقة.

لذلك تأمروا بالخفاء على هذا المشروع العربي النهضوي من خلال تقسيم المشرق العربي إلى مناطق نفوذ بين بريطانيا وفرنسا وفقا لما تقرر في اتفاقية سايكس بيكو عام 1916، التي تفاوض بشأنها مندوب بريطانيا السير سايكس ومندوب فرنسا جورج بيكو، التي منحت سوريا ولبنان للانتداب الفرنسي، والأردن وفلسطين والعراق للانتداب البريطاني، فضلا عن إصدار وعد بلفور عام 1917 الذي جعل فلسطين وطنًا قوميا لليهود تمهيدا لقيام كيان صهيوني يُشكل حجر عثرة في طريق أي مشروع وحدوي عربي يبرز في المستقبل.

ويسبب تمسك الشريف حسين بمواقفه المبدئية في الدفاع عن كرامة الأمة ورفض مشاريع التقسيم ووعد بلفور، نُفي إلى جزيرة قبرص عام 1925، وإسقاط ملكه نهائيا في الحجاز، وأُسقط حكم ابنه فيصل في سوريا في إثر معركة ميسلون عام 1920، وعلى الرغم من أن الثورة لم تحقق

هدفها المنشود إلا أنها نجحت في تحقيق عدد من الأهداف الأخرى، تمثل أهمها في: تشكيل عدد من الممالك الهاشمية تابعت حمل رسالة الثورة العربية ممثلة بالمملكة الحجازية 1916 - 1925، والمملكة العراقية 1921 - 1958، والمملكة الأردنية 1921 والباقية بإذن الله إلى يوم الدين، فضلا عن إبراز الهوية العربية على المستوى العالمي، وتنمية الوعي القومي العربي.

رابعا: تأسيس الإمارة الأردنية 1921 - 1946.

بعد سقوط الحكم العربي الفيصلي في بلاد الشام واحتلال فرنسا لسوريا ولبنان في إثر معركة ميسلون في 20/تموز/1920 أصبحت منطقة الأردن تعيش حالة من الفراغ السياسي حتى 21/أب/1920، حيث افتقدت أية سلطة حكومية أو قوات عسكرية مما أدى إلى تفاقم الاضطرابات وانعدام الأمن على المستويات كافة، وأمام ذلك قررت بريطانيا، بصفتها الدولة المنتدبة على الأردن بعد اجتماعها مع عدد من الزعامات الأردنية في السلط يوم 21/أب/1920، وأم قيس يوم 21/أيلول/1920، تشكيل عدد من مجالس الإدارة المحلية في الأردن من زعماء ووجهاء المنطقة وتحت إشراف ضباط بريطانيين خبراء بشؤون المنطقة، وقد عُرفت هذه المجالس بتاريخ الأردن الحديث باسم "الحكومات المحلية"، التي استمرت من 21/أب/1920 إلى 21/آذار/1921. وهي (حكومة السلط، وحكومة الكرك، وحكومة اربد، وحكومة دير يوسف، وحكومة عجلون، وحكومة جرش)، إلا أن هذه الحكومات كانت ضعيفة وغير قادرة على تحقيق أمن المناطق التي قامت بها، حيث استمرت حالة الفوضى والاضطراب قائمة حتى وصل الأمير عبد الله بن الحسين في نهاية شهر آذار 1921 إلى عمان، ليظهر كزعامة قوية قادرة على مواجهة تناقضات المجتمع الأردني كافة القائمة في ذلك الوقت، والارتقاء به؛ ليكون القاعدة السليمة لاحتضان مشروع الثورة العربية الكبرى والسير به قدما نحو الأمام.

وبعد وصول الأمير إلى عمان على رأس قواته العسكرية في 21/آذار/1921 - على الرغم من التهديدات البريطانية كلها التي واجهته منذ وصوله إلى معان في 21/تشرين ثاني/1920- تكشفت له جملة من الأمور لم تكن واضحة من قبل، دفعته إلى التراجع عن النهج العسكري في تحرير سوريا، واللجوء إلى أسلوب العمل الدبلوماسي، تمثل أهمها: بالتفوق العسكري للقوات الفرنسية بالمقارنة مع قواته من حيث العدد والعدة المدعومة بالوقت نفسه من حليفها بريطانيا، فضلا عن حالة الفوضى وعدم الاستقرار المستشرية في أقاليم بلاد الشام جميعها. الأمر الذي جعله يدرك عدم إمكانية تحقيق أهدافه من خلال العمل العسكري؛ لذلك قبل بالعرض الذي قدمته له الحكومة البريطانية بتأسيس دولة في الأردن برئاسته ومشورة المندوب السامي البريطاني، وقدمت

بريطانيا هذا العرض إلى الأمير مرغبة بعد أن أدركت شدة عزمه على حرب الفرنسيين وإدراكها أيضاً حجم الشعبية الواسعة التي حظي بها قدومه إلى الأردن.

لقد كان قبول الأمير عبد الله بعرض الحكومة البريطانية المتمثل بتأسيسه إمارة عربية في شرق الأردن ليس أكثر من خطوة أولى فرضتها الظروف القائمة، أراد من خلالها جعل الأردن نقطة انطلاق بعد أن تنهياً له الإمكانيات التي تمكنه من تحقيق هدفه المنشود.

وقد اتّسمت سياسة الأمير بتحقيق استقلال الأردن بالحكمة والواقعية المستندة إلى منهج سياسي عقلاني يركز على أساس مبدأ خذ وطالب؛ بالتحرك العقلاني التدريجي محسوب الخطوات الذي يركز على مبدأ التغيير الإيجابي؛ من خلال التحديث والتطوير وليس الفوضى والتثوير، واستطاع بهذا المنهج أن يحقق استقلال الأردن عبر محطات عدة شكلت بمجملها مسيرة نضالية استمرت ربع قرن، وتمثلت أولى إنجازاته التي تحققت في هذا الإطار باستثناء الأراضي الأردنية من مشروع الدولة اليهودية المقر بموجب وعد بلفور الذي شمل بموجب صك الانتداب البريطاني فضلاً عن الأراضي الفلسطينية الأراضي الأردنية جميعها الواقعة إلى الغرب من الخط الحديدي الحجازي، حيث قامت بريطانيا نتيجة لجهود الأمير في 16/ أيلول/ 1922 بإخراج الأراضي الأردنية من مفهوم وعد بلفور وتعديل الحدود بين الأردن وفلسطين لتصبح على امتداد نهر الأردن ومنتصف البحر الميت ووادي عربة إلى الغرب من خليج العقبة، ولولا هذه الخطوة لامتد النشاط الصهيوني في الأردن مثلما امتد في الأراضي الفلسطينية، وجاءت المحطة الثانية في طريق تحقيق استقلال الأردن يوم 25/ أيار/ 1923، التي تحققت من خلالها الاستقلال الإداري للأردن عندما أعلن المقيم البريطاني في عمان فصل الإدارة البريطانية للأردن عن إدارة فلسطين أي إنهاء السيطرة العسكرية المباشرة وإخضاعها لإدارة الانتداب.

وفي سبيل تحقيق سيادة واستقلال الدولة الأردنية الكاملين، سعى الأمير عبد الله بعد ذلك إلى توقيع معاهدة مع بريطانيا تم بموجبها الاعتراف بكيان الدولة الأردنية على الخريطة السياسية الدولية بما يعطيها الحق في الدخول في عضوية الأمم المتحدة وبالنتيجة يمنع المطالبات الصهيونية المستمرة بدمج الأردن في إطار وعد بلفور، وقد وقعت هذه المعاهدة عام 1928، وعلى الرغم من أنها اشتملت على عدد من القيود الانتدابية للأردن إلا أنها من جانب آخر اشتملت على عدد من الإيجابيات تمثل أهمها بالاعتراف بكيان الدولة الأردنية كدول لها هوية وشخصية، وإصدار قانون أساسي (الدستور)، وتنازل بريطانيا عن الشؤون التشريعية والإدارة الداخلية للأمير، وتقديم معونة مالية للأردن، وكذلك تعيين الحدود بين الأردن وفلسطين.

ومن الجدير قوله أن معاهدة عام 1928 لعبت دورا مهما في بروز حركة معارضة سياسية وطنية منظمة في الأردن عكست مستوى من الوعي الفكري في ذلك الوقت، فقد كان نتيجة لعدم توافق نصوص المعاهدة مع آمال وطموحات الشعب الأردني بالحرية والاستقلال؛ أن قامت في المناطق الأردنية جميعها حركة معارضة وطنية تمثلت بالإضرابات والمظاهرات ورفع برقيات التنديد، وقد تطور هذا الوضع عندما قام حزب الشعب الأردني بالدعوة إلى عقد مؤتمر وطني في عمان في شهر تموز عام 1928، وكانت النقطة الأساسية التي ركز عليها المجتمعون هي معارضة الانتداب البريطاني على الأردن، ورفض المعاهدة ووعد بلفور، وتخليص الأردن من السيطرة البريطانية، وقد صدر عن هذا المؤتمر ميثاق وطني عكس مدى تطور الوعي السياسي عند أبناء الأردن وشكل نقلة نوعية في توحيد الصفوف وانتقال الحركة الوطنية إلى مرحلة شبه منظمة واتساع آفاقها السياسية.

وقد شكل الميثاق الوطني الأول أحد الركائز المهمة التي عززت جهود الأمير عبد الله مع بريطانيا لتحقيق مزيد من الاستقلال للأردن، الذي تحقق بصورته الكاملة يوم 25/ أيار/ 1946، حيث أعلنت البلاد الأردنية دولة مستقلة استقلالاً تاماً وذات حكومة ملكية وراثية وبويع الملك عبد الله الأول ملكاً دستورياً عليها.

خامساً: أعمال وسياسات الملك عبد الله الأول.

1. مشروع الملك عبد الله المؤسس لحل القضية الفلسطينية.

شكلت القضية الفلسطينية الركيزة المحورية التي شغلت اهتمام قيادة الأردن الهاشمية انطلاقاً من التزاماتها الدينية والتاريخية تجاه قضايا الأمة وخصوصية العلاقة الأردنية الفلسطينية الدينية، والتاريخية، والجغرافية، ووحدة المصير المشترك، فمنذ البداية أدرك الملك المؤسس أبعاد الخطر الصهيوني على فلسطين وبقية المناطق العربية وعدم إمكانية مقاومته إلا من خلال توحيد أقطار سوريا الكبرى (الأردن، وسوريا، ولبنان، وفلسطين) في إطار دولة واحدة، باذلاً جهوداً حقيقية على المستويات كافة في سبيل تحقيق هذا الهدف، وكان من ضمن هذه الجهود المشروع الذي طرحه على اللجنة الملكية البريطانية عام 1938 لحل القضية الفلسطينية بعد حالة التأزم التي عمّت الأراضي الفلسطينية بعد ثورة عام 1936 وما تبعها من حالة إضراب عام استمر لعام 1938 نتيجة للسياسة البريطانية المنحازة إلى الجانب اليهودي.

وقد اشتمل المشروع على: تشكيل دولة عربية موحدة من فلسطين وشرق الأردن يعطى فيها اليهود إدارة مختارة في المناطق التي يشكلون فيها الأكثرية، وتشكيل لجنة عربية بريطانية يهودية لتعيين حدود هذه المناطق، وتحديد الهجرة اليهودية إليها بنسب معقولة، مع منع اليهود شراء

الأراضي العربية أو إدخال أي مهاجر إليها على أن يتم تطبيق هذا المشروع في إطار زمني مدته عشر سنوات تكون منها ثمانٍ للتجربة وستتان لإعطاء القرار، وكان هذا الحل برؤية الملك عبد الله مثالياً في ذلك الوقت كونه يضمن وحدة فلسطين مع الأردن كخطوة أولى في طريق توحيد سوريا الكبرى وحصر اليهود في مناطق محددة تحت سيادة الدولة العربية التي سيمثلون بها بنسبة عددهم؛ الأمر الذي سيؤدي إلى تحجيم الخطر الصهيوني على فلسطين.

إلا أن هذا المشروع رُفض من بريطانيا ومن الزعامات العربية، الأمر الذي أدى إلى ضياع جهود الملك عبد الله الأول أمام عدم واقعية الطروحات العربية في ذلك الوقت، ولو وجدت جهود الدعم العربي لما وصلت القضية الفلسطينية إلى الوضع الصعب الذي أصبحت عليه الآن.

2. استقلال المملكة 25/أيار/1946

قبل بدء الحرب العالمية الثانية شرعت بريطانيا في تقديم الوعود لكل مستعمراتها على أمل مساعدتها في المجهود الحربي، وبالفعل دخل الجيش العربي الحرب، واكتسب خبرة كان لها تأثير إيجابي على معاركه في باب الواد، والطورون، والشيخ جراح في القدس مع إسرائيل خلال نكبة فلسطين عام 1948، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في تاريخ 27 حزيران 1945م، قدمت حكومة شرق الأردن مذكرة للحكومة البريطانية تطالب فيها بالاستقلال، وبناء على تلك المذكرة وجهت الحكومة البريطانية دعوة للأمير عبد الله إلى زيارة لندن والقيام بمباحثات تتعلق بمستقبل شرق الأردن، وحددت الدعوة موعد الزيارة في أوائل سنة 1946م، وفي 20/2/1946م قام الأمير عبد الله ورئيس الوزراء إبراهيم هاشم بزيارة إلى بريطانيا، حيث أجرى مفاوضات مع الحكومة البريطانية انتهت بإلغاء الانتداب عن شرقي الأردن والاعتراف باستقلالها، وعقد معاهدة صداقة وتحالف بين الحكومتين جرى التوقيع عليها في لندن بتاريخ 22/3/1946م جاء فيها:

1- إعلان بريطانيا رسمياً انتهاء انتدابها على شرقي الأردن واعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة برئاسة الأمير عبد الله تتبادل التمثيل السياسي وتتعاون معها.

2- التشاور بين الدولتين في حالة حدوث نزاع إحداها مع دولة ثالثة.

3- تقديم بريطانيا مساعدات مالية للأردن.

4- مدة المعاهدة 25 سنة.

بحث المجلس التشريعي لشرقي الأردن بتاريخ 25/5/1946، أمر إعلان استقلال البلاد

الأردنية استقلالا تاما على أساس النظام الملكي النيابي، مع البيعة بالملك للأمير عبد الله، وبعد
المدولة قرر المجلس بالإجماع ما يلي:

- إعلان البلاد الأردنية دولة مستقلة استقلالا تاما وذات حكومة ملكية وراثية نيابية.
 - البيعة بالملك لسيد البلاد ومؤسس كيائها وريث النهضة العربية (عبد الله بن الحسين) بوصفه ملكا دستوريا على رأس الدولة الأردنية.
 - إقرار تعديل القانون الأساسي الأردني.
 - رفع هذا القرار إلى سيد البلاد عملا بأحكام القانون الاساسي ليُؤشَّحَ بالإرادة الملكية السامية.
- تم الإعلان عن هذا القرار بعد توشيعه بالإرادة الملكية السامية للشعب، الشعب الأردني والأمة العربية، ثم أجريت مراسيم البيعة للملك عبد الله في قاعة العرش، وتقرر اعتماد يوم 1946/5/25م يوم عيد استقلال للمملكة الأردنية الهاشمية.

3. المشاركة في حرب 1948 (نكبة فلسطين).

خاض الجيش العربي الأردني حروبا عدة؛ مدافعا عن أمته العربية والأرض الأردنية، وقد كان دخول الأردن في أول مواجهة عسكرية حقيقية مع اليهود في فلسطين في إثر إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع تقسيم فلسطين في 1947/11/29، الذي رفضته الدول العربية وقررت اللجوء إلى العمل العسكري؛ إذ أعلنت إسرائيل قيام دولتها في 1948/5/15 بعد انسحاب القوات العسكرية البريطانية منها، مما استدعى الدخول في مواجهات معها للدفاع عن فلسطين وشعبها وأرضها، حيث شاركت معظم الدول العربية في هذه الحرب التي عرفت بحرب عام 1948. وكانت الأردن في مقدمة هذه الدول التي شاركت مشاركة فاعلة بحكم عوامل عدة منها: وجود سرايا للحماية والأمن لها داخل فلسطين، والقرب والعمق التاريخي والجغرافي بين الأردن وفلسطين، ولدورها المشهود له في الدفاع عن فلسطين وعروبيتها كحاملة للواء الثورة العربية الكبرى.

كما كان للهاشميين خصوصية تاريخية ودينية في القدس فهم من نسل الرسول صلى الله عليه وسلم، فقد كان للأردنيين دور معهود في الدفاع عن القدس وفلسطين، فهم قد قدموا الكثير من الشهداء، وكان الشهيد كايد مفلح العبيدات أول شهيد أردني على ثرى فلسطين عام 1920 مقاوما للمشروع اليهودي وهجرة اليهود إلى فلسطين.

كانت الحرب بين العرب واليهود على جولات عدة أثبت الجيش العربي الأردني خلالها كفاءته وجدارته، وسجل بطولاته على أرض فلسطين بما فيها القدس والخليل، وكان جزء منها قبل انسحاب القوات البريطانية من فلسطين نذكر منها ما كان في مستعمرة جيشر (غيشر)، ومعركة كفار عصبون وغيرها، التي دك فيها الجيش العربي الأردني اليهود في مستعمراتهم وقتلوا منهم الكثير، في محاولة منهم لتعطيل خطوط الاتصالات والمواصلات اليهودية وخاصة الطريق إلى القدس، وكان تلبية لنداء أهل فلسطين لتخليصهم من بعض المستعمرات اليهودية كما حصل عندما وفد أهالي الخليل برئاسة محمد علي الجعبري إلى الملك عبد الله الأول طالبين منه تخليصهم من هذه المستعمرة (كفار عصبون).

لقد كانت معركة القدس التي وقعت بعد انسحاب القوات البريطانية من أبرز المعارك التي خاضها الجيش العربي الأردني، وطلب أهالي القدس المساعدة من الملك عبد الله الأول مع بدء دخول القوات اليهودية إلى القدس 15-16/5/1948، حيث دخلت قوات الجيش العربي إلى القدس في يوم 17/5/1948 (السريتان الأولى والثانية)، فضلا عن الكتيبة السادسة بقيادة عبد الله التل، بعد أن تلقى أوامر من الملك عبد الله الأول بدخول القدس وإنقاذها من القوات اليهودية، حيث قال فيما قال الملك عبد الله الأول في جلسة مجلس الوزراء بالديوان الملكي يوم 17/5/1948 بحضور كلوب باشا: "أريد منكم تأليف مجلس وصاية على العرش لأنني أريد أن أتولى بنفسني قيادة القوات في القدس. إنني لا أطيق البقاء على قيد الحياة إذا سقطت القدس وأنا أنفج". وتمكن الجيش العربي الأردني بعد معارك طاحنة مع القوات اليهودية من احتلال الشيخ جراح والاتصال بالأهالي داخل المدينة القديمة، وقطع طريق الإمدادات عن اليهود، حيث أظهرت هذه المعركة إقدام وشجاعة الجنود الأردنيين بشكل يبعث الفخر والإعجاب، وتمكنوا من عزل الحي اليهودي في القدس القديمة فاحتله الجيش العربي الأردني في 28/5/1948، وهكذا استطاع الجيش العربي الأردني الدفاع عن مدينة القدس القديمة والحفاظ على عروبتها حيث خاض معارك بطولية خالدة مؤرخ لها مثل معركتي باب الواد، واللطرون.

ويسجل للجيش العربي الأردني (الكتيبة الرابعة والثانية) السيطرة على اللطرون⁽¹⁾ التي تعد الطريق الرئيس التي تصل تل أبيب بالقدس، حيث خاض الجيش معارك اللطرون وباب الواد وهزم اليهود وحقق فيها نصرا مؤزرا بين 23/5 - 1/6/1948، وخسر اليهود في معركة اللطرون الأولى أكثر من سبعمائة يهودي، أما مجموع ما خسروه في معاركهم في اللطرون ضد الجيش

(1) اللطرون: تقع اللطرون على سلسلة جبال وعرة تطل من ناحية الغرب على سهل اللد والرملة ومن الشرق على الوادي الذي يمر فيه طريق باب الواد الذي يربط السهل الساحلي بالقدس.

العربي الأردني فكان أكثر من 13000 مقاتل، وقدم الأردن خلالها شهداء عدة. وعندما وصلت أنباء الانتصار الكبير في اللطرون وباب الواد⁽²⁾ إلى الملك عبد الله الأول سرَّ كثيرا، وعزم على زيارتهم حتى إنه وصل اللطرون في الأول من حزيران وتفقد موقع المعركة بنفسه وخاطب حابس المجالي قائد الكتيبة (الكتيبة الرابعة آنذاك) وجنوده ووصفهم بالكتيبة الراحبة.

فضلا عن بطولات الجيش العربي الأردني في فلسطين والقدس فقد حملت مجموعة من المجاهدين الأردنيين السلاح واشتركوا في مقاتلة اليهود، وخاضوا معارك ضدهم، في باب الواد، وبيت محسير، واحتلال مستعمرة عرطوف، وغيرها، ومنهم الشيخ هارون الجازي وغيره.

وعقب انتهاء حرب 1948 بين العرب واليهود، وفرض الهدنة الثانية على العرب في 1948/7/19 انسحبت القوات المصرية والعراقية من أرض فلسطين وسلمتها إلى القوات المسلحة الأردنية؛ وبذلك أصبح الجيش العربي الأردني مسؤولا عن حماية ما عرف بالضفة الغربية، التي تشمل مناطق نابلس، والقدس، والخليل.

4. وحدة الضفتين

لقد كشفت حرب 1948 عن صحة وسلامة طروحات ومواقف الملك عبد الله الأول تجاه القضية الفلسطينية، ولكن بعد فوات الأوان واحتلال إسرائيل للقسم الأكبر من الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي دفع الزعماء والمفكرين الفلسطينيين العديدين إلى الاقتناع بأن الحل الأمثل في حماية ما تبقى من الأراضي الفلسطينية من خطر المشروع الصهيوني هو الاتحاد مع الأردن؛ إيماننا منهم بأن الملك عبدالله الأول هو الزعيم الأقدر على مواجهة المشروع الصهيوني؛ خاصة بعد أن أثبت الجيش العربي بسالته في حماية القدس في حرب 1948، وقد تكللت الجهود الفلسطينية في هذا الإطار بعقد مؤتمر في أريحا بتاريخ 1949/12/1 شاركت فيه القوى الفلسطينية كافة، وتمخض عن هذا المؤتمر قرارات عدة من أهمها:

1. وحدة فلسطين مع شرق الأردن في إطار المملكة الأردنية الهاشمية.

2. مبايعة الملك عبد الله بن الحسين ملكا دستوريا على فلسطين.

3- الدعوة إلى الوحدة العربية.

(2) باب الواد: مكان حصين يصلح لقطع المواصلات بين القدس وتل أبيب.

ورُفِعَ هذا القرار إلى الملك عبد الله الذي وافق عليه بصيغته، وأُعلن رسمياً من مجلس الأمة الأردني الثاني الممثل للضفتين بتاريخ 24/ نيسان /1950، لتكون بذلك وحدة الضفتين هي أول وحدة حقيقية في تاريخ العرب الحديث تعبر عن إرادة الشعوب وطموحاتها، وخطوة أولية ونموذجاً يحتذى في طريق الوحدة العربية، وشكلت هذه الوحدة ضربة قاصمة للمشروع الصهيوني وأهدافه التوسعية.

لقد كان نتيجة لمواقف الملك عبد الله الأول الجريئة والمبدئية؛ الرامية إلى تحقيق الوحدة العربية والدفاع عن عروبة فلسطين في مواجهة المشروع الصهيوني، أن قضى شهيداً في رحاب المسجد الأقصى يوم 20/ تموز/1951 وهو يهيم بأداء فريضة صلاة الجمعة؛ نتيجة لمؤامرة حاكتها الصهيونية وعدد من الزعامات التي تشعر دائماً بعقدة النقص أمام التفوق القيادي للهاشميين.

(عهد الملك طلال)

تسلم الملك طلال عرش المملكة الأردنية بتاريخ 6/ أيلول /1951م وفقاً لأحكام الدستور الأردني، وعلى الرغم من قصر فترة حكمه التي لم تتجاوز السنة إلا أنها كانت حافلة بالإنجازات التي لعبت دوراً مهماً في إرساء قواعد دولة أردنية حديثة، تقوم على مبدأ الأصالة والمعاصرة من خلال الدستور الذي أصدره عام 1952م، الذي يعد من أحدث الدساتير المعمول بها في العالم من حيث تأكيد مبدأ الفصل بين السلطات وجعل السلطة القضائية مستقلة لا سلطان عليها إلا للقانون، وتأكيد النظام البرلماني بجعل الحكومة مسؤولة مسؤولية تامة عن أعمالها أمام السلطة التشريعية التي مُنحت في الوقت نفسه صلاحيات واسعة في شؤون التشريع والرقابة السياسية، وأقرَّ الدستور الحقوق والحريات العامة بالشكل المعترف به سماوياً وإنسانياً وأرسى مفهوم دولة القانون والمؤسسات، وحسَّن العلاقات مع العالم العربي.

وكان لهذا الدستور - الذي يُعد الإطار التشريعي المنظم للدولة - أكبر الأثر في صياغة ملامحها العربية الإسلامية، وشكّل في الوقت نفسه الأساس الأول الذي قامت عليه بنى الدولة الأردنية العصرية المتمدنة على المستويات كافة، بالشكل الذي أعطاهها القدرة على مواكبة المتطلبات العصرية ومواجهة التحديات القائمة، وجعل التعليم إلزامياً للمراحل الأساسية ومجانياً للمراحل المدرسية جميعها، مما أدى إلى إحداث نهضة علمية في الأردن، فضلاً عن تأسيس ديوان المحاسبة كهيئة رقابة على واردات ونفقات الدولة، وتأسيس قوة خفر السواحل، وتوقيع اتفاقية دفاع مشترك مع دول الجامعة العربية، غير أن المرض لم يمهل الملك طلال حيث تم

تتحيته عن العرش وفقا لأحكام الدستور الأردني؛ بسبب حالته المرضية يوم 11/8/1952، وإسناد العرش إلى الملك حسين من بعده.

(عهد الملك حسين بن طلال)

أولاً: بداية عهد الملك حسين.

تسلم الملك حسين عرش المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 11/آب/1952، وكان لا يزال تحت السن الدستورية التي حددها الدستور بثمانية عشر سنة قمرية؛ لذلك شُكل له مجلس وصاية من أعضاء مجلس الوزراء وهم: إبراهيم هاشم، سليمان طوقان، عبد الرحمن رشيدات، الذين مارسوا مهام الملك إلى أن بلغ السن الدستوري في 2/ أيار/1953، حيث تسلم مهامه الدستورية.

لقد واجهت الملك حسين في بداية حكمه التحديات الداخلية والخارجية العديدة، تمثل أهمها في ترسيخ أسس وحدة الضفتين التي كانت لا تزال في بداية التأسيس وتحيط بها التحديات من الجهات كلها فضلاً عن تصادم النظام مع التيارات الحزبية العقائدية القومية واليسارية التي كانت تسعى بتوجيه من الخارج إلى الإطاحة بنظام الحكم وإدراج الأردن في إطار المنظومة الإشتراكية، أما التحديات الخارجية فقد تمثل أهمها بالاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على المواقع الأردنية العديدة؛ بهدف إنهاك طاقات الأردن وإجباره على الاعتراف بشرعية الدولة اليهودية.

وكان لصراع ما سمي بالأحلاف الدولية في المنطقة خلال هذه المرحلة انعكاسات سلبية في كثير من الأحيان على أوضاع الأردن الداخلية والخارجية، وقد استطاع الملك حسين إدارة المرحلة باقتدار.

1. تعريب قيادة الجيش.

على الرغم من أن معاهدة عام 1946، أعطت الأردن الاستقلال السياسي التام، إلا أنها سمحت لبريطانيا في الوقت نفسه بالاحتفاظ بقواعد عسكرية في الأردن وضباط بريطانيين في صفوف الجيش العربي؛ لضمان حُسْن تدريبه - كون الأردن أصبحت دولة حليفة لبريطانيا - مقابل تقديم معونة مالية للأردن قيمتها 12.5 مليون جنيه إسترليني؛ للإنفاق على الجيش. وقد أدى هذا الوضع إلى إحداث مشاكل داخلية تمثلت بالتضارب الذي كان يحدث في كثير من الأحيان بين الضباط الأردنيين الذين يعملون من منطلق الإيمان بخدمة المصالح الوطنية

والقومية، والضباط البريطانيون الذين يعملون من منطلق خدمة المصالح البريطانية، وأدى وجود الضباط البريطانيين في صفوف الجيش العربي إلى إحداث توتر في العلاقات الأردنية السورية المصرية على اعتبار أن وجودهم يمس سيادة واستقلال الدولة.

لذلك ومن منطلق حرص الملك حسين على تحقيق أعلى مراتب السيادة والاستقلال للدولة الأردنية وإزالة العوامل كلها التي من شأنها إحداث توتر في العلاقات الأردنية العربية اتخذ قراره التاريخي يوم 1/آذار/1956، بإعفاء الجنرال جون كلوب رئيس هيئة الأركان وبقية الضباط البريطانيين من مهامهم وإسنادها إلى ضباط أردنيين، وأسندت قيادة الجيش العربي إلى اللواء راضي عناب.

2. إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية عام 1957.

أدى قرار تعريب قيادة الجيش العربي، إلى إحداث انفراج سياسي في الأردن، حيث فتح المجال واسعا أمام الأحزاب جميعها؛ للمشاركة في الحياة السياسية، من خلال انتخابات المجلس النيابي الخامس وتشكيل حكومة برلمانية من الحزب الوطني الاشتراكي برئاسة سليمان النابلسي، الأمر الذي هبأ المجال أفضل أمام توثيق علاقات الأردن مع الأنظمة القومية العربية في مصر وسوريا، وخاصة بعد أن تعرضت مصر عام 1956 للعدوان الثلاثي (بريطانيا وفرنسا وإسرائيل) بعد صدور قرار الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس، وإعلان الملك حسين استعدادده للوقوف إلى جانب مصر.

وكان نتيجة لهذا الموقف الأردني أن حدث تحسُّن كبير في علاقة الأردن بمصر وسوريا، ثوَّج بتوقيع اتفاقية التضامن العربي بين (الأردن ومصر وسوريا والسعودية) في عام 1957، التي نصت على التزام هذه الدول بتقديم معونة مالية للأردن بدل المعونة البريطانية. وهذا ما دفع الأردن بعد أن وجد الدعم المالي العربي إلى إلغاء المعاهدة مع بريطانيا عام 1957، وإخراج القواعد البريطانية كافة من الأردن؛ ليصبح الأردن بذلك عضواً كاملاً العضوية في هيئة الأمم المتحدة - التي كان قد دخلها منذ عام 1955 - متحرراً بذلك من أية تبعية لدولة أخرى.

3. الاتحاد العربي الهاشمي عام 1958.

أدَّت سياسة الأحلاف الدولية في المنطقة، وبشكل خاص بعد منتصف خمسينيات القرن العشرين، إلى حدوث تقارب بين الدول العربية اليسارية ممثلة بمصر وسوريا، انتهى بالاندماج في إطار الجمهورية العربية المتحدة برئاسة الرئيس المصري جمال عبد الناصر بتاريخ 1958/2/1، وقامت سياسة هذه الجمهورية منذ البداية على إعلان العداء للأردن والسعي

لإسقاط نظام حكمه الملكي؛ لإدراجه في إطار المنظومة الاشتراكية، متتكررة بذلك لما تم الاتفاق عليه في اتفاقية التضامن الموقعة مع الأردن، وقد أدى هذا الوضع إلى حدوث توتر في العلاقات الأردنية المصرية والأردنية السورية، بشكل فتح المجال واسعا أمام إسرائيل للتمادي في اعتداءاتها على الأردن.

وبهدف مواجهة خطر التحديات اليسارية العربية والإسرائيلية اتجه الملك حسين إلى ابن عمه فيصل الثاني ملك العراق لإقامة اتحاد بين المملكتين الهاشميتين وفق مبادئ الثورة العربية الكبرى. وقد توجت الجهود الأردنية والعراقية بتوقيع اتفاقية الاتحاد العربي الهاشمي بتاريخ 1958/2/14 بين البلدين، شملت الوحدة في شؤون السياسة الخارجية، والتمثيل الدبلوماسي، والجيش، وإزالة الحواجز الجمركية، والتعليم، والسياسات الاقتصادية، وأسندت إدارة الاتحاد إلى حكومة اتحادية من البلدين مكونة من سلطة تنفيذية وتشريعية.

وتمثلت دوافع الملك حسين من تشكيل هذا الاتحاد بإيجاد عمق إستراتيجي سياسي واقتصادي وعسكري داعم للأردن في مواجهة المد الشيوعي والخطر الصهيوني، وانتهى هذا الاتحاد بانقلاب عسكري أطاح بالنظام الملكي في العراق مدعوما من القوى اليسارية بتاريخ 14/تموز/1958.

4. المشاركة في حرب 1967.

استمرت الاعتداءات الإسرائيلية على الأردن طوال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وتمكن الجيش الأردني خلال الأعوام 1949-1967 من صد الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على مواقعه المنتشرة على الحدود الأردنية- الإسرائيلية (أطول خطوط المواجهة العربية مع إسرائيل)، والقرى الحدودية في الضفة الغربية، إذ لم تنقطع تلك الاعتداءات، وكان من أشهرها الاعتداء على قرية السموع في منطقة الخليل في تشرين الثاني من عام 1966، وكان لنسور سلاح الجو الملكي الأردني دور فاعل في تلك المعركة، فقد اندفع الشهيد موفق السلطي ورفاقه، وقاتلوا طائرات العدو، وكبدوهم خسائر بالغة، وساعدوا بعملهم هذا القوات الأرضية على الاندفاع إلى قلب القرية والاشتباك مع العدو، واستشهد الطيار السلطي في تلك المعركة.

لقد كانت العلاقات بين العرب وإسرائيل وكذلك الأجواء الإقليمية برمتها قبيل حرب عام 1967 مشحونة ومتوترة ومهيأة لوقوع تلك الحرب، ويعود ذلك كله إلى طبيعة السياسة الإسرائيلية التي بقيت تتذرع بذرائع مختلفة لتسويق سياستها التوسعية على حساب العرب، مستغلة إغلاق مضائق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية، إلا أن القيادة السياسية الأردنية ممثلة بالملك الحسين

بن طلال رحمه الله؛ وانطلاقاً من واجبها القومي وحرصها على فلسطين والضفة الغربية والقدس، وإدراكاً منها لخطورة الموقف آنذاك، وإصرار إسرائيل على الحرب، فقد قام الملك الحسين بزيارة مفاجئة لمصر ووقع مع الرئيس جمال عبد الناصر معاهدة الدفاع المشترك بين البلدين بتاريخ 30 أيار عام 1967.

لقد شنت إسرائيل بالفعل هجوماً جويًا على مصر في الخامس من حزيران عام 1967م، وحقق ذلك الهجوم أهدافه على مصر، ثم الأردن، وسوريا، واستمرت الحرب ستة أيام تقرر نتائجها منذ الساعات الثلاثة الأولى للمعركة، وألحقت الحرب خسائر كبيرة بالعرب، وكانت الأردن قد خسرت الضفة الغربية والقدس الشرقية، وعلى الرغم من أن هذه الحرب لم تكن حرباً متكافئة إلا أن القوات المسلحة الأردنية قاتلت قتالاً مريراً، في ظروف غير عادية، حيث خاضت هذه الحرب ضد إسرائيل حفاظاً على التضامن العربي، ووحدة الصف مع معرفتها المسبقة بأن هذه الحرب مغامرة عسكرية خطيرة؛ بسبب التفوق العسكري الإسرائيلي، إلا أن الجيش أدى واجبه بكل أمانة واقتدار وشرف، وقدم الشهداء، إلا أن الموقف الجوي المطلق كان لصالح إسرائيل، مما أدى إلى فرض نتائج المعركة على الأرض، وكان لتناقض الأوامر كالانسحاب والعودة للمواقع والمعلومات غير الصحيحة وغير الدقيقة من الجبهة المصرية أثر كبير فيما أفضت إليه نتيجة الحرب.

5. الانتصار في معركة الكرامة 21/أذار 1968.

استمرت إسرائيل في سياستها العدوانية، بعد أن أصابها الغرور بانتصاراتها العسكرية ضد العرب، فجاءت معركة الكرامة الخالدة في الحادي والعشرين من آذار عام 1968؛ لقلب تلك الموازين، فكانت تلك المعركة انتصاراً للكرامة العربية قاطبة، كما كانت نقطة تحول في تاريخ الجيش العربي الأردني، إذ أحدثت تغييراً في المعطيات العسكرية في النزاع العربي الإسرائيلي، وذلك من خلال إلحاقها الهزيمة بالجيش الإسرائيلي الذي كان يروج له بأنه جيش لا يقهر، فقد تصدى الجيش الأردني للعدو الإسرائيلي منذ الدقائق الأولى في إثر الهجوم المفاجئ الذي شنّه على الأرض الأردنية بقوة عسكرية كبيرة، هادفاً من ذلك احتلال مرتفعات البلقاء وصولاً إلى عمان العاصمة؛ ليفرضوا على الأردن القبول بالتسوية التي يريدونها وتحقيق أهدافهم الاستراتيجية.

تمكن الجيش العربي الأردني من التصدي للجيش الإسرائيلي ووقف تقدمه، وإيقاع الخسائر الفادحة بقواته ومعداته، مما اضطر إسرائيل لأول مرة في تاريخها العسكري إلى طلب وقف إطلاق النار، إلا أن الملك الحسين بن طلال رحمه الله رفض ذلك ما دام هناك جندي إسرائيلي

واحد شرقي النهر، مما أجبر القوات الإسرائيلية على الانسحاب تاركة وراءها 250 قتيلًا، و450 جريحًا، وعددا من الآليات والدبابات، وقد قدم الجيش الأردني في تلك المعركة ملحمة في التضحية والشهادة والبطولة فبلغ عدد شهدائه 66 شهيدا و بلغ عدد الجرحى 108 جريحا، وكان للقيادة ممثلة بالملك الحسين دور كبير في رفع معنويات قواته المسلحة إذ خاطبهم ووصفهم بالأسود، داعيا إياهم إلى قتال العدو، وكان بينهم في انتصارهم، وكان لحسن التخطيط دور في النصر تمثل في دقة المعلومات الاستخبارية، وبشجاعة وحكمة قائد المعركة آنذاك الفريق الركن حديثة الجازي، وغيره من قادتها الأشاوس وجنودها الأوفياء.

6. مشروع المملكة المتحدة عام 1972.

في إطار توجه السياسة العربية للقبول بالحلول السلمية لحل القضية الفلسطينية بعد حرب عام 1967، وبشكل خاص بعد طرح مبادرة وزير الخارجية الأمريكي (ويليم روجرز) عام 1970، التي دعت أطراف الصراع العربي الإسرائيلي إلى وقف العمليات العسكرية وفتح الأجواء للحل السلمي وفق قرارات الأمم المتحدة، وافق الملك حسين على هذه الخطوة التي رأى أنها خطوة إيجابية تخدم القضية الفلسطينية.

وبهدف استعادة الضفة الغربية وحمايتها من الأطماع الإسرائيلية وتعزيز العلاقة الأردنية الفلسطينية وقرار وحدة الضفتين والمستقبل المشترك بين الشعب الأردني والفلسطيني، تقدم الملك حسين في 15/آذار/1972 بمشروع عرف (بمشروع المملكة العربية المتحدة)، الرامي إلى إقامة مملكة أردنية فلسطينية موحدة على أساس كونفدرالي تكون عاصمتها عمان، برئاسة الملك حسين ومجلس وزاري مركزي، وقوات مسلحة واحدة، ومجلس أمة منتخب من القطرين، على أن يتولى السلطة في الأقطار كلها حاكم، ومجلس وزراء، ومجلس تشريعي من أبنائه. إلا أن المشروع لم يتحقق؛ بسبب الرفض العربي والدولي له.

7. حرب تشرين 1973.

وعندما وقعت حرب عام 1973 كانت مختلفة عن سابقتها، إذ كانت هذه الحرب هي الأولى التي امتلكت فيها الدول العربية زمام المبادرة، فقد خططت كل من مصر وسوريا لاستعادة أراضيها بالقوة، ووضعت خطة للهجوم، وحددت موعد تنفيذها يوم 6 تشرين الأول 1973، وقد سميت هذه الحرب بمسميات عدة، فهي حرب رمضان، وحرب أكتوبر، وحرب تشرين، استطاعت فيها القوات المصرية تدمير خط بارليف الذي أقامته إسرائيل بينها وبين مصر بعد احتلالها سيناء عام 1967، وتمكنت القوات السورية من اجتياح المواقع الإسرائيلية في هضبة الجولان.

أما الأردن فعلى الرغم من عدم علمه المسبق بخطة الحرب وتوقيتها، والتخطيط لمهاجمة القوات الإسرائيلية إلا أنه دخل الحرب إلى جانب سوريا، كجزء من واجبه القومي، وشارك في إدخال لواء مدرّع (اللواء أربعين) إلى الأراضي السورية، وكان هذا اللواء يعمل بالتعاون مع فرقة مدرّعة من الجيش العراقي، وكان لهذه المشاركة أهمية بالغة إذ كانت في أشد اللحظات حرجا للقوات السورية، فتصدت للقوات الإسرائيلية وتمكنت من إيقاف زحفها نحو دمشق بعد أن كانت الطريق مفتوحة لها باتجاه دمشق، وبلغت خسائر الأردن في هذه الحرب 24 شهيدا، و49 جريحا، ودمرت لها 25 دبابة وآلية مختلفة.

8. المشاركة في مؤتمرات القمة العربية.

سعى الأردن منذ الاستقلال عام 1946 إلى تحقيق حالة الوحدة والتضامن العربي؛ من منطلق إيمانه بأن الوحدة هي الخيار الأمثل الذي يمكن الأمة العربية من مواجهة التحديات الداخلية والخارجية كافة، وهذا ما يتضح من خلال دور الأردن في الجامعة العربية ومؤتمرات القمة، حيث أثبت الأردن حرصه المستمر على تطبيق ميثاق الجامعة والالتزام بالقرارات الصادرة عنها، وعن مؤتمرات القمة العربية، وإن اختلفت مع رؤيته في بعض الأحيان؛ وذلك حرصا منه على وحدة الصف العربي، واحترام قرارات الإجماع العربي، ومن الأمثلة على هذه القرارات التي وافق عليها الأردن انسجاما مع الموقف العربي وكان لها انعكاسات سلبية عليه، قرار مؤتمر قمة الرباط عام 1974، باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

ومما يؤكد حرص الأردن على وحدة العمل العربي المشترك أنه لم يسجل عليه منذ نشأة الجامعة العربية عام 1945، رفض أي قرار فيه مصلحة الأمن القومي العربي، ولم يتغيب على الإطلاق عن أيٍّ من القمم العربية الثماني والعشرين، واستضاف أربعة منها أعوام 1980، 1987، 2001، 2017.

9. الأردن وحرب الخليج الأولى 1980 - 1988 (الحرب العراقية الإيرانية).

مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام 1980 وقف الأردن بكل طاقاته المادية والمعنوية إلى جانب العراق، حيث عدت الحكومة الأردنية أن إيران أصبحت بعد ثورة الخميني عام 1979 تشكل تهديدا محتملا لكل المنطقة العربية كما تأكد ذلك فيما بعد.

لقد شكّل الأردن خلال هذه المرحلة البوابة الحيوية للعراق، حيث أصبح ميناء العقبة والطرق البرية الأردنية منفذ الإمداد الأساسي لها طوال سنوات الحرب التي استمرت ثمانين

سنوات، بعد إغلاق الموانئ السورية في وجه العراق؛ بسبب انحياز سوريا للجانب الإيراني وكذلك صعوبة استعمال ميناء البصرة على الخليج العربي؛ بسبب الخطر الإيراني، وفتح الأردن المجال أمام تشكيل قوات من المتطوعين وإرسالها إلى العراق، التي عرفت باسم "قوات اليرموك".

10. قرار فك الارتباط 1988.

إن قرار فك الارتباط الأردني الفلسطيني القانوني والإداري بتاريخ 31/تموز/1988، لم يكن قرارا يجسد القناعة الأردنية، حيث وافق الملك حسين على هذا القرار؛ استجابة لرغبة معظم الدول العربية في قمة الرباط عام 1988، وقد جاء الإجماع العربي الضاغط على الأردن لفك الارتباط؛ بحجة التمهيد لتسوية النزاع مع إسرائيل، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، التي يتطلب قيامها إبراز الهوية الفلسطينية، وانفراد منظمة التحرير في تمثيل الشعب الفلسطيني.

وجاءت موافقة الأردن على قرار قمة الرباط ليؤكد على عدم وجود مطامع لديه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومنافسة منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية، فضلا عن إفساح المجال أمام الشعب الفلسطيني لتقرير مصيره في التسوية النهائية.

ومما هو جدير قوله إنه على الرغم من صدور القرار، بقي الأردن ملتزما بمسؤوليته تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام والقدس بشكل خاص، وتجلى ذلك بكل وضوح في الجهود الدبلوماسية الواسعة التي قادها الملك عبدالله الثاني في مواجهة قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتاريخ 2017/12/6 الذي نص على اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل.

11. مجلس التعاون العربي 1989.

وُقِّعت اتفاقية مجلس التعاون العربي عام 1989، في مؤتمر عقد في بغداد بتاريخ 1989/2/16، ضم رؤساء أربع دول عربية هي (الأردن، والعراق، ومصر، واليمن)، وكان أهم أهداف هذا المجلس تحقيق مستوى عالٍ من التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء في الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، والبحث العلمي؛ تمهيدا لإقامة سوق عربية مشتركة ووحدة اقتصادية عربية، ومن ضمن الاتفاقيات التي انبثقت عن هذا المجلس إلى حيز الوجود، اتفاقية تسهيل نقل الأيدي العاملة بين الدول الأعضاء، والربط الكهربائي بين مصر والأردن والعراق.

وقد سار المجلس في أدائه سيرا حسنا منذ تشكيله حتى شهر آب/1990، حيث أدى احتلال العراق للكويت إلى توقف أعماله وإنهاء وجوده عام 1991.

12. الموقف الأردني من حرب الخليج الثانية 1990-1991.

لقد اتسم الموقف الأردني تجاه النزاع العراقي - الكويتي بالحكمة والعقلانية، والإحساس بالمسؤولية القومية الناعرة بالدرجة الأولى إلى تحقيق المصلحة العربية العليا ووحدة النظام العربي دون انحياز إلى طرف ضد آخر، وقد بذل الأردن جهوداً واسعة مع الأطراف العربية كلها؛ بهدف احتواء الأزمة من خلال لغة الحوار، والدبلوماسية، والحلول التوافقية تحت مظلة الجامعة العربية.

ركزت دبلوماسية الملك حسين على ضرورة اعتماد الوسائل السلمية لتسوية الأزمة، إلا أن جهود الملك حسين الرامية إلى تحقيق المصلحة العربية ضاعت، وانتهى الأمر بحرب على العراق من قوى أجنبية، الأمر الذي كان له تداعيات خطيرة على المنطقة العربية.

13. معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية 1994.

جاءت معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية الموقعة عام 1994 (وادي عربة) نتاجاً لمباحثات السلام العربية الإسرائيلية تحت الرعاية الأمريكية، التي بدأت انطلاقاً من مؤتمر مدريد عام 1991، واستند الموقف الأردني في هذه المفاوضات إلى ثوابت عدة سعى من خلالها إلى تحقيق المصلحة العربية العليا أولاً وقبل المصالح كلها، وتتمثل هذه الثوابت فيما يأتي:

أ. تحقيق سلام عادل وشامل مبني على أساس قراري مجلس الأمن (242، 338) اللذين نصّا على الأرض مقابل السلام وانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 كافة.

ب. رفض أية تسوية سلمية لا تلتزم بقرارات الشرعية الدولية ولا تُقضي إلى حل يرضي الأطراف العربية جميعها ويضمن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

وانطلاقاً من هذه الثوابت وافقت الأردن على المشاركة في مباحثات مؤتمر مدريد بعد أن وجدت موافقة من دول الجامعة العربية، ولم يوقع الأردن على معاهدة (وادي عربة) عام 1994 حتى وقّعت منظمة التحرير الفلسطينية على معاهدة (أوسلو) عام 1993، وقد حققت المعاهدة الأردنية الإسرائيلية للسلام للأردن جملة من الأهداف أهمها:

أ. استعادة الأراضي الأردنية المحتلة كافة في الباقورة عام 1948 وفي وادي عربة عام 1967.

- ب. استعادة حصة الأردن العادلة من مياه نهر الأردن ونهر اليرموك.
- ج. فك الحصار الاقتصادي عن الأردن، وإلغاء ديونه الخارجية واستعادته لدوره المحوري على المستوى الإقليمي والدولي.
- د. إلزام إسرائيل بالاعتراف بسيادة الدولة الأردنية على أراضيها واضعا بذلك حدا لأطماع إسرائيل التوسعية وفكرة الوطن البديل.
- هـ. تثبيت حقوق الشعب الفلسطيني على ترابه الوطني.
- و. الاعتراف بالوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية في القدس.

14. المشاركة في قوات حفظ السلام.

شاركت وتشارك القوات المسلحة الأردنية في قوات حفظ السلام الدولية بهدف المحافظة على الأمن والسلم الدوليين؛ وذلك انطلاقاً من الثوابت القومية والإنسانية التي تميز بها الأردن قيادة وشعباً وحكومة، وتعود هذه المشاركة إلى السمعة الطيبة لتلك القوات وما تتمتع به من حسن التدريب والكفاءة العالية، وقد بدأت أول مشاركة للقوات المسلحة الأردنية/الجيش العربي في عمليات حفظ السلام منذ كانون الأول 1989، بإرسال مراقبين دوليين إلى أنغولا، وشملت تلك المشاركة مناطق عدة، منها: يوغسلافيا السابقة (كرواتيا، والبوسنة، والهرسك، وسلوفونيا الشرقية)، وكوسوفو، وسيراليون، وتيمور الشرقية/إندونيسيا، وأفغانستان عام 2001، والفلوجة/العراق، وغيرها الكثير.

ثانياً: وفاة الملك حسين عام 1999.

شكّل عهد الملك حسين عهد نهضة وازدهار للأردن فمنذ بداية تسلمه العرش باشر تحمل مسؤولياته الدينية والتاريخية التي ورثها عن أسلافه بكل عزم واقتدار، بأدلا الجهود الممكنة كلها في ترسيخ أركان الدولة الأردنية ودفعها قُدماً نحو الأمام، والارتقاء ببنى الدولة المؤسسية وفق أحدث الأسس العصرية، منطلقاً في الأساس الأول من تطوير الإنسان الأردني الذي شكّل وفقاً لرؤيته أساس التنمية وهدفها الأساس.

وفي عهده شهد الأردن تطوراً هائلاً على المستويات كافة؛ برزت ملامحه من خلال إيجاد نظام سياسي يستند إلى نهج ديمقراطي، ومجتمع متطور في مجال التعليم النوعي والكمي،

ومنظومة عسكرية على مستوى عالٍ من الانضباط والاحتراف القتالي، وخدمات طبية وقائية وعلاجية هي الأكثر تميزاً في المنطقة، ومجتمع آمن مستقر يعيش حالة من الانسجام شكّل قبلة وواحة أمان لأبناء الأمة العربية جميعهم، ممن تعرضوا لظروف قهرية صعبة في بلادهم، ومشاريع تنمية اقتصادية مكنت الأردن من المحافظة على وتيرة التطور على الرغم من موارده المحدودة وتحدياته الصعبة.

لقد سعى الملك حسين في المناسبات كلها إلى إرساء دعائم سليمة تؤسس لبناء نهضة شاملة في الأردن، تقوم على أساس الأصالة والمعاصرة في المناحي الحياتية كافة، متخذاً من النهج الديمقراطي أسلوباً أمثل في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، الذي برز بكل ملامحه بعد عملية التحوّل الديمقراطي عام 1989، فاتحاً بذلك المجال أمام القوى السياسية جميعها؛ للمشاركة في العمل السياسي، ومستنداً في ذلك كله إلى قاعدة صلبة قوامها الشرعية الدينية والتاريخية للقيادة الهاشمية الضاربة في أعماق التاريخ العربي والإسلامي.

ومن منطلق قناعات الملك حسين بأن عملية التنمية والتطوير ترتبط أولاً وقبل الأشياء كلها بمستوى وعي المواطن، وإخلاصه في أداء مهامه أياً كان موقع مسؤوليته، وتفانيه في خدمة المصلحة الوطنية العليا بعيداً عن الأنانية والاعتبارات الشخصية، فقد أبدى اهتماماً واسعاً بقطاع التعليم الذي أصبح في عهده إلزامياً للمراحل الأساسية ومجانياً للمراحل المدرسية جميعها، الأمر الذي استوجب انتشار المدارس في أنحاء المملكة كافة؛ مما أدى إلى إحداث تراجع هائل في نسبة الأمية وجعل الأردن في طليعة الدول العربية في نسبة التعليم، التي تجاوزت (90%)، وقد تزامن هذا التطور مع تطور آخر في مجال التعليم العالي الذي بدأ بإنشاء الجامعات الحكومية منذ عام 1962، ثم الخاصة مع بداية التسعينيات من القرن العشرين، حتى أضحت الأردن مقصد طلبة العلم من الدول العربية كافة، الأمر الذي شجّع على إقامة استثمارات واسعة في مجال التعليم العالي، وتوفير آلاف فرص العمل للأردنيين في حقول شتى.

وعلى الرغم من التحديات الصعبة كلها التي واجهت الأردن خلال عهد الملك حسين، إلا أنه تمكن من تهيئة المناخ المناسب للاستثمار الاقتصادي، وتنشيط التنمية في القطاعات الإنتاجية كافة، من خلال توفير بنى تحتية، ومشاريع خدمات، وطرق مواصلات، ووسائل اتصالات عصرية، بشكل جعل من الأردن بيئة جاذبة للاستثمارات الخارجية، وقد أدى ذلك كله إلى إحداث نهضة في المجالات الاقتصادية كافة، من زراعة، وسياحة، وصناعة، وتجارة، ومشاريع خدمات، بشكل هيأ الفرصة لتوفير مستوى معيشي ملائم للإنسان الأردني على الرغم من شح الموارد التي يعاني منها الأردن.

وفي الوقت الذي سعى فيه الملك حسين إلى تعزيز وبناء الجبهة الأردنية الداخلية وتعميق أواصر الوحدة الوطنية، عدّ أن أمن الأردن الوطني مرتبط بالارتباط كله بالأمن القومي العربي والإسلامي وأن الوحدة العربية هي الخيار الأمثل في مواجهة التحديات كافة، وفتح أبواب الأردن على الدول الكبرى والقوى الفاعلة في النظام الدولي كافة، من خلال نهج سياسي يركز على مبدأ المصداقية، والثبات، والمصالح والمنافع المتبادلة، واحترام المواثيق والقرارات الدولية، بشكل أكسب الأردن احترام وثقة المجتمع الدولي.

لقد حكم الملك حسين الأردن قرابة نصف قرن من الزمان قضاها مخلصا في تحقيق أمن الأردن واستقراره وتطوره، وخدمة القضايا العربية والإسلامية بشكل عام، والقضية الفلسطينية بشكل خاص، حتى 1999/2/7، حيث ارتقى إلى جوار ربه ليبدأ عهد جديد متميز في تاريخ الهاشميين المجيد، وهو عهد الملك المعزز عبد الله الثاني.

(عهد جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين)

في السابع من شباط عام 1999 تولى جلالة الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية، ومنذ ذلك التاريخ وهو يعمل جاهدا على قيادة الدولة الأردنية نحو مظاهر الرفعة والتقدم والازدهار كلها، باذلا في سبيل ذلك جهودا مضنية بسعيه الدؤوب إلى راحة شعبه وأمنه ورفاهيته؛ لتطوير بلاده وإعلاء شأنها، وشأن مواطنيها، ويسعى جلالته عن طريق مد جسور التعاون بين الأردن ومختلف دول العالم، والمنظمات الإقليمية والدولية؛ إلى إبقاء الأردن حاضرة على المسرحين الإقليمي والدولي.

تُعدُّ جهود جلالته ونشاطاته وإنجازاته على الساحتين الداخلية والخارجية منذ توليه الحكم دليلا واضحا على سياسته الحكيمة، فقد تمكن منذ ذلك الوقت حتى الآن من إثبات نفسه داخليا ودوليا، حتى أصبح في قلوب الأردنيين جميعا؛ لحرصه على خدمة شعبه، والسهر على راحتهم، والتخطيط لمستقبلهم، وأصبح بذلك موضع إعجاب زعماء العالم وقادة مؤسساتها الدولية جميعهم، بفضل دعواته وفكره وحواراته والقيم النبيلة التي يطرحها؛ لسلامة العالم واستقراره وتقدمه، كالسلم والسلام الدوليين، ومكافحة العنف والإرهاب، وتحقيق المساواة ونبذ التمييز.

تمكّن الأردن في عهد جلالة الملك عبدالله الثاني من تحقيق الإنجازات العديدة على الصعيد الداخلي وفي المجالات جميعها، السياسية، والعسكرية، والدستورية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية، مما أسهم إسهاما واضحا في تطور الدولة ومؤسساتها، وتعزيز دور

مواطنيها في تنمية بلادهم، من خلال مشاركتهم في صنع القرار، وتعميق مفهوم المواطنة، وتأكيد مبدأ العدالة والمساواة كنهج للدولة مع مواطنيها جميعاً، وحقّق الإصلاحات السياسية العديدة نذكر على سبيل المثال لا الحصر من هذه الإنجازات: تعديل الدستور عام 2011، وإقرار قانون الانتخابات عام 2016 بموجب القانون رقم (6) لعام 2016، وقانون الأحزاب السياسية رقم (39) لعام 2015، وقانون اللامركزية - قانون رقم (39) لسنة 2015-، وآخر للبلديات، وإنشاء محكمة دستورية، وهيئة مستقلة للانتخاب، واستحداث وزارة التنمية السياسية، وزيادة عدد مقاعد الكوتا النسائية في المجالس البلدية والنيابية، واللامركزية، وإنشاء المركز الوطني لحقوق الإنسان عام 2002.

وفي مجالات أخرى تم تأسيس صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية عام (2001)؛ للحد من ظاهرتي الفقر والبطالة، ورفع مستوى معيشة المواطنين، وتأسيس مراكز تكنولوجيا المعلومات، واستحداث جوائز عدة في المملكة، وإنشاء منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة مطلع عام 2001 كم منطقة حرة معفاة من الرسوم الجمركية ومن معظم الضرائب.

وشهد الأردن في عهد جلالته تطورات عديدة منها تطور التعليم؛ فقد أدخل كثيراً من الجوانب التكنولوجية الحديثة متمثلة بحوسبة التعليم، وعمل على تطوير المناهج بما يناسب معطيات العصر ومتطلبات المراحل القادمة، وحسّن ظروف المعلمين، واستحدث جوائز خاصة بالمعلم المتميز، وأطراف العملية التعليمية الأخرى، واهتم بالجامعات وبرامجها وخاصة التعليم التقني والتطبيقي، وأنشئت في عهد جلالته الجامعات العديدة مثل جامعة الطفيلة التقنية، التي بدأ التدريس فيها في العام الجامعي (2005-2006)، والجامعة الألمانية الأردنية في المشقر/مأدبا في عام 2005، وجامعة الأمير الحسين بن عبد الله الثاني التقنية، التي استقبلت الطلبة في عامها الجامعي 2017-2018، وطرح جلالته ورقة ملكية خاصة؛ لتطوير التعليم في الأردن حملت رؤى ثاقبة ومعاصرة؛ لمواكبة التطور المتسارع للتعليم.

احتل تطوير الاقتصاد الأردني وتنميته سلم أولويات جلالته، من خلال عنايته الواضحة المتمثلة بكتب التكليف السامية، وتوجيهاته للحكومة لهذا الملف، وتطويره بتشجيع الحكومة على إقرار تشريعات تتلاءم والبيئة الاستثمارية في الأردن، وإزالة العقبات والتحديات التي تحدّ من الاستثمار، وتحفيز بيئة الأعمال والاستثمار والنهوض بالقطاعات الاقتصادية.

ومما يدل على اهتمام جلالته بالاستثمار، استحداث حقيبة وزارية عام 2017 تُعنى بشؤون الاستثمار، وإسنادها إلى وزير الدولة لشؤون الاستثمار، وحرص جلالته خلال زيارته الخارجية

على جذب المستثمرين للأردن، بشرح البيئة الاستثمارية الجاذبة لهم حيث الأمن والأمان، وتوجيه طاقمه إلى وضع الخطط؛ للعمل على تحفيز الاقتصاد ونموه.

وتنطلق رؤية جلالة الملك لإحداث هذه التنمية الاقتصادية من خلال البناء على الإنجازات، والسعي نحو الفرص المتاحة، وإطلاق سلسلة من الخطط والبرامج. ويرى جلالته أنه لا بد لتحقيق تلك الأهداف من بناء شراكة حقيقة بين القطاعين العام والخاص، والعمل على إدخال مزيد من الإصلاحات الاقتصادية لدمج الاقتصاد الأردني بصورة فاعلة بالاقتصاد العربي والعالمي. وقد جرى توقيع الاتفاقيات العديدة بهذا الخصوص، فضلا عن مشاركة الأردن في المنتدى الاقتصادي، وتعمل هيئة الاستثمار بتوجيهات ملكية على الترويج للصادرات الوطنية، واستقطاب استثمارات في قطاعات حيوية ونوعية؛ مثل مشاريع الطاقة المتجددة، وصناعة تكنولوجيا المعلومات، والقطاع السياحي، والنقل، ومشروعات إعادة الإعمار بجوار المملكة. ووفقا للتوجيهات الملكية السامية فقد تم إعداد رؤية الأردن 2025؛ لترسم طريقا للمستقبل وتحدد الإطار العام للسياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة على إتاحة الفرصة.

ويقود جلالة الملك سياسة خارجية تتمثل بالسعي إلى إحلال السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وإنهاء الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وذلك بسبل ووسائل متعددة في المحافل الدولية، وأمام زعماء العالم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وبرز ذلك واضحا من نظرتة إلى القضية الفلسطينية ومسألة القدس الشريف واعتبارها على رأس أولوياته، فهي القضية المركزية بالنسبة له، وهي مفتاح السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، رابطا مستقبل المنطقة وأمنها وأمن شعوبها بحل الدولتين، الذي يقود إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأرض الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، استنادا إلى المرجعيات الدولية ومبادرة السلام العربية في بيروت عام 2002، بحيث يكون الحل عادلا وشاملا. وتمثل حرصه على القضية الفلسطينية والقدس الشريف من خلال توقيعه مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس على اتفاقية الوصاية الهاشمية على المقدسات عام 2013، التي جعلته مدافعا عن القدس وحاميا لها ولمقدساتها الإسلامية والمسيحية؛ بسبب الإرث والدور التاريخي والديني الذي يتمتع به الهاشميون، وبرز ذلك بدعمه للمصالحة بين القوى والفصائل الفلسطينية (فتح وحماس)، وتجلّى تعلقه بالقدس وعلاقته بها برفضه قرار الرئيس الأمريكي ترامب الصادر في كانون الأول 2017، والقاضي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وتؤكد ذلك الرفض وتلك الوصاية الهاشمية للملك عبد الله الثاني في المؤتمر الإسلامي في اسطنبول عاصمة تركيا نهاية عام 2017.

سعى ويسعى جلالته من خلال الطرق الدبلوماسية واتصالاته المتعددة إلى وقف الانتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وقف بحزم ضد إغلاق أبواب المسجد الأقصى أمام المصلين، وتكلفت جهوده بإنهاء هذه الممارسات.

وكان لجلالته مواقف واضحة وصائبة من القضايا والملفات المختلفة التي تعاني منها المنطقة العربية، والبيئة الإقليمية والدولية، مع التركيز على المسائل العربية الأكثر خطورة؛ إيماناً منه بالمصير العربي المشترك، والوحدة العربية، والمحافظة على أسلوب الحوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، فقد كان موقفه من الأزمة في سوريا ثابتاً وواضحاً بدعوته لأهمية التوصل إلى حل سياسي للأزمة، دون اللجوء إلى الحل العسكري، وتأكيداً أن لا سبيل إلى إنهاؤها إلا بالطرق السياسية، بحيث تضمن أمن سوريا وأمانها، وتحفظ وحدة أراضيها، وسلامة شعبها، وتكاد تكون وجهة النظر هذه تنطبق على الأزمات المختلفة سواء في اليمن، أم ليبيا، أم العراق، ولكنه حذر مراراً من الخطر الإيراني في المنطقة المتمثل بدعمه للمليشيات المسلحة، وتنفيذ إيران لمشاريعها التوسعية، واحتلال أراض عربية كالجزر الإماراتية، وتدخلها في شؤون دول عربية بعينها.

وحرص جلالته منذ توليه الحكم على الحضور الفاعل والمؤثر في القمم العربية جميعها، بدءاً من قمة القاهرة عام 2000، التي جاءت بعد تصاعد أحداث العنف ضد الفلسطينيين من إسرائيل، مروراً بقمة بيروت عام 2002، التي عُدت من أهم القمم العربية لتبني العرب مبادرة عربية، وصولاً لحل للقضية الفلسطينية، وما تلاها من قمم كان آخرها في الظهران/السعودية التي عقدت في 15 نيسان 2018، التي أكد فيها جلالته على الحق التاريخي للعرب والفلسطينيين المسلمين منهم والمسيحيين في القدس، وأكد على الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، معتبراً إياها واجباً ومسؤولية تاريخية يحملها الهاشميون، وبرز دور جلالته في قمة البحر الميت/الأردن التي سبقتها، التي عقدت في 29 آذار 2017، وناقشت معظم الملفات التي تهم الأمة العربية وكان في مقدمتها الملف الفلسطيني، والأزمة السورية، حيث كان لجلالته موقف ثابت وواضح يصب في المصلحة القومية، وإيجاد حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية.

وكان لجلالة الملك موقف ثابت من الفكر المتطرف والإرهاب، تمثل في التصدي لهذا الفكر وما ينتج وينجم عنه من تنظيمات إرهابية بأشكالها كافة ورفضه رفضاً قاطعاً، وبرزت مواقفه في هذا المجال من خلال تعاونه مع العالم والإقليم في حربه على الإرهاب، ومشاركة

الأردن العسكرية وانضمامه إلى التحالف الدولي للحرب على الإرهاب "تنظيم داعش الإرهابي" عام 2014، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ومشاركة الأردن في التحالف الإسلامي العسكري لمكافحة الإرهاب عام 2015 بقيادة المملكة العربية السعودية. وقد أكد جلالته موقفه من هذا الملف مرارا وتكرارا بأن الحرب على الإرهاب هي حربنا، كما هي حرب الدول العربية والإسلامية جميعها ضد ما أسماهم بخوارج العصر، وأن الأردن عانى كما عانى غيره من الإرهاب متصديا له وكان على الدوام مستهدفا، وقدم في سبيل ذلك الشهداء ابتداء من معاذ الكساسبة، إلى راشد الزويد، إلى سائد المعاينة، إلى معاذ الدمايني الحويطات، لكن ذلك لن يثنيه عن الاستمرار في مواقفه في بالتصدي له.

هذا وقد قامت سياسة جلالة الملك عبد الله الثاني على مجموعة من الركائز منها:

- 1- ترسيخ مفهوم الوحدة الوطنية.
- 2- الإخلاص المطلق لمبادئ الثورة العربية الكبرى، والموروث الهاشمي، والاستناد إليها كركيزة في صياغة منهجه السياسي في الحكم، والالتزام بمبادئ السياسة الأردنية القومية، التي رسختها القيادة منذ تأسيس الدولة عام 1921، التي تركز على تحقيق التضامن والتكامل العربي المشترك.
- 3- تعميق أسس المشاركة الديمقراطية القائمة على التعددية، والاعتدال، وعدم التطرف، والتسامح، والحوار البناء، كأساس سليم للحكم.
- 4- تنمية وتطوير الاقتصاد الأردني.
- 5- تحديث الجهاز الإداري للدولة، ومحاربة الفساد والمحسوبية، وتفعيل المحاسبة والمساءلة اعتمادا على الورقة النقاشية السادسة.
- 6- إقامة علاقات متوازنة مع المنظومة الغربية خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والقوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي.

أولا: مبادرات وطروحات جلالة الملك عبد الله الثاني ومشاريعه النهضوية.

1. الأردن أولا.

يعد هذا المشروع النهضوي الوطني الشامل في مقدمة المشاريع التي طرحها جلالة الملك عبد الله الثاني، التي جاءت أفكاره الأساسية في رسالة ملكية وجهها جلالته إلى الحكومة في 2002/10/30م؛ بهدف تحريك مكامن القوة عند الفرد والمجتمع الأردني، والتأسيس لمرحلة جديدة من التنمية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتربوية، والإدارية، بحيث تهدف إلى تنمية طاقات الشباب الأردني وحفزهم على الإبداع النابع من الانتماء إلى وطنهم.

شمل هذا المفهوم معظم قطاعات الدولة وهي (الحكومة، والبرلمان، والشباب، والقضاء، والأحزاب، والنقابات المهنية، والمنظمات الأهلية، والإعلام، والمدارس، والجامعات، والقطاع الخاص)، فكان مشروعا شاملا لكل الأردنيين باختلاف أصولهم، وتوجهاتهم، فلم يستثن أحدا، بحيث يتدرج به الأردنيون جميعا، بدءا من الأسرة، والمدرسة، والجامعة، ومؤسسات المجتمع الأهلية والرسمية، فهو بمثابة عقد اجتماعي، يعبر عن أولويات أبناء الأردن جميعهم، فكانت دعوة إلى القطاعات والمؤسسات جميعها؛ لتحديد أولوياتها والعمل المطلوب منها في إطار التعددية واحترام مبادئ الدستور وسيادة القانون.

وقد ارتكز مفهوم الأردن أولا على مرتكزات عديدة منها: ضرورة توافق الأردنيين والأردنيات جميعا على تغليب مصلحة الأردن على غيرها من المصالح والحسابات، واعتبار الوحدة الوطنية والتمسك بقيم الولاء والانتماء، والالتزام بالأدوار، قاعدة أساسية في تعزيز مسيرة البناء والتنمية، والعمل على تكريس مفهوم المواطنة باعتبارها المنطلق للتفكير والممارسة، والمعياري الأساسي في تقييم التمايز بين المواطنين الأردنيين، والاهتمام باستثمار الإنسان الأردني من حيث تعليمه، وتأهيله، وتدريبه، مع التركيز على التعليم.

2. مبادرة كلنا الأردن.

جاءت مبادرة وثيقة كلنا الأردن في تموز عام 2006 برؤية ملكية ثابتة في الطروحات والطموحات لمختلف مناحي حياة الدولة الأردنية وقضاياها وتحدياتها، فضلا عن بعض الأوضاع الإقليمية الملحة آنذاك، فكانت وثيقة متكاملة شاملة، عكست رؤية الملك في تحديد مجموعة الثوابت والأولويات الوطنية، وقد انعقد ملتقى؛ لترجمة أفكار هذه المبادرة، حدد المشاركون فيه خمس عشرة أولوية وطنية تمحورت في الجوانب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، فضلا عن القضايا الإقليمية، كان منها: الانتماء والمواطنة، وسيادة الدولة، وحماية المصالح الوطنية، والأمن الوطني، واستقلالية ونزاهة الجهاز القضائي، ومحاربة الفقر، ومحاربة الإرهاب والتكفير، وتطوير الحياة الحزبية، والاستقرار المالي والنقدي، وجذب الاستثمار، وتطوير التعليم، وحقوق

الإنسان، وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد، والرعاية الصحية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ووحدة وسيادة العراق.

ونظرا لإدراك جلالة الملك عبد الله الثاني أهمية الشباب ودورهم في بناء الوطن، والمشاركة في صنع القرار وبناء الحاضر والمستقبل، وتعزيز مفهوم الانتماء والولاء لديهم؛ فقد دعا جلالتهم إلى تشكيل "هيئة شباب كلنا الأردن" عام 2006؛ لتشجيع ودعم الشباب للمشاركة في وضع الخطط والبرامج؛ لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية على الأصعدة كافة.

ثانيا: رسالة عمان (أنموذج يمثل وسطية الإسلام واعتداله وتسامحه).

عبّرت رسالة عمان ببساطة عن وسطية الإسلام واعتداله، وعبرت عن رفضها المطلق ربط الإسلام بممارسات فئة قليلة شوّهت الإسلام واستغلت وسطيته؛ لتسير به نحو الغلو والتطرف ورفض الآخر.

وقد ولدت رسالة عمان في ليلة مباركة إذ كان جلالة الملك عبدالله الثاني قد أحيا في التاسع من تشرين الثاني 2004 ليلة القدر المباركة في مسجد الهاشميين، واستمع جلالتهم إلى رسالة عمان التي ألقاها مستشار جلالتهم للشؤون الإسلامية قاضي القضاة آنذاك رئيس مجلس الإفتاء سماحة الشيخ عز الدين الخطيب التميمي، التي تأتي قبل إعلان الأردن عزمه عقد مؤتمر إسلامي في عمان 2005.

وأكدت هذه الرسالة أن المملكة الأردنية الهاشمية تبنت نهجا يحرص على إبراز الصورة الحقيقية للإسلام، ووقف التجني عليه؛ بحكم المسؤولية الروحية والتاريخية الموروثة التي تحملها قيادتها الهاشمية.

وقد صدرت رسالة عمان في رمضان 1425 هجرية - تشرين الثاني، 2004 ميلادية، ونصت على ما يلي:

"قال تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ" صدق الله العظيم الحجات: 13.

هذا بيان للناس، لإخوتنا في ديار الإسلام، وفي أرجاء العالم، تعتر عمان، عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية، بأن يصدر منها في شهر رمضان المبارك الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان، نصارح فيه الأمة، في هذا المنعطف الصّعب من مسيرتها،

بما يحيق بها من أخطار، مدركين ما تتعرض له من تحدّيات تهدّد هويتها وتفرق كلمتها وتعمل على تشويه دينها والنيل من مقدساتها، ذلك أنّ رسالة الإسلام السمحة تتعرض اليوم لهجمة شرسة ممن يحاولون أن يصورها عدوا لهم، بالتشويه والافتراء، ومن بعض الذين يدّعون الانتساب للإسلام ويقومون بأفعال غير مسؤولة باسمه. هذه الرسالة السمحة التي أوحى بها الباري جلّت قدرته للنبي الأمين محمد صلوات الله وسلامه عليه، وحملها خلفاؤه وآل بيته من بعده عنوان أخوة إنسانية ودينا يستوعب النشاط الإنساني كله، ويصدع بالحق ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ويكرّم الإنسان، ويقبل الآخر .

وقد تبنت المملكة الأردنية الهاشمية نهجا يحرص على إبراز الصورة الحقيقية المشرقة للإسلام ووقف التجني عليه ورد الهجمات عنه، بحكم المسؤولية الروحية والتاريخية الموروثة التي تحملها قيادتها الهاشمية بشرعية موصولة بالمصطفى صلى الله عليه وسلم، صاحب الرسالة، ويتمثّل هذا النهج في الجهود الحثيثة التي بذلها جلالته المغفور له بإذن الله تعالى الملك الحسين بن طلال طيّب الله ثراه على مدى خمسة عقود، وواصلها، من بعده، بعزم وتصميم جلالته الملك عبد الله الثاني بن الحسين، منذ أن تسلّم الراية، خدمة للإسلام، وتعزيزا لتضامن مليار ومائتي مليون مسلم يشكّلون خمس المجتمع البشري، ودرءا لتهميشهم أو عزلهم عن حركة المجتمع الإنساني، وتأكيدا لدورهم في بناء الحضارة الإنسانية، والمشاركة في تقدمها في عصرنا الحاضر.

والإسلام الذي يقوم على مبادئ أساسها: توحيد الله والإيمان برسالة نبيه، والارتباط الدائم بالخالق بالصلاة، وتربية النفس وتقويمها بصوم رمضان، والتكافل بالزكاة، ووحدة الأمة بالحج إلى بيت الله الحرام لمن استطاع إليه سبيلا، وبقواعده النازمة للسلوك الإنساني بكل أبعاده، صنع عبر التاريخ أمة قويّة متماسكة، وحضارة عظيمة، وبشر بمبادئ وقيم سامية تحقّق خير الإنسانية قوامها وحدة الجنس البشري، وأنّ النّاس متساوون في الحقوق والواجبات، والسلام، والعدل، وتحقيق الأمن الشامل والتكافل الاجتماعي، وحسن الجوار، والحفاظ على الأموال والممتلكات، والوفاء بالعهود، وغيرها وهي مبادئ تؤلف بمجموعها قواسم مشتركة بين أتباع الديانات وفئات البشر؛ ذلك أنّ أصل الديانات الإلهية واحد، والمسلم يؤمن بالرسول جميعهم، ولا يفرّق بين أحد منهم، وإنّ إنكار رسالة أي واحد منهم خروج عن الإسلام، مما يؤسس إيجاد قاعدة واسعة؛ للالتقاء مع المؤمنين بالديانات الأخرى على صعد مشتركة في خدمة المجتمع الإنساني دون مساس بالتميّز العقدي والاستقلال الفكري، مستندين في هذا كله إلى قوله تعالى:

" ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ " البقرة: 285.

وكرّم الإسلام الإنسان دون النظر إلى لونه أو جنسه أو دينه " وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي ءَادَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا " الإسراء:70.

وأكد أنّ منهج الدّعوة إلى الله يقوم على الرفق واللين " ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجِدْ لَهُمُ الْبَلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ " النحل: 125، ويرفض الغلظة والعنف في التوجيه والتعبير " فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ " آل عمران:159.

وقد بين الإسلام أنّ هدف رسالته هو تحقيق الرّحمة والخير للناس أجمعين، قال تعالى " وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ " الأنبياء: 107، وقال صلى الله عليه وسلم "الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء" (حديث صحيح).

وفي الوقت الذي دعا فيه الإسلام إلى معاملة الآخرين بالمثل، حتّى على التسامح والعفو اللذين يعبران عن سمو النفس " وَجَزَاؤُا سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ " الشورى:40، " وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ " فصلت:34. وقرّر مبدأ العدالة في معاملة الآخرين وصيانة حقوقهم، وعدم بخس الناس أشياءهم " وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاؤُا قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ " المائدة:8، " إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ " النساء:58، " فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا " الأعراف:85.

وأوجب الإسلام احترام المواثيق والعهود والالتزام بما نصت عليه، وحرّم الغدر والخيانة، "وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا " النحل:91.

وأعطى للحياة منزلتها السامية فلا قتال لغير المقاتلين، ولا اعتداء على المدنيين المسالمين وممتلكاتهم، أطفالا في أحضان أمهاتهم وتلاميذ على مقاعد الدّراسة وشيوخا ونساء؛ فالاعتداء

على حياة إنسان بالقتل أو الإيذاء أو التهديد اعتداء على حق الحياة في كل إنسان وهو من أكبر الآثام، لأن حياة الإنسان هي أساس العمران البشري " مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا " المائدة:32.

والدين الإسلامي الحنيف قام على التوازن والاعتدال والتوسط والتيسير " وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا " البقرة:143، وقال صلى الله عليه وسلم " يسرّوا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا " (حديث صحيح)، وقد أسس للعلم والتدبر والتفكير ما مكن من إيجاد تلك الحضارة الإسلامية الراسخة التي كانت حلقة مهمة انتقل بها الغرب إلى أبواب العلم الحديث، والتي شارك في إنجازاتها غير المسلمين باعتبارها حضارة إنسانية شاملة. وهذا الدين ما كان يوما إلّا حربا على نزعات الغلو والتطرف والتشدد، ذلك أنها حجب العقل عن تقدير سوء العواقب والاندفاع الأعمى خارج الضوابط البشرية دينا وفكرا وخلقاً، وهي ليست من طباع المسلم الحقيقي المتسامح المنشرح الصدر، والإسلام يرفضها - مثلما ترفضها الديانات السماوية السمحة جميعها - باعتبارها حالات ناشئة وضروبا من البغي، كما أنها ليست من خواص أمة بعينها وإنما هي ظاهرة عرفتتها كلّ الأمم والأجناس وأصحاب الأديان إذا تجمعت لهم أسبابها، ونحن نستنكرها وندينها اليوم كما استنكرها وتصدّى لها أجدادنا عبر التاريخ الإسلامي دون هواده، وهم الذين أكدوا، مثلما نؤكد نحن، الفهم الراسخ الذي لا يتزعزع بأن الإسلام دين أخلاقي الغايات والوسائل، يسعى لخير الناس وسعادتهم في الدنيا والآخرة، والدفاع عنه لا يكون إلّا بوسائل أخلاقية، فالغاية لا تبرر الوسيلة في هذا الدين. والأصل في علاقة المسلمين بغيرهم هي السلم، فلا قتال حيث لا عدوان وإنما المودة والعدل والإحسان، " لَا يَغْلِبُكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْتُلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ " الممتحنة:8، " فَإِنِ انْتَهَوْا فَلَا عُدُونِ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ " البقرة:193.

وإننا نستنكر، دينيا وأخلاقيا، المفهوم المعاصر للإرهاب، والذي يراد به الممارسات الخاطئة أيّا كان مصدرها وشكلها، والمتمثلة في التعدي على الحياة الإنسانية بصورة باغية متجاوزة لأحكام الله، تروغ الآمنين وتعدي على المدنيين المسالمين، وتجهز على الجرحى وتقتل الأسرى، وتستخدم الوسائل غير الأخلاقية، من تهديم العمران واستباحة المدن، " وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ " الأنعام:151، ونشجب هذه الممارسات ونرى أنّ وسائل مقاومة الظلم وإقرار العدل تكون مشروعة بوسائل مشروعة، وندعو الأمة للأخذ بأسباب المنعة والقوة لبناء الذات والمحافظة على الحقوق، ونعي أنّ التطرف تسبّب عبر التاريخ في تدمير بنى شامخة في

مدنيات كبرى، وأنّ شجرة الحضارة تذوي عندما يتمكن الحقد وتتغلق الصدور. والتطرف بكل أشكاله غريب عن الإسلام الذي يقوم على الاعتدال والتسامح. ولا يمكن لإنسان أنار الله قلبه أن يكون مغاليا متطرفا. وفي الوقت نفسه نستهن حملة التشويه العاتية التي تصوّر الإسلام على أنه دين يشجّع العنف ويؤسّس للإرهاب، وتدعو المجتمع الدولي، إلى العمل بكل جدية على تطبيق القانون الدولي واحترام المواثيق والقرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، وإلزام كافة الأطراف القبول بها ووضعها موضع التنفيذ، دون ازدواجية في المعايير، لضمان عودة الحق إلى أصحابه وإنهاء الظلم؛ لأنّ ذلك من شأنه أن يكون له سهم وافر في القضاء على أسباب العنف والغلو والتطرف.

إنّ هدي هذا الإسلام العظيم الذي نتشرف بالانتساب إليه يدعونا إلى الانخراط والمشاركة في المجتمع الإنساني المعاصر والإسهام في رقيه وتقدّمه، متعاونين مع كل قوى الخير والتعلّق ومحبي العدل عند الشعوب كافة؛ إبرازا أميننا لحقيقتنا وتعبيرا صادقا عن سلامة إيماننا وعقائدنا المبنية على دعوة الحق سبحانه وتعالى للتآلف والتقوى، وإلى أن نعمل على تجديد مشروعنا الحضاري القائم على هدي الدين، وفق خطط علمية عملية محكمة يكون من أولوياتها تطوير مناهج إعداد الدعاة؛ بهدف التأكد من إدراكهم لروح الإسلام ومنهجه في بناء الحياة الإنسانية، بالإضافة إلى إطلاعهم على الثقافات المعاصرة؛ ليكون تعاملهم مع مجتمعاتهم عن وعي وبصيرة، " قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعْتُ " يوسف:108، والإفادة من ثورة الاتصالات؛ لردّ الشبهات التي يثيرها أعداء الإسلام بطريقة علمية سليمة دون ضعف أو انفعال وبأسلوب يجذب القارئ والمستمع والمشاهد، وترسيخ البناء التربوي للفرد المسلم القائم على الثوابت المؤسسة للنقّة في الذات، والعاملة على تشكيل الشخصية المتكاملة المحصنة ضدّ المفسد، والاهتمام بالبحث العلمي والتعامل مع العلوم المعاصرة على أساس نظرة الإسلام المتميزة للكون والحياة والإنسان، والاستفادة من إنجازات العصر في مجالات العلوم والتكنولوجيا، وتبني المنهج الإسلامي في تحقيق التنمية الشاملة الذي يقوم على العناية المتوازنة بالجوانب الروحية والاقتصادية والاجتماعية، والاهتمام بحقوق الإنسان وحرّياته الأساسية، وتأكيد حقّه في الحياة والكرامة والأمن، وضمان حاجاته الأساسية، وإدارة شؤون المجتمعات وفق مبادئ العدل والشورى، والاستفادة مما قدّمه المجتمع الإنساني من صيغ وآليات؛ لتطبيق الديمقراطية .

والأمل معقود على علماء أمتنا أن ينيروا بحقيقة الإسلام وقيمه العظيمة عقول أجيالنا الشابة، زينة حاضرن وعدّة مستقبلنا، بحيث تجنبهم مخاطر الانزلاق في مسالك الجهل والفساد والانغلاق والتبعية، وتثير دروبهم بالسماحة والاعتدال والوسطية والخير، وتبعدهم عن مهاوي التطرف والتشنج المدمرة للروح والجسد؛ كما نتطلع إلى نهوض علمائنا إلى الإسهام في تفعيل

مسيرتنا وتحقيق أولوياتنا بأن يكونوا القدوة والمثل في الدين والخلق والسلوك والخطاب الرّاشد المستنير، يقدمون للأمة دينها السمح الميسر وقانونه العملي الذي فيه نهضتها وسعادتها، ويبثون بين أفراد الأمة وفي أرجاء العالم الخير والسلام والمحبة، بدقة العلم وبصيرة الحكمة ورشد السياسة في الأمور كلها، يجمعون ولا يفرقون، ويؤلفون القلوب ولا ينفرونها، ويستشرفون آفاق التلبية لمتطلبات القرن الحادي والعشرين والتصدي لتحدياته .

والله نسأل أن يهيئ لأمتنا الإسلامية سبل النهضة والرفاه والتقدم، ويجنبها شرور الغلو والتطرف والانغلاق، ويحفظ حقوقها، ويدعم مجدها، ويرسخ عزّتها، إنه نعم المولى ونعم النصير. قال تعالى: " وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ " الأنعام: 153. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ثالثاً: الرعاية الهاشمية الأردنية للمقدسات في القدس الشريف.

1) الإعمار الهاشمي الأول (1922-1954).

تمثلت هذه المرحلة بتبرع سخي من الشريف الحسين بن علي بمبلغ (24.000) ألف ليرة ذهبية عام 1924؛ لإعمار المسجد الأقصى وترميمه نتيجة تعرضه للمخاطر؛ وكان ذلك تلبية لنداء أهل القدس حينما زاره في مكة وفد مقدسي يمثل المجلس الأعلى الإسلامي برئاسة الحاج أمين الحسيني رئيس المجلس - الذي كانت مهمته الحفاظ على المقدسات الإسلامية، وجمع الأموال؛ لترميم قبة الصخرة - إذ وصفوا للشريف صورة المسجد الأقصى وحاله - وقد كان لهذا الإعمار الذي استمر ست سنوات أثر كبير في إنقاذ المسجد الأقصى من الزلزال الذي ضرب القدس عام 1927، ونظرا للارتباط الوثيق بين الهاشمين والمقدسات الإسلامية في القدس - هذا الارتباط الذي بدأه سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام برحلة الاسراء والمعراج - فقد كانت وصية الشريف الحسين قبل وفاته أن يدفن في ساحة المسجد الأقصى كرسالة لأحفاده من بعده تؤكد على الارتباط الوثيق ما بين الهاشمين والقدس، وكان دفنه بعد وفاته في الرواق الغربي للحرم الشريف في حزيران عام 1931، وتابع جلالة الملك عبد الله الأول مسؤولية والده تجاه القدس فقد كان أول من أطلق الدعوة إلى ترميم محراب زكريا، وإعادة ترميم المباني المحيطة به التي تضررت؛ بسبب حرب عام 1948، وأسهم شخصيا في إخماد حريق كاد أن يدمر كنيسة القيامة عام 1949م، فأمر بإعادة ترميمها والعناية بها.

(2) الإعمار الهاشمي الثاني (1954-1964).

بدأت هذه المرحلة من الإعمار مع تولي جلالة الملك الحسين بن طلال سلطاته الدستورية، فقد أمر في عام 1954 بتشكيل مرسوم لجنة إعمار المسجد الأقصى المبارك بقانون رقم (32) لسنة 1954؛ لتأخذ هذه الرعاية للمقدسات صفة الثبات والدوام، ولتكون الرعاية الهاشمية للمقدسات حقا ثابتا تاريخيا وقانونيا، وذلك من منطلق المسؤولية التاريخية للهاشميين تجاه المقدسات، واشتمل الإعمار خلال هذه المرحلة على إعمار مبنى المسجد الأقصى المبارك وترميم جدرانه، وترميم المعالم الإسلامية في ساحة الحرم، الذي تمثل بإعادة كسوة قبة الصخرة والمحاريب، تلاه الإعمار الشامل الذي تمثل بإعادة كسوة قبة الصخرة بالألمنيوم الأصفر، وبهذا الإعمار عاد للعبة بهاؤها وجمالها، وأقيم احتفال برعاية الملك الحسين في ساحة المسجد الأقصى في عام 1964 بعد الانتهاء من عملية الإعمار هذه.

(3) الإعمار الهاشمي الثالث.

على الرغم من الاحتلال الإسرائيلي لمدينة القدس عام 1967، فقد بقيت أجهزة الأوقاف الإسلامية جميعها في الضفة الغربية بما فيها القدس الشريف مرتبطة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الأردنية، التي ظلت تمارس دورها في رعاية الحرم القدسي الشريف وترصد الأموال اللازمة لأعمال الإعمار على نحو متواصل، تخلل الإعمار في هذه المرحلة إعمار طارئ نتيجة الأضرار الكبيرة التي لحقت بالمسجد الأقصى المبارك في إثر الحريق الذي أضرمه أحد اليهود المتعصبين في المسجد الأقصى في آب من عام 1969م، حتى أدى إشعال النار فيه إلى تدمير معظم أجزاء المسجد ومنها منبر صلاح الدين الأيوبي، وأماكن أخرى كثيرة في المسجد كنوافذه وسجاده، حتى امتدت آثاره التخريبية إلى ثلث المسجد.

أصدر الملك الراحل الحسين بن طلال توجيهاته للجنة الإعمار بتحمل مسؤولياتها التاريخية والقانونية؛ لإعادة الوضع إلى سابق عهده، ورصدت الحكومات المتعاقبة المخصصات اللازمة؛ لإزالة آثار هذا الحريق المشؤوم، وإعادة البناء الحضاري إلى ما كان عليه من بهاء ورونق، وتمكنت اللجنة بعد جهود مضنية عام 1987م من إزالة آثار الحريق، وبلغت تكاليف إزالة الحريق (19) مليون دينار أردني تكفلت بها الأردن.

وقد شمل الإعمار الهاشمي خلال هذه المرحلة:

أ- إعمار المسجد الأقصى المبارك وتضمن (إزالة آثار الحريق الذي دمر ثلث المسجد، وإعادة بناء منبر صلاح الدين على نحو قريب من المنبر الأصلي، وترميم القبة الخشبية الداخلية والأعمدة والزخارف وأجزاء من جدران المسجد الأقصى ودعاماته، وإعادة تركيب القبة الخارجية، وتركيب جهاز إنذار ضد الحريق وإطفاء للنار، وترميم جامع عمر بن الخطاب الواقع في الزاوية الجنوبية الشرقية من المسجد الأقصى، ومحراب زكريا، وترميم النوافذ والشبابيك، وفرش أرض المسجد بسجاد فاخر، فضلا عن إعمار قبة الصخرة المشرفة.

ب- ترميمات أخرى في ساحة الحرم القدسي الشريف وشملت (ترميم قبة السلسلة، وترميم المتحف الإسلامي، وترميم سوق القطانين، وترميم جامع المدرسة الأغونية، وترميم سبيل قايتباي، وترميم مكتبة المسجد الأقصى، وترميم باب الرحمة التاريخي الذي يقع في البستان الشرقي للحرم الشريف، وترميم ضريح الشريف حسين بن علي، وغيرها).

وبعد الانتهاء من إعمار المسجد الأقصى، وجد الملك الحسين رحمه الله أن لجنة الإعمار تعاني نقصا ماليا كبيرا لا سيما لتنفيذ التصفيح النحاسي المذهب لقبة الصخرة، لذا تبرع في 11 شباط 1992 بمبلغ (8.249000) دولارا لتمويل المشروع.

(4) الإعمار الهاشمي الرابع (1994-1999).

ابتدأ هذا الإعمار بالتركيز على إعادة منبر صلاح الدين الأيوبي، إذ وجّه جلالة الملك الحسين رحمه الله رسالة إلى الدكتور عبد السلام المجالي رئيس الوزراء آنذاك في 28 آب 1993؛ يأمر فيها أن تباشر لجنة الإعمار بإعادة صنع منبر صلاح الدين مهما كلف المشروع من وقت وجهد ومال.

(5) الإعمار الهاشمي الخامس في عهد جلالة الملك عبد الله الثاني (1999-الآن).

استمرت الرعاية الهاشمية للقدس ومقدساتها في عهد الملك عبد الله الثاني بن الحسين، وأصبحت جزءا لا يتجزأ من برامج عمل الحكومات في عهده، وكان هذا استمرارا للنهج الهاشمي في رعاية المقدسات، وقد تمثل الإعمار الهاشمي في عهد جلالته بالمظاهر والمشروعات العديدة التي أمر جلالته بتنفيذها خدمة للقدس ومقدساتها ومنها:

أ. مشروع إعادة بناء منبر صلاح الدين الأيوبي للمسجد الأقصى المبارك، وتم إنجازه في جامعة البلقاء التطبيقية في كلية الفنون الإسلامية، وتبرع في تموز عام 2006 بتكاليف

المنبر كافة، وتشرف جلالتة بالإعلان عن انتهاء العمل في المنبر في 2007/1/23؛ تمهيدا لنقله إلى المسجد الأقصى المبارك حتى يأخذ مكانه بدلا من المنبر الذي أحرقه اليهود عام 1969، وتم نقله إلى القدس في احتفال مهيب.

ب. مشروع بناء مئذنة خامسة للمسجد الأقصى المبارك، إذ أصدر أوامره بخصوصها في شهر رمضان من عام 2006.

ج. مشروع إنشاء الصندوق الهاشمي لإعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة بموجب قانون صدر عام 2007، وتجديد فرش مسجد قبة الصخرة المشرفة بتبرع من جلالتة، وأعمال صيانة متعددة للأماكن المقدسة، ومنها ترميم القبر المقدس في كنيسة القيامة في القدس، إذ تبرع جلالتة عام 2016 لترميمه على نفقته الخاصة.

المحور الرابع

النظام السياسي الأردني

إعداد الدكتور خالد شنيكات

أولاً: الدستور الأردني وتعديلاته (1928، 1947، 1952، تعديلات عام 2011).

1. عام 1928.

نشأ القانون الأساسي بموجب المعاهدة الأردنية البريطانية عام 1928، وتنازلت الحكومة البريطانية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية للأمير عبدالله بن الحسين، وبناء على القانون الأساسي، تم توزيع هيكلية النظام السياسي على النحو الآتي:

أ. رئيس الدولة: نص القانون الأساسي وفق المادة (16) على منح الأمير عبد الله بن الحسين وورثته من بعده السلطات التشريعية والتنفيذية وهو رئيس الدولة وله صلاحيات متعددة، منها: يحق له عقد المعاهدات، يأمر بإجراء انتخابات المجلس التشريعي، يصادق على القوانين ويراقب تنفيذها.

ب. المجلس التنفيذي: تتمثل صلاحيات المجلس بإسداء المشورة للأمير، وقد حدد القانون الأساسي أعضائه بخمسة أعضاء يعينهم الأمير بناء على توصية رئيس المجلس، ويعد المجلس مسؤولاً عن الشؤون الإدارية للبلاد ويوافق الأمير على قراراته حتى تصبح سارية المفعول، ورئيس الوزراء هو رئيس المجلس التشريعي، والوزراء هم أعضاء في المجلس التشريعي.

ج. المجلس التشريعي: أنيطت السلطة التشريعية للأمير والمجلس التشريعي، ويتألف المجلس من النواب المنتخبين ومن رئيس المجلس التنفيذي وأعضائه، وكانت مهامه وضع القوانين والأنظمة الخاصة به والنظر في مشاريع القوانين المقدمة إليه من المجلس التنفيذي، والنظر في قانون الميزانية العام، ولم يكن للمجلس التشريعي دور في الرقابة السياسية أو الإدارية على أعمال السلطة التنفيذية.

د. حقوق الشعب والقضاء: شدد القانون الأساسي (الدستور) على مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين أو العرق أو اللغة أو الطبقة الاجتماعية وأكد على حماية الحريات الشخصية وحقوق الملكية، ونص على أن الإسلام دين الدولة الرسمي واللغة العربية لغتها الرسمية، أما سلطة القضاء: فهي مستقلة والمحاكم جميعها مصنونة من التدخل بشؤونها، وقضاة المحاكم المدنية والشرعية يتم تعيينهم بإرادة أميرية سامية، ولا يعزلون إلا بمقتضى أحكام القانون الخاص بالسلطة القضائية، أما بالنسبة للائحة الحقوق فقد نصت على المساواة والحرية لكل الأردنيين. ويعد دستور 1928 دستورا مرنا؛ لأن إجراءات تعديله تتشابه وإجراءات تعديل القوانين.

2. دستور عام 1947

بعد إعلان استقلال الأردن في 25/آيار/1946، وتحول الإمارة إلى مملكة، والمناداة بالأمير عبدالله بن الحسين ملك على المملكة الأردنية الهاشمية، جرى استبدال القانون الأساسي بـ " الدستور " الأردني، الذي تمت المصادقة عليه من المجلس التشريعي في 28/11/1947م، وتميز دستور عام 1947 بالخصائص المهمة الآتية:

أ. نص على مبدأ السيادة الداخلية والخارجية بالقول "إن المملكة الأردنية الهاشمية دولة مستقلة ذات سيادة، دينها الإسلام وهي حرة مستقلة مملكة لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه".

ب. أخذ بعدم التطرق إلى علاقة الأردن بالأمة العربية.

ج. أخذ بنظام الحكم الملكي الوراثي النيابي.

د. أناط السلطة التنفيذية بالملك وهو رئيس الدولة، الذي يصادق على القوانين ويصدرها ويراقب تنفيذها، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، الذي يعلن الحرب ويبرم المعاهدات بعد موافقة مجلس الوزراء، ويعين رئيس الوزراء والوزراء، ومجلس الوزراء مسؤول أمام الملك مسؤولية تضامنية عن أمور السياسة العامة في الدولة.

هـ. أخذ بمبدأ الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية.

و. جعل السلطة التشريعية تتكون من مجلسين، لأول مرة هما: مجلس النواب ومدته أربع سنوات، ومجلس الأعيان ومدته ثماني سنوات.

ز. أخذ بمبدأ الفصل المرن بين السلطات؛ بمعنى ألا يتولى النواب مناصب حكومية.

ح. أخذ بمبدأ سيادة القانون ونص على "الأردنيون أمام القانون سواء"، ومبدأ الحريات العامة، وتأسيس الجمعيات، وحرية الاجتماع، والتعبير عن الرأي، وحفظ حقوق الأقليات الدينية والعرقية.

ط. أناط السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك، واقتصر حق اقتراح القوانين على رئيس الوزراء، واشترط أن لا يتجاوز عدد أعضاء مجلس الأعيان نصف عدد أعضاء مجلس النواب.

ي. السلطة القضائية: المحاكم مفتوحة للجميع ويمنع التدخل بقراراتها.

ويُعد دستور عام 1947 جامدا؛ لأن هناك إجراءات خاصة لتعديل قواعده الدستورية.

3. دستور عام 1952.

شهدت الأردن بعد صدور دستور عام 1947 تطورات سياسية كثيرة اقتضت إجراء بعض التعديلات على هذا الدستور، وعليه، تم إقرار دستور جديد في 8/ كانون الثاني/ 1952، وقد جاء هذا الدستور الجديد ليكون دستورا شوريا ديموقراطيا ومن طليعة الدساتير المتقدمة في العالم الديموقراطي.

سمات النظام السياسي وفقا لدستور 1952:

أ. الأخذ بنظام الحكم النيابي الملكي الوراثي، إذ نصّت المادة (24) من الدستور على: "إن الأمة مصدر السلطات" وفي هذا النص تأكيد على مبدأ سيادة الشعب، الذي ينجم عنه الأخذ بالنظام الديموقراطي.

ب. تأكيد الهوية القومية العربية للشعب الأردني، فهو جزء من الأمة العربية.

ج. أوامر الملك الشفوية أو الخطية لا تُخلى الوزراء من مسؤولياتهم.

د. الأخذ بنظام المجلسين (الأعيان والنواب) شريطة أن لا يتجاوز عدد أعضاء مجلس الأعيان نصف عدد أعضاء مجلس النواب.

هـ. القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون.

و. تنظيم الحقوق والالتزام بالحريات العامة والشخصية (المواد (23-5) من الدستور)

ز. حق الملك - بناء على قرار من مجلس الوزراء - إعلان الأحكام العرفية بإرادة ملكية في أنحاء المملكة جميعها أو أي جزء منها.

ح. وجود رئيس دولة، ومجلس نواب منتخب، ويجوز للملك حل البرلمان للمرة الأولى، أما المرة الثانية فلا يجوز له ذلك للأسباب ذاتها.

ط. السلطة التشريعية مُنطرة بمجلس الأمة والملك.

ي. السلطة التنفيذية مُنطرة بالملك، ويتولاها عبر مجلس الوزراء، الذي يمارسها عبر إرادة ملكية سامية ومنفردا في حالات محددة.

ك. الأخذ بالفصل المرن بين السلطات؛ فقد أوجد الدستور تعاوناً تمثل في حق السلطة التشريعية في القيام بأعمال الرقابة؛ لأن الوزارة مسؤولة أمام السلطة التشريعية، كذلك حق الثقة، وسحبها لمجلس النواب في الوزارة، أما السلطة التنفيذية فهي تشارك في عملية اقتراح القوانين، وتصديقها وإصدارها، وحقّ عمل القوانين المؤقتة في حالة عدم انعقاد مجلس الأمة.

ل. الدستور جامد؛ لأنّ تعديله يحتاج إلى إجراءات خاصة تختلف طريقة تعديلها مع طريقة تعديل القوانين العادية، وتتمثل الإجراءات بالآتي:

- الحصول على أكثرية الثلثين من أعضاء المجلسين، ويكون بالمناداة على الأعضاء بصوت عالٍ.

- لزوم تصديق الملك على التعديل، وإلا يُعدّ لاغياً.

4. التعديلات الدستورية عام 2011.

تضمّنت التعديلات الدستورية لعام 2011 الآتي:

أ- التأكيد على استقلالية السلطة القضائية.

ب- يُشترط فيمن يتولى الوزارة وما في حكمها عدم ازدواجية الجنسية¹.

1. تم إلغاء ذلك لاحقاً بتعديلات جديدة.

- ج- عند استقالة أو وفاة أو إقالة رئيس الوزراء يعتبر جميع الوزراء مستقيلين².
- د- تسهيل محاكمة الوزراء وبما يسمح بخضوعهم للقانون وعلى وجه التحديد أمام المحاكم النظامية، وتفعيل رقابة السلطة التشريعية على أدايمهم³.
- هـ- إنشاء المحكمة الدستورية، وتحديد ماهيتها ونظامها واختصاصاتها وآلية التقاضي فيها.
- **ماهية المحكمة الدستورية ونظامها:** تُعد المحكمة الدستورية هيئة قضائية مستقلة تنشأ بقانون، ومقرها عمان، وتتكون من تسعة أعضاء يعينهم الملك من بينهم رئيس المحكمة، ومدة العضوية ست سنوات غير قابلة للتجديد.
 - " تنشأ بقانون محكمة دستورية يكون مقرها في العاصمة، وتعتبر هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها، وتؤلف من تسعة أعضاء على الأقل من بينهم الرئيس يعينهم الملك"⁴، " تكون مدة العضوية في المحكمة الدستورية ست سنوات غير قابلة للتجديد"⁵.
 - **صلاحيات المحكمة الدستورية:** وفقا لنص المادة (59)، تكون صلاحيات المحكمة الآتي:
 - تختص المحكمة الدستورية بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة، وتصدر أحكامها باسم الملك، وتكون أحكامها نهائية وملزمة لجميع السلطات ولل كافة، وتنتشر أحكام المحكمة الدستورية في الجريدة الرسمية.
 - للمحكمة حق تفسير نصوص الدستور؛ إذا طُلب إليها ذلك بقرار يتخذه أحد مجلسي الأمة بالأغلبية، ويكون قرارها نافذ المفعول بعد نشره في الجريدة الرسمية.

4. راجع المادة المعدلة للدستور رقم 55
5. راجع المواد المعدلة للدستور 55، 56، 57.
4. المادة (58) الفقرة (1).
5. المادة (58) الفقرة (2).

• **حق النقاضي أمام المحكمة الدستورية:** وفقا لنص المادة (60)؛ للجهات التالية

حق الطعن مباشرة لدى المحكمة في دستورية القوانين والأنظمة النافذة وهي: مجلس الأعيان، ومجلس النواب، ومجلس الوزراء.

و- إنشاء الهيئة المستقلة للانتخابات: تنشأ بقانون هيئة مستقلة تشرف على العملية الانتخابية وتديرها في كل مراحلها، كما تشرف على أية انتخابات أخرى يقرها مجلس الوزراء.⁶

ز- نقل صلاحيات الطعن في صحة النواب من مجلس النواب إلى محكمة الاستئناف، في خلال 15 يوما من تاريخ نشر النتائج في الجريدة الرسمية، وتصدر أحكامها خلال 30 يوما من تاريخ تسجيل الطعن لديها، ويعلن مجلس النواب بطلان نيابة النائب واسم النائب الفائز اعتبارا من تاريخ صدور الحكم، كذلك إذا تبين للمحكمة أن إجراءات عملية الانتخاب في دائرة النائب المطعون بصحة انتخابه لا تتفق والقانون فإنه يحق للمحكمة إعلان بطلان الانتخاب في الدائرة.⁷

ح- الحكومة التي يُحل مجلس النواب في عهدها تستقيل خلال أسبوع من تاريخ الحل، ولا يجوز تكليف رئيسها بتشكيل الحكومة التي تليها.⁸

ط- تمديد مدة الدورة العادية لمجلس الأمة من أربعة أشهر إلى ستة أشهر، إلا إذا تم حل المجلس، ويجوز للملك أن يمدد الدورة لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر أخرى.⁹

ي- لا تعتبر جلسة أي من المجلسين قانونية إلا إذا حضرتها الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس، وتستمر الجلسة قانونية ما دامت هذه الأغلبية حاضرة فيها.¹⁰

ك- تحديد حالات إصدار القوانين المؤقتة من مجلس الوزراء بموافقة الملك؛ إذا كان مجلس النواب منحلا حسب المادة (94) الفقرة الأولى بما يلي: الكوارث العامة، وحالة الحرب والطوارئ، والحاجة إلى نفقات ضرورية ومستعجلة لا تحتل التأجيل.

⁶ المادة المعدلة (67) الفقرة (2).

⁷ المادة المعدلة (71).

⁸ المادة (74) الفقرة (2).

⁹ المادة المعدلة (78) الفقرة (3).

¹⁰ المادة (84) الفقرة (1).

ل- إنشاء مجلس قضائي بقانون يتولى جميع الشؤون المتعلقة بالقضاة النظاميين¹¹.

م- إنشاء قضاء إداري يتكون من درجتين بدلا من محكمة العدل العليا¹².

ثانيا: هيكليّة النظام السياسيّ وتوزيع السلطة وفقا لدستور 1952.

* السلطات العامّة الثلاث للدولة (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية).

1. السلطة التنفيذية.

أ. الملك: هو رأس السلطة التنفيذية ويتولاها عبر مجلس الوزراء، ويمارس صلاحياته عبر إرادة ملكية سامية، ومنفردا في حالات محددة، وهو مصون من التبعيات والمسؤوليات كلها وهو رمز الدولة ووحدتها وهويتها الوطنية، وتناولها الدستور من حيث:

1) طريقة اختيار الملك، وتنظيم مؤسسة العرش: نظم الدستور الأردنيّ مؤسسة العرش تنظيما دقيقا، ولم يدع أمرا إلا ووضع له حولا قانونية ودستورية، لا سيما الفصل الرابع منه؛ الذي يتحدث عن السلطة التنفيذية، وعن الملك وحقوقه، إذ نجد أن المادة (28) تنص على أن: "عرش المملكة الأردنية الهاشمية وراثي في أسرة الملك عبدالله بن الحسين، وتكون وراثة العرش في الذكور من أولاد الظهور..."

• يشترط فيمن يتولى العرش (الملك):

1- أن يكون مسلما.

2- أن يكون عاقلا.

3- أن يكون مولودا من زوجة شرعية.

4- أن يكون مولودا من أبوين مسلمين.

5- ألا يكون قد أستثني بإرادة ملكية تمنعه من استلام العرش .

¹¹ المادة (98).

¹² المادة (100).

- 6- أن يكون قد بلغ سن الرشد، وأتم ثمانى عشرة سنة قمرية من عمره.
- 7- أن يؤدي القسم إثر تبوئه العرش أمام مجلس الأمة للمحافظة على الدستور، والإخلاص لأُمته.

(2) صلاحيات الملك:

- أ- المصادقة على القوانين وإصدارها، نص المادة 31 من الدستور "الملك يصدق على القوانين ويصدرها ويأمر بوضع الأنظمة اللازمة لتنفيذها بشرط أن لا تتضمن ما يخالف أحكامها".
- ب- هو القائد الأعلى للقوات المسلحة.
- ج- إعلان الحرب وإبرام الاتفاقيات وعقد الصلح بشرط أن لا تترتب التزامات مالية على الدولة وأن لا تمس حقوق الأردنيين، وأن لا تخالف بنودها العلنية بنودها السرية.
- د- دعوة مجلس الأمة إلى الاجتماع وافتتاح المجلس وتأجيله وفق أحكام الدستور، وحله.
- هـ- إصدار الأوامر بإجراء الانتخابات لمجلس النواب وفقا لأحكام القانون.
- ز- تعيين رئيس الوزراء والوزراء وإقالتهم وقبول استقالتهم بناء على تنسيب رئيس الوزراء.
- ح- تعيين أعضاء مجلس الأعيان، وحل المجلس، وتعيين رئيس مجلس الأعيان من بينهم لمدة سنتين قابلة للتجديد وقبول استقالته.
- ط- إنشاء ومنح واسترداد الرتب المدنية والعسكرية والأوسمة وألقاب الشرف الأخرى.
- ي- حق العفو الخاص وتخفيض العقوبة، أما العفو العام فيقرر بقانون عام.

ك- المصادقة على أحكام الإعدام.

ل- حق رئاسة الأسرة المالكة.

م- حق تعيين رجال الحاشية والقصر.

ب. الحكومة: مجلس الوزراء

مجلس الوزراء: يؤلف من رئيس الوزراء وعدد من الوزراء حسب الحاجة ومقتضيات المصلحة العامة، وتعد الحكومة صاحبة الولاية العامة على شؤون الدولة كافة، تقوم بتنفيذ القوانين والأنظمة وأعمال الإدارة كافة في المؤسسات العامة، وتتمثل صلاحيات الحكومة بالآتي:

- 1) القيام بأعمال الإدارة العليا في الدولة والمؤسسات العامة كافة، والإشراف والرقابة على أعمال الدولة جميعها.
- 2) تنفيذ السياسة العامة للدولة على الصعيدين الخارجي والداخلي.
- 3) اقتراح مشروعات القوانين، ورفعها إلى مجلس الأمة، وإصدار الأنظمة والتعليمات.
- 4) إعداد الموازنة العامة للدولة سنوياً.
- 5) تحمّل المسؤولية المشتركة (التضامنية) عن السياسة العامة للدولة أمام مجلس النواب.
- 6) وضع قوانين مؤقتة بموافقة الملك أثناء غياب مجلس الأمة.
- 7) إبداء المشورة والنصح للملك وتحمّل المسؤولية عنه أمام مجلس النواب.
- 8) تعيين وعزل الموظفين وإحالتهم على التقاعد وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة المعمول بها.

2. السلطة التشريعية

أنط الدستور الأردني السلطة التشريعية بالملك وبمجلس الأمة الذي يضم مجلسي الأعيان والنواب.

أولاً:

أ. مجلس النواب: ويتألف من أعضاء منتخبين وفقاً لقانون الانتخابات النيابية لكل أربع سنوات؛ عن طريق انتخابات عامة يشارك فيها المواطنون جميعاً ممن يبلغون السن القانونية. وقد نصّت المادة (75) من الدستور في فصله السادس / القسم الثالث (أحكام شاملة للمجلسين) أنه لا يكون عضواً في مجلسي الأعيان والنواب:

- 1) من لم يكن أردنياً.
- 2) من يحمل جنسية دولة أخرى.
- 3) من كان محكوماً عليه بالإفلاس ولم يستعد اعتباره قانونياً.
- 4) من كان محجوراً عليه ولم يُرفع الحجر عنه.
- 5) من كان محكوماً عليه بالسجن لمدة تزيد على سنة واحدة بجريمة غير سياسية، ولم يعف عنه.
- 6) من كان مجنوناً أو معتوهاً.
- 7) من كان من أقارب الملك في الدرجة التي يتعين بقانون خاص.

وقد حدّدت المادة (70) من الدستور شرطاً لعضو مجلس النواب زيادة على الشروط المذكورة آنفاً المعينة في المادة (65) من الدستور وهو: أن يكون أتم الثلاثين سنة شمسية من عمره.

وتبلغ مدة المجلس حسب الدستور أربع سنوات شمسية تبدأ من تاريخ إعلان نتائج الانتخابات العامة في الجريدة الرسمية، وللملك حق تمديد المجلس لفترة لا تزيد على سنتين ولا تقل عن سنة، أما رئاسة مجلس النواب فتتم من خلال انتخاب الأعضاء لرئيس من بينهم في بدء الدورات العادية كلها لمدة سنة، ويرتبط عدد النواب بالسكان، وبالمجمل فإن عدد أعضاء مجلس النواب اتسم بالزيادة على النحو الآتي: 20-40-50-60-80-110- ليصل حالياً إلى 130 عضواً.

ب. مجلس الأعيان : ويتكون من مجموعة من الأعضاء يتم تعيينهم من الملك وفقاً لنص المادة (36) من الدستور الأردني بشرط أن لا يتجاوز عددهم نصف عدد أعضاء مجلس النواب.

ويشرح نص المادة (65) ماهية مجلس الأعيان، وفي حالة اجتماع المجلسين معا في جلسة مشتركة يتولى الرئاسة رئيس مجلس الأعيان وهذه ميزة لمجلس الأعيان.

ويشترط الدستور شروطاً للعضوية في مجلس الأعيان - زيادة على الشروط الواردة في المادة (75) من الدستور - وهي:

1) أن يكون قد أتم الأربعين سنة شمسية من عمره.

2) أن يكون من إحدى الطبقات الآتية: رؤساء الوزراء والوزراء السابقون والحاليون، ورؤساء مجلس النواب، والسفراء والنواب السابقون الذين انتخبوا لأكثر من مرة، وغيرهم ككبار ضباط الجيش - أمير لواء فصاعداً -، ورؤساء وقضاة محاكم التمييز والاستئناف النظامية والشرعية.

ثانياً: اختصاصات السلطة التشريعية:

1. الاختصاص التشريعي: يمر بمراحل متعددة وهي:

أ - **مرحلة الاقتراح:** وهي حق للسلطة التنفيذية والتشريعية ويشترط فيه موافقة عشرة أعضاء على الأقل من المجلسين.

ب- **مرحلة إقرار القوانين:** تم تفصيل ذلك من خلال نصّ المادة (91) على "...لا يصدر قانون إلا إذا أقرّه المجلسان" وتتم بعد إحالة الحكومة مشروع القانون إلى مجلس النواب إذ يقوم رئيس المجلس بقراءة المشروع على الأعضاء، وبعد إحالة المشروع إلى اللجنة القانونية المختصة وأخذ رأيها فيه، يُناقش المشروع، ويتم التصويت بالموافقة عليه من مجلس النواب ثم مجلس الأعيان، وبهذا يُعد المشروع مُقرا.

ج- **مرحلة التصديق على القوانين:** وتكون بمصادقة جلالة الملك عليها. وللملك حق رفض المشروع خلال مدة ستة أشهر مع إبداء الأسباب، وللمجلس الأخذ بهذه الأسباب أو إقرار القانون بأغلبية الثلثين، وعندها يصبح من الواجب إصداره، وفي حالة عدم رده خلال ستة أشهر من الملك، يُعد القانون مُصادقا عليه، ولا يجوز إعادة تقديم أي اقتراح لقانون سبق أن تقدّم به أي من أعضاء مجلسي الأعيان أو النواب وتم رفضه من مجلس الأمة في الدورة ذاتها.

د- **مرحلة إصدار القوانين ونشرها:** وهنا تأخذ هذه القوانين طريقها إلى التنفيذ، إذ يكلف الملك السلطة التنفيذية العمل بأحكامه، ثم يتم نشر القانون في الجريدة الرسمية وبعد شهر يُعدّ ساري المفعول ما لم ينص القانون ذاته على غير ذلك.

2. الاختصاص الرقابي: أي الرقابة على الحكومة، ويكون بالأشكال الآتية:

أ- **السؤال:** هو استفهام عضو مجلس الأعيان أو النواب من رئيس الوزراء أو الوزراء عن أمر يجهله في شأن من الشؤون التي تدخل في اختصاصهم، أو رغبته في التحقق من حصول واقعة وصل علمها إليه، أو استعلامه عن نيّة الحكومة في أمر من الأمور، وعلى من وُجّه إليه السؤال أن يجيب خلال مدة لا تتجاوز أربعة عشر يوما.

ب- **الاستجواب:** وهو محاسبة الوزراء أو أحدهم على تصرّفه في شأن من الشؤون العامة أمام مجلس الأمة وهو أعلى درجة من السؤال، وعلى الوزير أن يجيب عن الاستجواب خلال مدة لا تتجاوز 21 يوما، إلا إذا رأى رئيس المجلس أن

الحالة مُستعجلة ووافق الوزير على تقصير المُدة، ويحق للمستجوب إذا لم يقتنع برد الوزير أن يطرح الثقة بالوزارة أو الوزير وفقا للدستور.

ج- **التحقيق:** للمجلسين الحق في تشكيل لجان تحقيق للنظر في قضايا محددة، ولهذه اللجنة الحق في استدعاء الوزير المعني لاستكمال التحقيق، والاتصال مع المؤسسات الحكومية والاطلاع على ملفاتها، في ضوء ذلك تقدم لجنة التحقيق قرارها إلى المجلس لاتخاذ ما يراه مناسباً.

د- **النقاش العام:** يحق لأي عضو طرُح أي موضوع للنقاش العام داخل أروقة المجلس.

هـ- **إبداء الرغبة:** يحق لعضو مجلس الأمة تقديم اقتراح إلى رئيس مجلسه؛ يدعو فيه السلطة التنفيذية إلى القيام بأمرٍ عامٍ وبعث هذه الرغبة إلى اللجنة الإدارية ثم إلى اللجنة المختصة، وهذه الرغبة غير ملزمة للسلطة التنفيذية.

و- **منح الحكومة الثقة:** لا تُعدُّ الحكومة الأردنية بموجب الدستور حكومةً دستوريةً في حال انعقاد مجلس الأمة إلا بحصولها على ثقة المجلس النيابي، وإذا حجب مجلس النواب ثقته عن الحكومة توجب إسقاطها، وإذا حجب المجلس ثقته عن أحد الوزراء توجب عليه الاعتزال عن منصبه.

ز- **النظر في شكاوي المواطنين:** منح الدستور الأردنيين الحق في مخاطبة السلطات العامة عن طريق تقديم العرائض والطلبات، التي ترفع إلى مجلس الأمة الذي يقوم بإحالتها إلى اللجان المختصة لدراستها، وبيان الرأي فيها.

ح- **بند ما يستجد من أعمال:** وهو إعطاء أعضاء المجلس الحق في توجيه الأسئلة المباشرة إلى رئيس الوزراء أو الوزراء خلال الجلسات الرقابية.

3. الاختصاص المالي: وتشتمل على:

أ. عدم فرض ضرائب أو رسوم إلا بالقانون.

ب. إقرار الموازنة العامة.

ج. عدم منح أية امتيازات باستثمار المناجم والمعادن أو المرافق العامة إلا بالقانون.

د. عدم إنفاذ أية معاهدة تُحمّل خزينة الدولة شيئاً من النفقات إلا بموافقة السلطة التشريعية.

هـ. المسؤولية عن ديوان المحاسبة وربطه مباشرة بمجلس النواب.

إن اختصاصات مجلس الأعيان التشريعية والرقابية هي اختصاصات مجلس النواب ذاتها باستثناء:

1- طرح الثقة بالحكومة مرتبط بالنواب.

2- ارتباط ديوان المحاسبة بمجلس النواب؛ فهو يقدم تقاريره إلى مجلس النواب.

• شروط عامة لعمل المجلسين:

1- "لا تعتبر جلسة أي من المجلسين قانونية إلا إذا حضرها ثلثا أعضاء المجلس وتستمر الجلسة قانونية ما دامت أغلبية أعضاء المجلس المطلقة حاضرة فيها"¹³.

2- تصدر قرارات كل من المجلسين بأكثرية أصوات الأعضاء الحاضرين ما عدا صوت الرئيس إلا إذا نص هذا الدستور على خلاف ذلك وإذا تساوت الأصوات فيجب على الرئيس أن يعطي صوت الترجيح.

3- إذا كان التصويت متعلقاً بالدستور أو بالاقتراع على الثقة في الوزارة أو في أحد الوزراء فيجب أن تُعطى الأصوات بالمناداة على الأعضاء بأسمائهم وبصوت عال.

3. السلطة القضائية:

هي سلطة مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ومستوياتها، وتصدر الأحكام وفقا للقانون باسم الملك، والقضاة مستقلون لا سلطان لأحد عليهم غير القانون.

• أنواع المحاكم في الأردن:

أ- المحاكم النظامية: تنظر هذه المحاكم في القضاء النظامي المدني، والتجاري، والجزائي، وتضم المحاكم النظامية:

- محاكم الصلح: وتتشكل من قاضي واحد، وتنظر في الجناح البسيطة، والمخالفات، وشهادة الزور.

- محاكم البداية: تتألف من رئيس وعدد من القضاة لا يقل عن ثلاثة قضاة بما فيهم الرئيس، حسب مقتضيات الحال؛ للنظر في الدعاوي الحقوقية جميعها، المتعلقة بالأموال غير المنقولة التي لا تدخل في صلاحيات محاكم الصلح. وهناك درجة ثانية من محاكم البداية وهي تلك التي تنظر في القضايا الخاصة باستئناف الأحكام الصادرة عن محاكم الصلح، وتشمل محكمة البداية، ومحكمة الاستئناف، ومحكمة التمييز.

* المحكمة الإدارية: تختص المحكمة الإدارية، دون غيرها، بالنظر في الطعون جميعها، المتعلقة بالقرارات الإدارية النهائية بما في ذلك الطعون في نتائج انتخابات مجالس هيئات غرف الصناعة والتجارة، والنقابات، والجمعيات، والنوادي المسجلة في المملكة، وفي الطعون الانتخابية التي تجري وفق القوانين والأنظمة المعمول بها، ما لم يرد نص في قانون آخر على إعطاء هذا الاختصاص لمحكمة أخرى، والطعون التي يقدمها ذوو الشأن في القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بالتعيين في الوظائف العامة أو بالترقية أو بالنقل أو بالانتداب أو بالإعارة أو بالتكليف أو بالتنشيط في الخدمة أو بالتصنيف، وطعون الموظفين العموميين المتعلقة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بإنهاء خدماتهم أو إيقافهم عن العمل، أو إلغاء القرارات النهائية الصادرة بحقهم من السلطات التأديبية، فضلا عن النظر

في طلبات التعويض عن الأضرار اللاحقة؛ نتيجة القرارات والإجراءات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة إذا رُفعت إليها تبعا لدعوى الإلغاء.

ب- المحاكم الدينية:

(1) المحاكم الشرعية، وتتضمن صلاحياتها:

- النظر في الأحوال الشخصية للمسلمين من ميراث وزواج وطلاق.

- الأمور المتعلقة بالأوقاف الإسلامية.

- قضاء الدية إذا كان الطرفان مسلمين.

(2) مجالس الطوائف الدينية: تنظر في مسائل الأحوال الشخصية لأبناء الطوائف المسيحية مثل الزواج والطلاق.

ج-المحاكم الخاصة: وتسمى خاصة؛ بحكم اقتصار دورها على النظر في قضايا محدّدة، ويدخل في إطار هذا النوع من المحاكم الخاصة في الأردن المحاكم الآتية:

(1) محكمة أملاك الدولة.

(2) محاكم البلديات.

(3) محكمة استئناف ضريبة الدخل.

(4) محكمة أمن الدولة.

(5) محكمة الجمارك البدائية والاستئنافية.

ثالثا: المواثيق الوطنية الأردنية: (ميثاق عام 1928، وميثاق عام 1991).

● الميثاق: هو وثيقة سياسية مرجعية أخلاقية غير إجبارية توضيحية للمسيرة السياسية، وتحديدًا مناهجها، وإيجاد نظم عامة لممارسة التعددية السياسية، والأسس الديمقراطية من أجل بناء مجتمع مدني ديمقراطي. ويشكل وثيقة وطنية مرجعية مستقلة الرؤية

تسترشد بها الحكومة، ويستهدي بها الشعب، في إطار تنظيم العلاقة بينهما وذلك من خلال تحديد قواعد العمل الوطني، وممارسة التعددية السياسية، والمشاركة الشعبية في الحياة السياسية، وتحمل المسؤولية مع الحكومة في مواجهة التحديات وفقا لأحكام الدستور والتشريعات الأردنية.

للأردن تجربتان في تأسيس عملٍ سياسيٍ قائمٍ على أسس الحوار الوطني والمشاركة السياسية.

1. التجربة الأولى: ميثاق عام 1928، المتزامن مع الرد على المعاهدة الأردنية البريطانية لعام 1928، وبداية نشأة الدولة الأردنية الحديثة، وهو دليل على انتشار الوعي السياسي العام مبكرا في المجتمع الأردني، وجاء بمبادرة من القوى الشعبية الوطنية وشيوخ العشائر المعارضة للوجود البريطاني في الأردن، إذ تداعوا إلى عقد مؤتمر وطني في عمان في 1928/7/25، مطالبين بالدرجة الأولى بقرارات مهمة في مقدمتها: إنهاء الانتداب البريطاني، ورفض وعد بلفور، وتحديد الهوية العربية، وتحديد طبيعة النظام السياسي المستقبلي للأردن بأنه نظام ديمقراطي خاضع لسيادة القانون من خلال حكومة مستقلة برئاسة الأمير عبدالله بن الحسين.

2. التجربة الثانية: الميثاق الوطني لعام 1991، جاءت مبادرة إنشاء هذا الميثاق من الملك الحسين بن طلال الذي كان يحرص على إعادة تفعيل الحياة الديمقراطية في الأردن، وتوضيح نهج المسيرة السياسية، وقواعد العمل الوطني العام.

• محاور الميثاق الوطني لعام 1991

أ. المحور السياسي الديمقراطي، ويتضمن الآتي:

"نظام الحكم في المملكة الأردنية الهاشمية نيابي ملكي وراثي، والتزام الجميع بالشرعية، واحترام الدستور نصا وروحا هو تمكينٌ لوحدة الشعب والقيادة". وترسيخُ دعائم دولة القانون التي تستمدُ شرعيتها من إرادة الشعب، وتعميق النهج الديمقراطي القائم على التعددية السياسية والحزبية، والحفاظ على الصفة المدنية والديموقراطية للدولة.

ب. محور الأمن الوطني:

أكد على ضرورة حماية أمن الوطن واستقلاله والدفاع عنه، والعمل على تطوير الأجهزة الأمنية، والعمل على صيانة الوحدة الوطنية.

ج. محور الهوية الوطنية الأردنية والمستوى الاجتماعي:

- (1) الشعب الأردني جزء من الأمة العربية، والإسلام هو دين الدولة.
- (2) اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة وهي لغة القرآن الكريم.
- (3) الحضارة الإسلامية المنفتحة على الحضارة الإنسانية قوام هوية الشعب الأردني الوطنية والقومية.
- (4) إن المجتمع الأردني يستمد قيمه من منظومة القيم العربية الإسلامية والإنسانية.
- (5) حق المرأة القانوني والدستوري في المساواة في التعليم والعمل، والعمل على احترام حقوق الأردنيين؛ فالأردنيون جميعا سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات.

د. المحور الاقتصادي:

أكد على ملكية الدولة للموارد والثروات مع احترام حق الملكية والمبادرات الفردية، وتطوير القدرات الاقتصادية الوطنية.

رابعا: الديمقراطية في الأردن.

نستطيع القول إن هناك خصوصية للحالة الديمقراطية في الأردن، أسهمت عوامل وظروف داخلية وإقليمية وخارجية في تأسيسها؛ ونتيجة مجموعة من الظروف السياسية، والأمنية، والاقتصادية الصعبة التي واجهت الأردن؛ تعرضت المسيرة الديمقراطية لمعوقات وتحديات كثيرة، وسنعالج الحياة الديمقراطية في الأردن في قسمين، القسم الأول يتعلق بالحياة البرلمانية، والقسم الآخر يتعلق بالتجربة الحزبية.

الحياة البرلمانية:

المرحلة الأولى (1928 - 1946): بدأت منذ تأسيس إمارة شرق الأردن في إطار مساعي الأمير عبدالله لتأسيس دولة عصريّة في الأردن تقوم على أسس دستوريّة.

وقد أجريت أول انتخابات للمجلس التشريعيّ عام 1929، بعد إجراء تعديلات على قانون الانتخابات طالبت بها المعارضة، وفي عام 1931 صدر قرار حكوميّ بحلّ المجلس التشريعيّ الأول لعدم موافقته على ملحق موازنة السنة الماليّة 1931/1930.

وقد استمرت انتخابات المجلس التشريعيّ بصورة منتظمة لمدة ثلاث سنوات لكل مجلس حسب الدستور، وهي مدة عمر المجلس الدستوريّة، باستثناء المجلس الرابع الذي مدّدت له سنتان أخرتان.

المرحلة الثانية (1947_1950).

اتسمت هذه المرحلة بحدوث تطورات كثيرة؛ نتيجة لحصول الأردن على استقلاله، إذ حدث تغيير في النظام السياسيّ، إذ أصبح نظام حكم ملكيّ بدلا من نظام حكم أميريّ؛ ونتيجة لذلك أُجريت بعض التعديلات على الدستور وقانون الانتخابات النيابيّة، فأُلغي المجلس التشريعيّ ليحلّ محله مجلس الأمّة، الذي يتألف من مجلسيّ الأعيان والنواب، وفي عام 1947 انتُخب أول مجلس نيابيّ وأكمل مدّته الدستوريّة.

المرحلة الثالثة (1950_1974).

أسهمت عوامل ومتغيرات متعددة في التأثير على واقع الحياة الديمقراطيّة والنيابيّة الأردنيّة وهي:

أ. وحدة ضفتي الأردن في إطار المملكة الأردنيّة الهاشميّة.

ب. اغتيال الملك عبدالله بن الحسين الأول في 1951/7/20 وانتقال العرش إلى الملك طلال في 1951/7/20 ثم إلى الملك الحسين في 1952/8/25.

ج. صدور الدستور الأردنيّ لعام 1952، الذي يعد دستورا شوريا ديمقراطيا حدّد شكل الدولة ونظام الحكم وصلاحيات السلطات العامّة للدولة.

د. ثورة 23 يوليو المصرية والناصرية.

هـ. صدور قانون الأحزاب السياسية في آذار من عام 1955، والسماح للأحزاب بالمشاركة في الحياة السياسية، إذ تشكلت أول حكومة برلمانية حزبية عام 1956 برئاسة سليمان النابلسي.

و. حرب سنة 1967 واحتلال إسرائيل للأراضي الأردنية في الضفة الغربية والقدس.

استمرت الحياة النيابية حتى عام 1974 إذ حلّ المجلس النيابي التاسع وجُمّد

المرحلة الرابعة (1974_1984).

جاء إعلان الملك حسين حلّ مجلس الأمة الأردني التاسع في 23/11/1974 للأسباب الآتية:

أ. الاحتلال الإسرائيلي لبقية الأراضي الفلسطينية عام 1967.

ب. نتائج أحداث أيلول سنة 1970.

ج. قرار مؤتمر القمة العربي في الرباط عام 1974 القاضي باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

ونتيجة لذلك بقيت الحياة السياسية في الأردن دون مجلس نيابي حتى عام 1978، إلى أن قام المغفور له الملك حسين بتشكيل مجلس استشاري - بدلا من مجلس النواب - تكوّن من الأطياف السياسية كافة، واستمر حتى عام 1984 لثلاث دورات، كل دورة سنتان.

المرحلة الخامسة (بعد عام 1984).

بعد غياب الحياة النيابية في الأردن عشر سنوات، جاء قرار الملك الحسين إعادة تفعيل المسار الديمقراطي في الأردن؛ كإجراء ضروري لتحقيق متطلبات التنمية السياسية في الأردن، ووسيلة لاحتواء المتغيرات المستجدة على الساحة الأردنية والإقليمية والدولية؛ لذلك كان القرار مدروسا بعناية شديدة، إذ تمّ إجراء انتخابات برلمانية عام 1989، وبمشاركة الأطياف والتيارات

السياسية والحزبية كافة، في الانتخابات البرلمانية، ولذلك فإن السؤال المطروح هو: ما هي العوامل التي أدت إلى التحول الديمقراطي في الأردن واستئناف الحياة الحزبية فيها؟

• تمثلت هذه العوامل بمستويات متعددة:

1. المستوى الدولي

أ. انهيار المعسكر الشرقي وفي مقدمته الاتحاد السوفيتي السابق.

ب. موجات التحول الديمقراطي التي اجتاحت كثيرا من دول العالم اعتبارا من أواخر ثمانينيات القرن الماضي وشملت دول أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية.

2. المستوى الإقليمي.

أ. التسوية السياسية في المنطقة بين العرب وإسرائيل.

ب. حرب الخليج الثانية عام 1990م.

ج. فك الارتباط القانوني والإداري بين الضفة الشرقية والضفة الغربية عام 1988م.

د. تراجع المساعدات والإعانات العربية للأردن في إثر فك الارتباط القانوني والإداري بالضفة الغربية.

3. المستوى المحلي.

أ. تراجع النمو الاقتصادي الأردني، وزيادة حجم البطالة وغلاء الأسعار، وتخفيض النفقات.

ب. انخفاض قيمة صرف الدينار الأردني بنسبة 40%.

ج. تراجع الاحتياط الرسمي للدولة من العملات الصعبة في بداية عام 1989م.

د. صدور الميثاق الوطني لعام 1990/1991، المتضمن التمسك بالنهج الديمقراطي.

وفي ضوء ذلك كان رأي المغفور له الملك حسين أنه لا بدّ من إشراك الشعب في تحمّل مسؤولياته.

• وقد كان من أهم إنجازات الديمقراطية الأردنية القانونية:

1- إنهاء الأحكام العرفية.

2- صدور قانون الأحزاب الأردني لعام 1992م.

3- صدور قانون المطبوعات والنشر.

4- إلغاء قانون مقاومة الشيوعية.

خامساً: الأحزاب السياسية:

تتخذ الأحزاب السياسية مكانة أساسية على الصعيد السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي؛ بوصفها صانعة للقرار في السياسات العامة للدولة، وهي من تضع البرامج في المجالات شتى للنهوض بالدولة، وتعد ركيزة لا غنى عنها لأي نظام ديمقراطي.

• مراحل نشوء وتطور الأحزاب الأردنية، شهد الأردن أكثر من تجربة حزبية، يمكن أن نقسمها على النحو الآتي:

1. مرحلة ما قبل الاستقلال:

ومن الأحزاب التي نشأت في هذه المرحلة: حزب الاستقلال عام (1919)، الذي نشأ في سوريا أصلاً بقيادة الملك فيصل الأول، وحزب العهد العربي عام (1921)؛ ويهدف إلى تأسيس دولة عربية موحدة بقيادة الشريف الحسين بن علي وأنجاله، وجمعية الشرق العربي عام (1923).

تأسس حزب الشعب الأردني عام (1927)، الذي يُعد أول حزب ذو نشأة أردنية وذو أهداف وطنية؛ وكان له دور في معارضة المعاهدة الأردنية البريطانية، وعقد المؤتمر الوطني الأردني عام (1928)، الذي كان يهدف إلى التوصل بالطرق المشروعة إلى استقلال البلاد، ونشر التعليم، وزيادة درجات الوعي السياسي بين المواطنين، وحماية الحريات، ونشر مبادئ المساواة والعدالة، وقد تم حلّه عام (1930). وتلاه حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني عام (1929)؛ الذي كان من أهم أهدافه مقاومة الانتداب، إلا

أنه توقّف عن نشاطاته في عام (1934). تلاه قيام أحزاب أخرى منها: حزب العمال الأردني، وعصبة الشباب الأردني المثقف، وحزب التضامن العربي، والحزب الوطني الأردني، وحزب الإخاء الأردني.

وقد اتّسمت التجربة الحزبية في هذه المرحلة بسيطرة الطابع النخبوي أو العشائري على معظم هذه الأحزاب؛ وكان للعلاقات الشخصية دورٌ في تأسيسها، ولم تكن تمتلك رؤية سياسية واضحة؛ ولم تكن أحزاباً عقائدية بل كانت شخصية ومصلحية، واتّسمت بقصر عمرها - سنة أو أقل-، ولم تكن مبنية على تنظيم مؤسسي وإنما كانت أحزاباً مطلّية.

وعلى الرغم من السلبيات التي اتصفت بها أحزاب هذه المرحلة إلا أنها تبنت مجموعة من الأهداف وسعت لتحقيقها ومنها: العمل على تحقيق استقلال البلاد عن الانتداب البريطاني، والعمل على تعديل المعاهدة الأردنية البريطانية عام 1928، وتحسين أوضاع البلاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والزراعية؛ وبهذا فقد عكست هذه الأحزاب الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

2. **مرحلة النشاط الحزبي (1946-1957)**، وعُرفت هذه المرحلة بمرحلة وحدة الضفتين و(بتجربة الخمسينيات)، وقد أسهمت عوامل سياسية متعدّدة خلال هذه الفترة في ظهور هذه الأحزاب، وهي:

أ. حصول الاردن على استقلاله عام 1946، والنكبة الفلسطينية سنة 1948 وتأثيرها على الوعي السياسي الأردني والعربي.

ب. إعلان الوحدة بين الضفتين وصدر دستور عام 1952.

ج. تولّي جلالة المغفور له الملك الحسين الذي كان من المؤمنين بالأحزاب، وبالخيار الديمقراطي.

د. تداعيات تنامي الفكر القومي العربي، وبروز التيار القومي العربي، الذي كان من أهم عناصره الحركة الناصرية وحزب البعث العربي.

هـ. ثورة 23 يوليو لسنة 1952 في مصر.

و. تنامي مكانة الاتحاد السوفيتي السابق، وكتلته الشرقية؛ عبر مساندتهم مطالب

حركات التحرر بالاستقلال وتمويل مشاريع التنمية في العالم الثالث.

وقد غلب على هذه المرحلة هيمنة التيار القومي العربي المناادي بالوحدة العربية

وتحرير فلسطين، وتحقيق التنمية والاستقلال، وتطبيق الديمقراطية، ومحاربة

الإمبريالية والاستعمار.

أما الأحزاب والحركات السياسية التي تأسست في تلك المرحلة فهي:

حزب البعث العربي الاشتراكي عام (1950)، والحزب الوطني الاشتراكي

الأردني عام (1954)، وحركة القوميين العرب، وحزب الاتحاد الوطني

الدستوري، وحزب الاتحاد الوطني، وحزب الأمة، وجماعة الإخوان المسلمين عام

(1946)، وحزب التحرير الإسلامي، وعُصبة التحرير الوطني.

• وأهم خصائص هذه المرحلة:

أ. كانت أحزاب هذه المرحلة جماهيرية: إذ استقطبت شرائح واسعة من المجتمع الأردني،

وتميّزت بفاعلية عالية، وأسهمت في نشر الوعي السياسي في المجتمع.

ب. تمكنت أحزابها من تحقيق نتائج مهمة في الانتخابات النيابية العامة عبر حصولها

على 17 مقعداً من أصل 40 مقعداً في انتخابات عام 1956؛ ولهذا تم تشكيل أول

حكومة حزبية في تاريخ الدولة الأردنية في تلك الفترة برئاسة سليمان النابلسي.

ج. كانت معظم أحزابها امتداداً لتيارات وأيديولوجيات خارجية، سواء الدينية منها كإخوان

المسلمين، أم القومية كالقوميين العرب والبعث العربي، أم الشيوعية، وشكّل بعضها

مصدر قلق للسلطة السياسية.

د. شهدت التجربة تنوعاً أيديولوجياً وفكرياً وسياسياً واسعاً.

هـ. أدت وسائل الإعلام العربية المسموعة وبالتحديد المصرية والسورية دورا مهما في تشكيل الرأي العام وترويج سياسات الأحزاب.

وقد أوقفت هذه التجربة عام 1957، بعد صدور قرار من الحكومة بحل الأحزاب السياسية؛ لعدم التزامها بالأنظمة والقوانين النازمة لعملها، وولائها للخارج، وتلقيها دعما ماليا من الخارج.

3. مرحلة ترخيص الأحزاب وصدر قانون الأحزاب لعام 1992، في هذه المرحلة عادت الحياة الحزبية كجزء من عودة الحياة الديمقراطية - التي ذكرنا أنفا أسباب عودتها -، ووصل عدد الأحزاب إلى ما يقارب 56 حزبا سياسيا.

وتمحورت جميعها في أربعة اتجاهات أو تيارات هي: (القومية، والإسلامية الدينية، واليسارية، والليبرالية (الوسطية)).

أ. الأحزاب القومية: كانت تركز على فكرة القومية العربية والوحدة العربية، وفكرة تأكيد عروبة فلسطين، وتُمثلها هذه الأحزاب: حزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب البعث العربي التقدمي، وحزب جبهة العمل القومي، وحزب الحركة القومية.

ب. الأحزاب الدينية الإسلامية: كانت تدعو إلى إقامة دولة إسلامية، وتطبيق شريعتها في مناحي الحياة المختلفة، وإيجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وهذه الأحزاب هي: جبهة العمل الإسلامي، والحركة العربية الإسلامية (دعاء)، وحزب الوسط الإسلامي.

ج. الأحزاب اليسارية: كانت تدعو إلى الأفكار والمبادئ الأيديولوجية الماركسية، والمطالبة بحقوق العمال، ومحاربة الإمبريالية والرأسمالية والهيمنة الأمريكية، والتصدي للمخططات وسياسات الاحتكار الإمبريالية الصهيونية، وتُمثلها الأحزاب الآتية: الشيوعي الأردني، والشعب الديمقراطي الأردن، والوحدة الشعبية الديمقراطية الأردنية، والحدوي الأردني، والحركة القومية الديمقراطية الشعبية،

والحزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني، وحزب الطبيعة الديمقراطي الأردني،
وحزب العدالة الاجتماعية، وحزب اليسار الديمقراطي.

د. الأحزاب الوطنية الليبرالية (الوسطية): ركزت أهدافها على: الحريات العامة،
والمصالح المحلية كالمرأة والوحدة الوطنية، وركزت على الالتزام بالديمقراطية
القائمة على التعددية السياسية، ومن هذه الأحزاب: الحزب الوطني الدستوري
(1997)، وحزب المستقبل (1992)، وحزب المؤتمر الوطني "زمزم"، وحزب
السلام الأردني، وحزب الأرض العربية، وحزب أردن أقوى الأردني، وحزب الأنصار
العربي الأردني، وحزب الجبهة الأردنية الدستورية، وحزب الرسالة، وحزب التيار
الوطني الأردني، وحزب العدالة والتنمية.

• السمات العامة للأحزاب في هذه المرحلة (ما بعد صدور قانون الأحزاب عام
1992م).

تميّزت بالطابع الشخصي أي أنها تتمحور حول أشخاص أكثر من تمحورها حول
برامج حزبية، ومعظمها أحزاب قديمة، فقدت جاذبيتها الشعبية باستثناء حزب جبهة العمل
الإسلامي، ويعود ذلك إلى الضعف الشديد في الانتساب إلى الأحزاب الجديدة والقديمة؛
بسبب الموروث التاريخي السلبي للأحزاب، وتنامي دور مؤسسات المجتمع المدني في
التأثير على صنّاع القرار.

• متطلبات نجاح الأحزاب في الأردن.

1. تقوية موارد الأحزاب وتقديم الحوافز لها؛ لإثبات فعاليتها في الانتخابات البلدية
واللامركزية والنيابية.

2. تعزيز الفهم الحقيقي لدى القائمين على الأحزاب لطبيعة دورهم، بطرحهم البرامج
الهادفة للنهوض بالدولة بحيث تتلمس قضايا المواطنين ومشكلاتهم وتحدياتهم.

3. تغيير النمط الإعلامي التقليدي، ليصبح داعماً لنشر ثقافة العمل الحزبي.

4. استقطاب الكفاءات الشبابية المؤهلة الراغبة في خدمة الوطن.

سادسا: آلية صنع القرار السياسي.

يُعرف صنع القرار بأنه اختيار بديل من بدائل متعددة متاحة في لحظة معينة، وفق ترتيب مؤسسي محدد.

هناك وحدتان معنيتان بصنع القرار السياسي، هما:

1. الوحدة الأساسية :

يُعد الملك رأس السلطة التنفيذية؛ إذ تتركز هذه السلطة على شخص الملك والعائلة الهاشمية الكريمة، ويقف الملك على قمة السلم السياسي ويصل إلى السلطة حسب مواد الدستور الأردني، وهو رأس الدولة مصان من التبعيات والمسؤوليات كلها ويمارس صلاحياته بموجب إرادة ملكية سامية، وصلاحيات الملك حددها الدستور، وقد أشرنا إليها سابقا.

2. الوحدات (الأجهزة) المساعدة.

أ. الديوان الملكي: هو من أقرب وأهم هياكل صناعة القرار السياسي إلى صانع القرار الأول -الملك-، ويمتاز عمل رئيس الديوان بمرافقة الملك في معظم جولاته الداخلية والخارجية، ويُعدُّ حلقة وصل بين الملك ومجلس الوزراء، ويتمتع رئيس الديوان بثقة ملكية سامية ويأتي تعيين رئيس الديوان بأمر ملكي خاص.

ب. مجلس الوزراء: الملك هو الذي يختار رئيس الحكومة، ويتولى مجلس الوزراء مسؤولية إدارة شؤون الدولة الداخلية والخارجية جميعها، ويتولى الوزراء تنفيذ هذه المسؤولية بإشراف مباشر من رئيس الوزراء.

ج. وزارة الخارجية: هي نافذة الأردن على العالم الخارجي، ويعمل موظفوها على إنماء وتحسين وتوطيد العلاقات مع الدول الاجنبية؛ بواسطة السفراء والملحقين والمبعوثين.

د. المؤسسة العسكرية: تمارس دورا مزدوجا، فهي من جهة أداة من أدوات السياسة الخارجية، ومن جهة أخرى هي جهاز من أجهزة السياسة الخارجية، وقد أسهم الجيش في تنفيذ أهداف

السياسة الخارجية الأردنية عن طريق إرسال البعثات العسكرية والتدريبية للعمل في الخارج.

هـ. **السلطة التشريعية:** وتُتأط بالملك ومجلس الأمة الذي يضم مجلسي الأعيان والنواب، وصلاحيات مجلس الأمة في مجال صنع السياسات الداخلية والخارجية تتمثل في: الرقابة على الحكومة، وتصديق المعاهدات التي تمسّ حقوق المواطنين الأردنيين العامة والخاصة، أو ترتّب التزامات مالية على الدولة.

سابعاً: السياسة الخارجية الأردنية.

هي تنظيم نشاط الدولة مع غيرها من الدول، أو هي السلوك السياسي الخارجي، أو هي علاقة الدولة بالمجتمع الدولي (الدول، والمنظمات الدولية، والإقليمية، وغيرها)، ومن أهم أهداف السياسة الخارجية الأردنية هي:

1. الحفاظ على استقلال الأردن وسيادته الوطنية ووحدة أراضيه.
2. تنمية وتطوير مصالح الأردن ورعايتها والحفاظ عليها، واستغلال الموارد الوطنية الطبيعية والبشرية، وتحسين الاقتصاد الوطني من خلال رفع النمو الاقتصادي.
3. رعاية واقع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.
4. تحمّل الأردن مسؤولية وطنية والقومية تجاه القضية الفلسطينية.
5. حماية الأمن القومي والحفاظ عليه من خلال السعي الدائم والصادق إلى إقامة علاقات حُسن الجوار مع الدول العربية كافة.
6. احترام سيادة دول العالم واستقلالها جميعها.
7. الالتزام بمبادئ الثورة العربية الكبرى الداعية إلى الوحدة والاستقلال والحرية.
8. مكافحة الإرهاب بأشكاله كلها، والتعاون الأمني مع الدول كافة للقضاء عليه.
9. العمل على القضاء على مصادر النزاعات الإقليمية كلها في منطقة الشرق الأوسط.

● محدّدات السياسة الخارجية الأردنية

تنقسم محدّدات السياسة الخارجية الأردنية إلى:

1. **المحددات الداخلية:** وهي تتبع من إمكانيات تلك الدولة وقدراتها الذاتية، التي تشكّل مقومات

قوتها الوطنية، وتقع داخل إطار إقليم الدولة وهي مرتبطة بالتكوين الذاتي والنبوي، وتتكون من العناصر الآتية: العوامل التاريخية، والعوامل الجغرافية: تشمل الموقع الجغرافي، والمساحة، والتضاريس، والمناخ، وأهمية الدولة من الناحية الاستراتيجية والسكانية، والعوامل السياسية، والعوامل الاقتصادية، والعوامل العسكرية التي تتضمن ترسانتها العسكرية الضخمة، ومدى كفاءة قياداتها العسكرية.

2. المحددات الخارجية، وتتكون من: الإطار الإقليمي الذي يضم دول الإقليم والتحالفات الإقليمية، والإطار القومي ويضم الدول والمنظمات العربية، والإطار الدولي ويضم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الحكومية؛ مثل الأمم المتحدة، وغير الحكومية؛ مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة أطباء بلا حدود.

المحور الخامس

الأمن الوطني الأردني والتحديات المعاصرة

إعداد: د. يوسف سلامة المسيعدين

تعود جذور مصطلح الأمن الوطني إلى القرن السابع عشر الميلادي، بعد معاهدة (وستفاليا) عام 1648، التي أسست لولادة الدولة الوطنية، بينما شاع أول استعمال رسمي له في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتحديدا عام 1947.

ويعدّ الأمن الوطني من الضرورات الأساسية والجوهرية التي تسعى إلى تحقيقها الدول جميعها، وبأتي على رأس أولويات تحقيق المصلحة الوطنية العليا، ويمثل الأمن أساس استقلال الدولة وتطورها، ويحفظ لها جغرافيتها وسيادتها، ويهيئ لمواطنيها الاطمئنان على ممتلكاتهم ومعتقداتهم. وهو من دعائم تحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في إطار ما يطلق عليه جدلية الأمن والتنمية، إذ دون أمن لا يمكن تحقيق التنمية ودون تنمية لا يمكن ضمان الأمن.

أولاً: تعريف الأمن الوطني.

عرّف هذا المفهوم بداية ظهوره بأنه قدرة الدولة على حماية كيانها من التهديدات الخارجية، وهو بهذا يركّز على البعد العسكري للأمن الوطني، إلا أنه ونتيجة للتغيرات والتطورات التي طرأت على العلاقات الدولية في مجالات متعددة، أخذ مفهوم الأمن الوطني بالتطور والانتساع في مضمونه، وأصبح يشمل أبعاداً أخرى غير عسكرية، كالبعد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي وغيرها، وهذا ما يقودنا إلى دراسة أنواع وأبعاد الأمن الوطني:

1. الأمن العسكري: يعدّ هذا الأمن أكثر أنواع الأمن الوطني فعالية وأهمية، وذلك لأنّ أيّ

خلل في مكونات القوة العسكرية للدولة يعرّض أمنها الوطني للخطر ولتهديدات قد تصل

إلى كيان الدولة. وهناك مؤشرات متعددة يمكن الاستناد إليها كمقياس لتحديد القوة

العسكرية للدولة، وبالنتيجة مدى قدرتها على تحقيق أمنها الوطني، ومن هذه المؤشرات:

حجم القوّات المسلّحة، ومستوى تدريبها وتسليحها، والمرونة والخبرة القتالية، والتعبئة،

والإنتاج الحربي، والأحلاف العسكرية.

2. الأمن الاقتصادي: يعدُّ الاقتصاد أحد الأبعاد الحيويّة للأمن الوطنيّ، إذ يمنح الاقتصاد القويّ للدولة نفوذاً سياسياً كبيراً إقليمياً ودولياً، سواء أكان الاقتصاد معتمداً على قوّته الذاتية (وفرة الموارد الطبيعيّة وتنوّعها)، أم على قوّة مؤسسات الدولة الماليّة وكفاءة منشآتها الصناعيّة، أم كان مرتبطاً بتكامل مع مجموعة اقتصاديّة ذات مصالح مشتركة كالاتحاد الأوروبيّ مثلاً.

وتتقسم مرتكزات الأمن الاقتصاديّ إلى:

أ. أبعاد داخلية، ومنها:

- التنمية البشريّة ضرورة لتحقيق الأمن الاقتصاديّ.
- القدرة الخاصة بالدولة على تأمين اقتصادها ومشاريعها الاقتصاديّة ضد أيّ تهديد داخليّ أو خارجيّ.
- التوازن ما بين موارد الدولة المتاحة، وحاجات التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة فيها.
- الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.
- ضبط مخرجات التعليم مع متطلبات التنمية الاقتصاديّة .
- محاربة الفقر والبطالة ومعالجة آثارهما.
- ضبط ارتفاع الأسعار.

ب. أبعاد خارجيّة، ومنها:

- التخلص من التبعية الاقتصاديّة.
 - الاقتراض الخارجيّ حسب الحاجة.
 - الاعتماد على الذات بدلا من المساعدات الخارجيّة.
- وقد أكد الميثاق الوطنيّ الأردنيّ عام 1991 على أهميّة تحقيق الأمن الاقتصاديّ، واضعاً تطلّعات مستقبلية للاقتصاد الأردنيّ.

3. الأمن الاجتماعيّ: وهو تعبير عن قدرة الدولة على حماية قيمها الاجتماعيّة من التهديدات الخارجيّة، ويرتبط هذا الأمن بتعزيز الوحدة الوطنيّة كمتطلب أساس لسلامة

الدولة، ودعم الإرادة الوطنية، وإجماع المواطنين على مصالح وأهداف الأمن الوطني، والتفافهم حول قيادتهم السياسية.

4. الأمن السياسي: يرتبط الأمن السياسي ارتباطاً وثيقاً بحرية الإرادة الوطنية، وحرية اتخاذ وصنع القرارات السياسية، بما يتناسب مع مصالح الدولة، والمحافظة على سيادتها وحمايتها من أية تدخلات خارجية، فضلاً عن توفير العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين، والمحافظة على كرامتهم وحيّيتهم، والالتزام بحقوقهم الدستورية.

5. الأمن الثقافي: يركز على أساس حماية الفكر والمعتقدات والحفاظ على العادات والتقاليد والقيم، ومواجهة محاولات الاحتواء والهيمنة الهادفة إلى إضعاف الدولة وتمزيقها وتجريدها مما يجمعها ويوحدها. ويقصد بالأمن الثقافي الحفاظ على المكونات الثقافية الأصلية في مواجهة التيارات الثقافية الوافدة.

6. الأمن الوطني الشامل: على الرغم من أهمية الجانب العسكري في تحقيق الأمن الوطني للدولة، إلا أنّ الاعتماد على هذا الجانب لم يعد السبيل الوحيد لتحقيق ذلك، لا سيما مع تعدد أنواع وأبعاد الأمن الوطني، إذ لا يمكن تصوّر تحقيق الأمن الوطني بناء على القوة العسكرية فقط، فلا بد من وجود نظام سياسي متوازن، ونظام اقتصادي فعال، وعلاقات اجتماعية مبنية على أساس العدل والمساواة وتكافؤ الفرص، وعليه تصبح الدولة أكثر قدرة على استخدام عناصر قوتها المختلفة؛ للحفاظ على كيانها وسيادتها وكرامة شعبها، وهو ما يحقق لها بالنتيجة الأمن الوطني الشامل.

ثانياً: مفهوم الأمن الوطني الأردني:

يمكن تعريف الأمن الوطني الأردني بأنه التعبير السياسي والاجتماعي عن الحالة الحقيقية التي يعيشها المجتمع، نتيجة للتفاعلات الواقعة ضمن البيئة المحلية والإقليمية والدولية؛ وبذلك فإنّ مفهوم الأمن الوطني يشمل أمن المواطن على ممتلكاته، ومعتقداته، وتاريخه، وموروثه الحضاري، ويشمل سيادة الدولة وسلامة أراضيها، وحيّيتها في اتخاذ قراراتها السياسي، إضافة إلى استقرارها وقدرتها على النهوض بمتطلبات التنمية الشاملة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال دمج ثلاثة عناصر أساسية وهي الحاجة إلى قدرة دفاعية قادرة على ردع أيّ تهديد داخلي أو خارجي، وحاجة المواطن للأمن والاستقرار، وحاجة المجتمع للتنمية الشاملة.

ثالثاً: أسس ومرتكزات الأمن الوطني الأردني.

أشار الميثاق الوطني الأردني إلى عدد من الأسس التي يعتمد عليها الأمن الوطني، ويأتي في مقدمتها، منعة المجتمع الأردني وتعزيز عوامل قوّته الذاتية، وضمان أمن الشعب وحرّيته، وتوفير مقومات الحياة الكريمة للمواطن بما يحقّق أمنه المادي والشخصي، إضافة إلى الاستقرار النفسي له حيثما كان.

وقد فرض الموقع الجغرافي على الأردنّ مواجهة عدد من الأخطار التي تهدّد أمنه الوطني، الأمر الذي أوجب عليه حشد الإمكانيات والطاقات لمواجهة تلك الأخطار، والدفاع عن وجوده وأمنه. وعلى هذا الأساس فإنّ الأمن الوطني الأردني يرتكز على عدد من المرتكزات والأركان، أهمّها:

- إنّ الأمن الوطني الأردني جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، يؤثر فيه ويتأثر به سلباً وإيجاباً، مما يجعل صمود الأردنّ ومنعته صموداً للأمة العربية ومنعته.
- إنّ السياسة الأردنية تنطلق في مفهومها للأمن الوطني من إدراكها لمخاطر التجزئة والتبعيّة، وما ينجم عن ذلك من مخاطر سياسية واقتصادية واجتماعية تهدّد الأمن الوطني، الأمر الذي يتطلّب سياسة وطنية هدفها تأكيد الاستقلال التام للدولة الأردنية من جوانبه جميعها، وتحصين المجتمع ومنعته، وتعميق معاني الانتماء والولاء.
- إنّ تحقيق الأمن الوطني يتطلب زيادة تعميق مفهوم الاحتراف للأجهزة الأمنية كافة، من خلال توسيع قاعدتها، وتعزيز قدراتها وتطويرها، وتعبئة طاقات الوطن والشعب دعماً لها.
- إنّ الأمن الاقتصادي والاجتماعي ركنان أساسيان من أركان الأمن الوطني، وإنّ أيّ خرق لهذه الحالة يمثّل تهديداً للمجتمع. وهذا يستلزم زيادة قدرة الدولة في الاعتماد على مواردها الذاتية، وتمكينها من تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين، ومواجهة التحديات التي تمثّل تهديداً للأمن الاقتصادي والاجتماعي كقضايا الفقر والبطالة والمياه وغيرها.
- إنّ النهج الديمقراطي المترسخ في الحكم، يعدّ عنصراً أساسياً في تعميق روح الانتماء للوطن وتعزيز الثقة بمؤسّساته، والإسهام في توطيد وحدة الشعب الأردني، وحماية أمنه

الوطني. ويمكن تحقيق ذلك بإتاحة أسباب المشاركة الحقيقية للمواطنين كافة، في إطار من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

- إن الثبات والائتزان في العلاقات الدولية، وينطلق الأردنّ فيه من إيمانه بسيادته الوطنية، وعدم التدخل في شؤون غيره، أو السماح للآخرين بالتدخل في شؤونهم، مرتكزا على قاعدة عريضة من العلاقات الدولية المبنية على الاحترام المتبادل.

رابعاً: أولويات الأمن الوطني الأردني.

- تتحدّد أولويات الأمن الوطني في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن الإشارة في هذا الجانب إلى عدد من أولويات الأمن الوطني الأردني على مستويين، داخلي وخارجي، أما الداخلي فيشمل:
- الرسالة القومية للدولة الأردنية وعروبة هويتها باعتبارها وريثة الثورة العربية الكبرى، ونظام الحكم في الأردن.
 - تماسك الجبهة الداخلية ورسوخ الوحدة الوطنية.
 - تأصيل مفهوم دولة المؤسسات وحكم القانون.
 - وسطية الدولة الأردنية وموقفها الثابت المتمثل برفض الإرهاب والعنف والتطرف.
 - السعي إلى تحقيق التنمية الشاملة، وتوزيع مكتسبات هذه التنمية بعدالة بين المواطنين.
 - الثقة والاعتزاز بقدرات وإمكانات ووعيه المواطن الأردني.

أما المستوى الخارجي، فيشمل:

- العمل على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.
- التصدي لظاهرة الإرهاب والتنظيمات الإرهابية.
- الحلّ السياسي للأزمة السورية.
- التطور الخاص بالعلاقات الأردنية العراقية.
- الملف النووي الإيراني.

خامسا: دور المؤسسات الوطنية في تحقيق الأمن الوطني والتنمية.

1. المؤسسة العسكرية: تُعد المؤسسة العسكرية الركن الأساس في الأمن الوطني والتنمية الوطنية؛ نظرا للمهام المنوطة بها لتوفير الأمن والاستقرار الداخلي وحمايته من الأخطار الخارجية. وتتمثل هذه المؤسسة بما يلي:

أ. القوات المسلحة (الجيش العربي)

إنّ السمة العسكرية القتالية هي الميزة لمنتسبي هذا الجيش، وإنّ للقوات المسلحة (الجيش العربي) أدواراً متميزة في التنمية الوطنية الشاملة؛ مثل مجال توفير الرعاية الصحية للمواطنين من خلال مستشفياتها المنتشرة في أنحاء المملكة. وفي مجال التعليم تسهم القوات المسلحة بتقديم الخدمة التعليمية والتثقيفية لشريحة واسعة من أبناء الوطن من خلال مدارس الثقافة العسكرية، وتوفير التعليم الجامعي لأبناء العسكريين العاملين والمتقاعدين. وللقوات المسلحة دور مهم في عمليات الإخلاء والإنقاذ في الظروف الاستثنائية. كذلك لسلح الهندسة الملكي دور في إنشاء السدود الترابية في البادية الأردنية، واستصلاح الأراضي الزراعية، وشق الطرق الزراعية. فضلا عن دور القوات المسلحة في إعداد الكوادر الفنية الماهرة والمدرّبة. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى الدور الإنساني الذي تقوم به القوات المسلحة الأردنية خارج حدود الوطن والمتمثل في مهام حفظ السلام الدولية في مناطق متفرقة، فضلا عن تقديم الرعاية الصحية من خلال المستشفيات العسكرية في مناطق منكوبة من العالم.

ب. مديرية الأمن العام.

وتتمثل أهم مسؤوليات الأمن العام بالمحافظة على الأمن والنظام، وحماية الأرواح والممتلكات، ومنع الجرائم والعمل على اكتشافها والقبض على مرتكبيها وتقديمهم للعدالة، وتنظيم حركة الدخول والخروج من المراكز الحدودية، ومراقبة وتنظيم حركة المرور على الطرق. ولأمن العام دور اجتماعي تقوم به إدارات متعددة أنشئت لهذه الغاية لعلّ من أهمها: إدارة حماية الأسرة، وإدارة مكافحة المخدرات، والإدارة الملكية لحماية البيئة. وتم إنشاء أقسام للشرطة المجتمعية في مديريات الشرطة المختلفة، وهي عبارة عن تنظيم شرطي اجتماعي يركز على الاتصال المباشر مع المجتمع المحلي، والتعاون ما بين المواطن ورجل الشرطة للمحافظة على الأمن. وتم كذلك إنشاء مكتب المظالم وحقوق الإنسان؛ بهدف التحقق من سلامة الإجراءات الشرطية وحسن تنفيذها بما يكفل العدالة والمساواة بين المواطنين، وضمان عدم المساس بحرياتهم وحقوقهم الشخصية التي كفلها الدستور.

ج. دائرة المخابرات العامة.

تأسست دائرة المخابرات العامة بموجب قانون المخابرات العامة رقم 24 لعام 1964، وحدد القانون واجبات ومهام دائرة المخابرات العامة بحماية الأمن الداخلي والخارجي للمملكة، ويُعين مدير المخابرات العامة من جلاله الملك بإرادة ملكية سامية حسب نص المادة 127 من الدستور.

وتتمثل استراتيجية دائرة المخابرات العامة بموجب قانونها والتشريعات النافذة في المملكة، بحماية الأمن الوطني، من خلال المهام الآتية: جمع وتحليل المعلومات وتقديمها إلى صانع القرار، ومقاومة التخريب الفكري الذي يولد فعلا ماديا تخريبيا، ومقاومة أي محاولات لاختراق المجتمع الأردني، ومقاومة التخريب المادي، ومكافحة الإرهاب أيّا كانت أشكاله وأهدافه ومصادره، ومكافحة التجسس، والقيام بالمهام والعمليات الاستخباريّة لضمان أمن المملكة وسلامتها.

د. المديرية العامة للدفاع المدني.

إن تأسيس المديرية العامة للدفاع المدني كان في عام 1956، حين تمّ إنشاؤها كدائرة تابعة لمديرية الأمن العام، إلى أن انفصلت عنها إداريا عام 1970، وفي عام 1978 انفصلت دائرة الدفاع المدني عن مديرية الأمن العام مالياً وأصبح لها موازنتها الخاصة. وفي عام 1999 صدر قانون آخر للدفاع المدني بهدف الاستجابة إلى متطلبات الواقع الأردني ووضع الخطط الكفيلة بمواجهة الأخطار بأسلوب علمي، وقد حدد القانون الجديد مهام متعددة للمديرية العامة للدفاع المدني منها: القيام بعمليات الإطفاء والإنقاذ، وحالات الإسعاف الناتجة عنها، وتوفير وسائل وأدوات الإنذار من الغارات الجوية والكوارث وتنظيمها والإشراف عليها، والتحقق من جاهزية الملاجئ العامة للاستخدام، والإشراف على إنشاء محطات المحروقات ووكالات توزيع الغاز السائل ومستودعاتها، وتدريب الفرق التطوعية على أعمال الدفاع المدني من القطاعين الخاص والعام، والتحقق من توفر متطلبات الوقاية ووسائل الحماية الذاتية ووسائل الإنذار والإطفاء للمحال التجارية والصناعية.

هـ. المديرية العامة لقوات الدرك.

تأسست المديرية العامة لقوات الدرك عام 2008 وذلك حين أصدر جلاله الملك توجيهاته السامية بتشكيلها وحدة أمنية مستقلة مرتبطة بوزارة الداخلية.

وقد أشار قانون قوات الدرك وتعديلاته لعام 2008 إلى الهدف من إنشاء قوات الدرك؛ والمتمثل بالمحافظة على استقرار الأمن وتحقيق السيطرة على الأوضاع والأعمال كافة التي تمس السلامة العامة أو الأمن الداخلي، وذلك من خلال: المحافظة على الأمن

والنظام، وفرض القانون حيثما اقتضى الأمر ذلك، وتأمين الحماية اللازمة للهيئات الدبلوماسية والمؤسسات الرسمية العامة والمنشآت ذات الأهمية الخاصة، وتقديم الإسناد للأجهزة الأمنية الأخرى عند الحاجة، وأية واجبات أو مهام تتطلبها التشريعات النافذة ذات العلاقة أو تقتضيها الضرورة.

2. المؤسسات الاقتصادية: وتتمثل هذه المؤسسات بما يأتي:

أ. وزارة الصناعة والتجارة.

أنشئت أول وزارة للصناعة والتجارة في الأردن عام 1952، وقد عُرفت الوزارة عبر تاريخها بأسماء مختلفة.

وتسعى الوزارة إلى تحقيق دورها في التنمية والأمن الوطني، من خلال قيامها بمهام متعددة منها: تنمية وتطوير الصناعات المحلية وزيادة تنافسيتها، وتطوير وتحسين التجارة الخارجية من السلع والخدمات، وتنظيم ومراقبة التجارة الداخلية والخارجية، وضبط الأسواق وحماية المستهلك، وتشجيع الاستثمار وزيادته كما ونوعا.

ولتمكين الوزارة من تأدية مهامها ومواكبة التطورات التي شهدتها الاقتصاد الأردني، تم إنشاء المؤسسات المتعددة المتخصصة التابعة للوزارة، ومن أهمها: مؤسسة الموصفات والمقاييس، ومؤسسة المدن الصناعية، ومؤسسة تشجيع الاستثمار، ومؤسسة الاستهلاكية المدنية، وهيئة التأمين.

ب. وزارة المالية.

أنشئت أول وزارة للمالية في الأردن في عهد الإمارة عام 1921، وبحكم قوانين إنشاء هذه الوزارة ارتبطت بها دوائر متعددة منها، دائرة الجمارك، ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات، ودائرة الموازنة العامة، ودائرة الأراضي والمساحة، ودائرة اللوازم العامة.

وتتولى وزارة المالية من خلال دوائرها المختلفة، عددا من المهام والواجبات منها: وضع السياسة المالية للدولة ومتابعة تحقيق وتحصيل الإيرادات العامة وتوريدها للخزينة، وإدارة الدين العام الداخلي والخارجي، وتحقيق التكامل بين السياستين المالية والنقدية بما يخدم الاقتصاد الوطني، فضلا عن توجيه الاستثمار الحكومي بما يتفق مع السياسات المالية والنقدية.

ج. وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

تقوم هذه الوزارة بمهامها وواجباتها على ثلاثة مستويات، أولها المستوى الوطني: وذلك من خلال وضع الخطط على المدى المتوسط والطويل، ووضع برامج ومشاريع التنمية بأنواعها المختلفة لتمثل خطط وبرامج عمل للحكومة. ثانيها، المستوى المحلي: وذلك من

خلال وضع السياسات اللازمة لمعالجة الاختلالات في مجال التنمية الشاملة في مناطق المملكة المختلفة، وتوجيه برامجها التنموية إلى المحافظات استنادا على الميزات النسبية والفرص الاستثمارية لكل محافظة، وبما يضمن توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع ومتابعة القرار التنموي، وتمكين المواطنين والهيئات المحلية من تحديد احتياجاتهم وترتيب أولوياتهم للنهوض بمجتمعاتهم المحلية. ثالثها، المستوى الدولي: وذلك من خلال سعي الوزارة إلى توفير التمويل اللازم من منح، وقروض ميسرة، ومساعدات فنية لتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية ذات الأولوية وفقا للخطط والبرامج التنموية للحكومة الأردنية، وتسعى الوزارة وبالتعاون مع الجهات المانحة إلى تنسيق عملية توزيع التمويل المتاح جغرافيا وقطاعيا.

د. وزارة الزراعة.

وتسهم وزارة الزراعة والمؤسسات المرتبطة بها في دور كبير في تحقيق التنمية ودعم الأمن الوطني؛ من خلال رسم السياسات الزراعية وتحديثها وتنفيذها، وتقوم الوزارة من خلال المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي، بالعمل على زيادة الإنتاج الزراعي وتوزيعه وتجويده بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي مع الحفاظ على التوازن البيئي واستدامة الموارد، وإجراء البحوث التطبيقية الزراعية والنشاطات الإرشادية. وتسهم وزارة الزراعة من خلال مؤسسة الإقراض الزراعي في تمويل أنشطة ومشروعات في القطاع الزراعي في مجال إدخال التكنولوجيا الحديثة، وتشجيع الزراعات المحمية ذات التقنيات الحديثة بهدف الترشيد في استهلاك المياه المستخدمة في الزراعة، فضلا عن تقديم التمويل لاستصلاح الأراضي وتنمية الثروة الحيوانية.

هـ. وزارة المياه والري.

وتضم تحت مظلتها سلطتي المياه ووادي الأردن، وقد حظي قطاع المياه باهتمام كبير من القيادة الهاشمية، فهو يمثل الركيزة الأساسية لتطوير القطاعات التنموية كافة، ولتحقيق الأمن الوطني بشكل عام والأمن المائي بشكل خاص، وتقوم الوزارة بدورها في هذا الجانب؛ من خلال الاهتمام المتزايد بقطاع المياه والاستغلال الأمثل للمتوفر منها، وتحديث شبكات الرصد المائي، ومراقبة نوعية المياه السطحية والجوفية، ومعالجة المياه العادمة واستخدامها للأغراض الزراعية، إضافة إلى إنشاء السدود والحفائر.

و. وزارة الطاقة والثروة المعدنية.

وعهد إلى هذه الوزارة عملية التخطيط الشامل لقطاع الطاقة والثروة المعدنية، ووضع السياسات العامة والتأكد من تنفيذها بما يحقق الأهداف الوطنية لهذا القطاع، وتتمثل أهم

واجبات ومهام وزارة الطاقة بتوفير النفط الخام والمشتقات النفطية اللازمة للقطاعات الاستهلاكية بأقل تكلفة، والعمل على توفير الطاقة الكهربائية بصورة مستمرة وبأفضل المعايير والمواصفات، وتطوير واستغلال مصادر الطاقة المحلية وزيادة إسهامها في خليط الطاقة الكلي، وتحسين كفاءة الطاقة واستخدامها وصولاً إلى تحسين نوعية الخدمة المقدمة إلى المستهلك، وتهيئة الفرصة للقطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في قطاع الطاقة والثروة المعدنية، وتخفيف أعباء تكاليف صناعة الطاقة واستيرادها عن ميزانية الدولة.

ومن الجدير بالذكر أنّ الإطار المؤسسي لقطاع الطاقة يشمل فضلاً عن وزارة الطاقة والثروة المعدنية، هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن، ومؤسسات قطاع الكهرباء؛ وهي المؤسسات التي تُعنى بتوليد ونقل وتوزيع الكهرباء داخل المملكة، ومؤسسات قطاع البترول والغاز والخامات المعدنية، وهي المؤسسات التي تتولى عملية التنقيب عن البترول والغاز والخامات المعدنية داخل المملكة وكذلك عمليات تكرير النفط الخام، وهيئة الطاقة الذرية الأردنية؛ التي تهدف إلى نقل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية إلى الأردن وتطويرها لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه واستخدامها في المجالات الزراعية والطبية والصناعية.

3. المؤسسات التربوية والتعليمية.

تتمثل هذه المؤسسات في مدارس وزارة التربية والتعليم، وفي الجامعات والمعاهد التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ويشار في هذا الجانب إلى أنّ عدد المدارس في العام الدراسي 2016/ 2017 قد بلغ حوالي 7227 مدرسة، وبلغ عدد الطلبة حوالي 1992481 طالباً وطالبة، فيما بلغ عدد المعلمين حوالي 126262 معلماً ومعلمة، أما الجامعات والمعاهد فقد بلغ عددها 72 جامعة ومعهداً، وبلغ عدد الطلبة في العام الدراسي 2015/2016 حوالي 310019 طالباً وطالبة، أما عدد أعضاء هيئة التدريس فقد بلغ حوالي 11983 مدرساً ومدرسة، وتسعى هذه المؤسسات إلى تحقيق فلسفة التربية والتعليم في الأردن المنبثقة من: الدستور الأردني، والحضارة العربية الإسلامية، ومبادئ الثورة العربية الكبرى، والتجربة الوطنية الأردنية.

وتسهم المؤسسات التربوية والتعليمية في تحقيق التنمية والأمن الوطني من خلال قيامها بواجباتها، التي يتمثل أهمها بتعزيز الانتماء الوطني والقومي، وتعميق العقيدة الإسلامية وقيمها الروحية والأخلاقية، وخلق ثقافة وطنية مشتركة بما يسهم في تعميق الوحدة الوطنية، ووضع السياسات لحماية الشباب من الانحراف والجريمة، وتنمية القيم النبيلة لديهم، فضلاً عن تعزيز دور الجامعات بوصفها منارات للإبداع وحرية التفكير والتعبير بعيداً عن

التعصّب أو التبعية، وإعداد القيادات المهنية المتخصصة القادرة على نشر العلم والمعرفة والتوعية الوطنية في جوانب الحياة المختلفة.

4. الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية 2016-2025.

تم إعداد هذه الاستراتيجية تلبية لتوجيهات ملكية سامية تضمنتها رسالة وجهها جلالة الملك عبد الله الثاني عام 2015 إلى رئيس الوزراء عبد الله النور لتشكيل لجنة وطنية لتنمية الموارد البشرية، وقد استأنست هذه اللجنة عند إعدادها للاستراتيجية بالمبادرات الاستراتيجية الفاعلة، التي شملت رؤية الأردن 2025، والاستراتيجية الوطنية للتشغيل، ولا شك بأن تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية سيسهم في تحقيق التنمية المستدامة التي تنعكس على التطور في المجالات المختلفة.

أ. رؤية الاستراتيجية: تتمثل رؤية الاستراتيجية بأنّ تحقيق الازدهار في الدول التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية كالأردن مثلاً، يعتمد بشكل كبير على القدرات البشرية ومؤهلاتها، التي تحققت بفعل التعليم المتميز ومخرجاته النوعية، فنجد أنّ الاستثمار في التعليم يأتي على رأس الأولويات الوطنية الأردنية، وانعكس ذلك على الإنجازات التي حققتها مسيرة التعليم في الأردن وتوقّعت من خلالها على كثير من دول الإقليم.

إلا أنّ مسيرة التعليم في الأردن قد شهدت مؤخراً تراجعاً ملحوظاً، إذ لم تعد مخرجاتها بالمستوى الذي يلبي متطلبات التنمية في الأردن أو القدرة على المنافسة إقليمياً وعالمياً، وثمة مؤشرات على ذلك منها: معدلات الالتحاق والتقدم في الدراسة، ونتائج الامتحانات المدرسية، ونسبة الطلبة المتسربين، ومعدلات توظيف الخريجين وأهليتهم لإيجاد فرصة عمل، الأمر الذي يؤكّد عدم نجاعة نظام التعليم في تحقيق الطموحات المرجوة؛ لذلك جاءت التوجيهات الملكية بتشكيل اللجنة الوطنية لتنمية الموارد البشرية، التي عهد إليها مهمة تشخيص الواقع ومعرفة أسباب الاختلالات وإيجاد أفضل الحلول لمعالجتها.

ب. محاور الاستراتيجية: تناولت الاستراتيجية محاور متعدّدة تمّ تشخيصها ودراسة الاختلالات والتحديات التي تواجهها، وتقديم الحلول الفضلى لمعالجتها، وسنشير فيما يلي إلى أهمّ ما جاء في هذه المحاور:

- محور التعليم المبكر وتنمية الطفولة: يمثلّ التعليم في هذه المرحلة أساساً في تطوير شخصية الطفل وتفكيره ثمّ إعداده للمرحلة الآتية من التعليم.
- محور التعليم الأساسي والثانوي: يمثلّ التعليم في هذه المرحلة فرصة لإطلاق الإمكانيات الكامنة في الطفل وتحقيق أهدافه، وتنمية حبّ التعلم والقيم الوطنية

واكتساب المعارف والمهارات والخبرات عالية القيمة، فضلا عن الحصول على المؤهلات الجوهرية والاستعداد لمستقبل أفضل.

- محور التعليم والتدريب المهني والتقني: في هذا المحور أكدت الاستراتيجية على أهمية وجود نظام متطور للتعليم والتدريب المهني والتقني، ويشار إلى أن الأردن حقق تقدما واضحا في هذا المجال، وعلى الرغم من ذلك هناك تصورات سلبية عن التعليم والتدريب المهني والتقني، إذ يُنظر إليه من الطلبة وأسرهم على أنه مسار من الدرجة الثانية للتعليم، وبالنتيجة يفضلون التعليم الأكاديمي والجامعي، مع ما قد يلزم ذلك من فترات طويلة من التعطل بعد التخرج .

- محور التعليم العالي: أشارت الاستراتيجية في هذا المحور إلى ضرورة مواجهة الاختلالات التي تواجه مسيرة التعليم العالي في الأردن ومنها: أن التشريعات ما زالت غير مستقرة ولا ترتقي إلى مستوى تشكيل منظومة متكاملة للتعليم الجامعي ولا زالت غير قادرة على معالجة الفجوات والاختلالات جميعها، وأن أسس قبول الطلبة تعيق ضمان مداخلات ملائمة لمتطلبات التعليم الجامعي، فضلا عن تدني الدعم المالي للجامعات لتلبية احتياجات التعليم، واستمرار الفجوة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، ومن جهة أخرى فإن البحث العلمي ما زال غير قادر على تقديم نتائج ملموسة على صعيد التطوير والتنمية والابتكار، والبيئة الجامعية مازالت تشهد اختلالا ولا تحقق التفاعل الإيجابي بين عناصرها.

ج. أهداف الاستراتيجية: تسعى الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التحقق من حصول الأطفال جميعا على تعليم مبكر عالي الجودة وتجارب تُسهم في تطويرهم والارتقاء بجاهزيتهم للالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي، فتؤمن لهم الحياة الصحية والرفاهية في المستقبل.
- ضمان حصول الطلبة جميعهم على تعليم منصف يتميز بذي كفاءة وجودة عاليتين يشمل طلبة المرحلتين الأساسية والثانوية، وبما يضمن الحصول على مخرجات تعليمية فاعلة ومتماشية مع متطلبات الحياة وسوق العمل.
- تحقيق زيادة كبيرة في أعداد الشباب والبالغين ممن يمتلكون المهارات الفنية والتقنية المتوافقة مع احتياجات سوق العمل وتمكّنهم من الحصول على وظائف مناسبة، وتفتح المجال أمامهم للدخول في عالم ريادة الأعمال.

- الحرص على إتاحة الفرصة العادلة للالتحاق والحصول على تعليم عالٍ بتكاليف مناسبة وذو جودة عالية.

سادسا: التحديات المعاصرة.

يواجه الأردن كغيره من الدول على امتداد قارات العالم، تحديات داخلية وخارجية متعددة؛ تؤثر في أمنه الوطني وتعيق مسيرة التنمية فيه، وتختلف هذه التحديات من دولة إلى أخرى تبعا لظروف كل منها، ويصبح من الواجب على هذه الدول مواجهة تلك التحديات ضمن خطط استراتيجية واقعية واضحة المعالم، ومحددة بإطار زمني، والابتعاد كلياً عن ثقافة ترحيل التحديات أو التعامل معها بأسلوب الفرقة، ومن أهم هذه التحديات:

1. التحديات الاقتصادية

يعدّ الأردنّ من الدول ذات الاقتصاد الصغير، وقليلة الموارد الطبيعية، عدا عن كونه من الدول التي تتأثر بشكل واضح بتداعيات الأزمات التي تحدث محلياً وإقليمياً ودولياً، وعلى الرغم من ذلك فقد شهد الاقتصاد الأردني تطورات اقتصادية ملحوظة تمثل أهمها بزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة مستوى دخل الفرد، وإنشاء بنية تحتية متميزة من طرق ومياه وكهرباء، وأصبحت له مكانة مرموقة بين دول العالم في مجال تقديم الخدمات الصحية والتعليمية وإدارة الموارد البشرية والأمن وغيرها. إلا أنّ ذلك لا ينفي وجود تحديات اقتصادية متعددة انعكست بشكل سلبي على جوانب الحياة المختلفة، يتمثل أهمها بما يلي:

أ. البطالة.

وهي ظاهرة اقتصادية واجتماعية، تكمن خطورتها فيما تحمله بين طياتها من بذور تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية، وتمثل تهديدا واضحا لأمن المجتمع واستمراره، وتتمثل البطالة بالحالة التي يكون فيها الفرد قادرا على العمل وراغباً فيه، لكنّه لا يجد العمل والأجر المناسبين. ويعاني الأردنّ من مشكلة البطالة، إذ تشير دائرة الإحصاءات العامة إلى أنّ معدّل البطالة وصل حتّى الرّبع الأوّل من عام 2018 إلى 18.4%، ويعود ذلك إلى أسباب متعددة منها:

- العزوف عن التشغيل الذاتي؛ وذلك بسبب ضعف التّوافذ التّموليّة الحكوميّة اللاّزمة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- مُخرجات التّعليم لا سيّما في مرحلة التعليم الجامعي لا تتواءم واحتياجات السوق.

- ارتفاع معدلات النمو السكاني لا يتناسب و معدلات النمو الاقتصادي.
 - ازدياد معدلات العمالة الوافدة، التي تقبل بأجر أقل مما تقبله العمالة الأردنية.
 - قلة الموارد الطبيعية.
 - الوضع السياسي في بعض دول الجوار غير مستقر.
- وقد لجأت الحكومة إلى الإجراءات والتدابير المتعددة للحد من البطالة والتخفيف من آثارها السلبية، وتمثلت هذه الإجراءات بما يلي:
- التوسع في برامج التأهيل والتدريب، لا سيما أن عددا كبيرا من العاطلين عن العمل يعانون من تدني مستوى التأهيل والتدريب.
 - العمل على جذب الاستثمارات؛ الأمر الذي من شأنه توفير فرص العمل المتعددة.
 - محاولة موازنة مخرجات التعليم لا سيما التعليم الجامعي مع احتياجات السوق.
 - ضبط مستويات العمالة الوافدة، وتحديد القطاعات المسموحة لهم للعمل فيها.
 - دعم المشاريع التنموية الإنتاجية للعاطلين عن العمل.

ب. الطاقة

يُعدّ قطاع الطاقة أكبر القطاعات عبئا على الاقتصاد الأردني، وذلك لافتقار الدولة إلى المصادر المحلية للطاقة الأحفورية (النفط، والغاز، والفحم الحجري)، أو عدم استغلال المتوفر منها (الصخر الزيتي)، والاعتماد الكبير على استيرادها من الخارج، إذ يستورد الأردن ما يزيد عن 95% من احتياجاته من الطاقة، وبما يشكل 10% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017، ويواجه قطاع الطاقة تحديات كبيرة منها الطلب المتزايد على الطاقة، ومخاطر التقلبات في أسعارها، فضلا عن احتمالات انقطاع إمدادات الطاقة المستوردة كما حدث مع الغاز المصري.

ولمواجهة تلك التحديات، تمّ تطوير استراتيجية وطنية شاملة لقطاع الطاقة للفترة التي امتدت من عام 2015 وحتى عام 2025، كان من أبرز أهدافها تنويع مصادر الطاقة مع زيادة نسبة المصادر المحلية في خليط الطاقة الكلي؛ لتصل في عام 2025 إلى 40%. ومن أهمّ المؤشرات على جدية الحكومة في هذا الشأن ما يلي:

- متابعة تنفيذ مشروع بناء خط أنابيب لتصدير النفط العراقي عبر الأراضي الأردنية إلى ميناء التصدير في العقبة بطاقة تصديرية تبلغ مليون برميل يوميا.
- إنجاز مشاريع الطاقة الشمسية المتعددة ومن أهمّها: مشروع شمس معان لتوليد الطاقة الكهربائية بوساطة الخلايا الكهروضوئية، ويُعدّ هذا المشروع الأضخم من نوعه في الشرق الأوسط. وتمّ توليد الطاقة الكهربائية باستغلال الطاقة الشمسية في مناطق:

- الأزرق، والمفرق، ومخيّم الزعتري، والقويرة، فضلا عن تركيب عدد من أنظمة الطاقة الشمسية وربطها على شبكات توزيع الكهرباء في قطاعات مختلفة منها: المنازل، والمدارس، والجامعات، والمساجد، والمؤسسات التجارية والصناعية، والبنوك، والمستشفيات، وغيرها).
- توليد الطاقة الكهربائية باستغلال طاقة الرياح بقدرة 197 ميغاواط/ ساعة، من خلال مشروع طاقة الرياح في الطّيلة بقدرة 117 ميغاواط/ساعة، ومشروع استغلال طاقة الرياح في معان بالقرب من جامعة الحسين بقدرة 80 ميغاواط/ساعة.
 - تحقق في عام 2017 القفل المالي لبناء أول محطة لتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام الحرق المباشر للصخر الزيتي بقدرة 470 ميغاواط/ساعة، وبكلفة وصلت إلى 2.2 مليار دينار أردني، ومن المتوقع تشغيل المشروع عام 2020.
 - ترشيد استهلاك الطاقة في القطاعات المختلفة، من خلال برنامج القطاع المنزلي، وبرنامج دعم القطاع الصناعي، وبرنامج دعم دور العبادة بالتعاون مع وزارة الأوقاف، وبرنامج دعم الفنادق، وبرنامج تدفئة المدارس الحكومية.

ج. المديونية

- بدأ الأردن في التوجّه نحو التمويل الخارجي منذ قيام المملكة، إذ كان أول قرض خارجي عام 1950 مع بريطانيا التي كانت مصدر الإقراض الوحيد آنذاك، وامتد الإقتراض حتى وصل إلى أكثر من 26 مليار دينار عام 2016 ونسبة (95.1 % من الناتج المحلي الإجمالي).
- ومن التحديات الاقتصادية الأخرى التي تواجه الأردن:
- انخفاض حجم المساعدات الخارجية ولا سيما المساعدات العربية. وانخفاض عائدات إيرادات القطاع السياحي الذي تأثر سلبا بأحداث الربيع العربي.
 - تحمّل أعباء اللجوء السوري (2018-2011)، الذي شكّل ضغطا على الموازنة العامة للدولة، خصوصا في ظلّ عدم التمويل الكامل لخطة الاستجابة للأزمة السورية من المجتمع الدولي.
 - الاستمرار في السياسة المالية القائمة على فرض المزيد من الضرائب.

2. التحديات السياسية: ويتمثل أهمها بـ:

أ. الإرهاب

لقد تعرّض الأردن للإرهاب منذ تأسيس الدولة، ولا زال التهديد قائما، لا سيما وأنّ معظم التّنظيمات الإرهابية أصبحت على حدوده مع كلّ من العراق وسوريا، ولذلك قامت الدولة الأردنية

باتخاذ إجراءات متعددة لمواجهة هذا التحدي تمثلت بما يأتي: على الجانب التشريعي، قامت الحكومة الأردنية عام 2001 بإصدار قانون معدل لقانون العقوبات الأردني، الذي فرض بموجب عقوبات مشددة على أي فعل أو عمل يُعد من وجهة نظر القانون من الأفعال الإرهابية، وتضمن القانون نصوصاً تجرم وتعاقب الأشخاص الذين يشكلون عصابات أو مجموعات بقصد القيام بأعمال إرهابية. وقامت الحكومة في عام 2006 بإقرار قانون منع الإرهاب، الذي عدّ بحد ذاته قانوناً وقائياً واحترائياً. وفي عام 2007 قامت الحكومة الأردنية بإصدار سلسلة من الإجراءات والقوانين لمكافحة غسيل الأموال التي تُعد أحد روافد تمويل الإرهاب. وأقرت الحكومة الأردنية عام 2014 الخطة الوطنية لمواجهة التطرف، التي حددت من خلالها مسؤوليات الوزارات المختلفة في مواجهة خطر التطرف والإرهاب.

أما على الجانب الديني والاجتماعي والاقتصادي، فقد أصدرت الحكومة الأردنية - في سبيل حماية المجتمع من الانجرار إلى الجماعات الإرهابية أو تقديم المساعدة لها أو دعمها - عدداً من الإجراءات منها: إطلاق رسالة عمان عام 2004 التي أكدت على عدد من القضايا المهمة منها محاربة الإرهاب، وقامت الحكومة بإجراءات مختلفة عبر وزاراتها المتعددة لمواجهة آفة الإرهاب، فعلى سبيل المثال قامت وزارة الأوقاف بإعداد خطة مواجهة الفكر المتطرف من خلال تشكيل لجان خاصة لتفعيل الدعوة والإرشاد وبيان صورة الإسلام السمحة، وتوجيه أئمة المساجد إلى إجراء لقاءات توعوية وإرشادية لتحسين الشباب المسلم. من جانبها قامت وزارة التنمية الاجتماعية بمراقبة إجراءات حصول الجمعيات على الدعم الخارجي من حيث: مصدره، ومقداره، وطريقة استلامه، والغاية التي سيُنفق عليها. وقامت وزارة التربية والتعليم في عام 2016 بتعديل بعض المناهج المدرسية لضمان خلوها من أي فكر متطرف قد يحفز الطلبة على الإرهاب. أما وزارة الثقافة فقد قامت بوضع النشاطات الشبابية المتعددة للتعريف بالتطرف ومدى خطورة الإرهاب. ومن جانبها قامت وزارة الاتصالات بمراقبة المواقع التي تبث أفكاراً متطرفة عبر الإنترنت.

أما الجانب الأمني فقد قامت الحكومة بوضع السياسات المتعددة الهادفة إلى تحقيق الأمن، أهمها: تشديد إجراءات إصدار البطاقات الشخصية وجوازات السفر ضمن المعايير الدولية؛ لضمان عدم تزويرها من الجماعات الإرهابية، واتخاذ عدد من الإجراءات التي تسهم في تسهيل عملية تبادل المعلومات ما بين الأجهزة الأمنية الأردنية ونظيراتها في الدول الأخرى. ومن جانب آخر قامت وزارة الداخلية ممثلة بمديرية الأمن العام باتخاذ إجراءات متعددة للإسهام في مكافحة الإرهاب والحد من آثاره، إذ تم الإعلان عن ظاهرة الأكواخ الأمنية المنتشرة في المناطق

المختلفة، وكذلك المحطات الأمنية المنتشرة على الطرق الواصلة بين المدن الأردنية المختلفة، وقامت وزارة الداخلية بوضع خطط جديدة وبرامج لإصلاح نزلاء السجون، لا سيما الجماعات الدينية المتشددة، من خلال عزلهم عن باقي النزلاء؛ لضبط محاولة نشر أفكارهم المتطرفة، والعمل على إعادة تأهيلهم.

ب. الصراع الإقليمي.

إن الأردن وبحكم موقعه الجغرافي، يتأثر تأثراً كبيراً بالأحداث السياسية المحيطة به، وهو أنموذج للدولة الإقليمية الصغيرة المحاطة ببيئة تتسم بقدر كبير من عدم الاستقرار، وهذا يدفعه إلى السعي بجديّة إلى إيجاد حالة من الأمن والاستقرار، والقضاء على أشكال الصراع ومصادره كافة. وتشكل القضية الفلسطينية أهمّ التحديات الإقليمية التي تواجه الدولة الأردنية، وعليه فإنّ الأردنّ يحرص على إيجاد حلّ عادل ونهائيّ يسمح بإقامة الدولة الفلسطينية على التراب الفلسطيني، مع إدراك أنّ مخرجات وصيغ الحلّ على مساس مباشر بمصالح الأردنّ وأمنه.

ومن التحديات كذلك مواجهة الخطر الصهيونيّ الذي اتخذ صوراً متعدّدة منها ما عرف في الأدبيات السياسية بنظرية الوطن البديل، التي تقوم على أساس تهجير الشعب الفلسطيني، وجعل الأردنّ موطناً له، وذلك على الرغم من توقيع اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية، التي اعترفت إسرائيل بموجبها بكيان الدولة الأردنية وسيادتها، وحقّ الشعب الفلسطيني بإقامة دولته على ترابه الوطني.

ومن التحديات الإقليمية أيضاً الأزمة السورية بكل تداعياتها السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتأكيد الأردنّ الدائم أنّ الحل السياسيّ هو السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة السورية.

ومن التحديات الإقليمية كذلك تنامي الدور الإيراني في المنطقة من خلال تعزيز نفوذها في كلّ من العراق وسورياً ولبنان، ومحاولات اختراقها لبعض الدول التي تتواجد بها الطوائف الشيعية، وهو ما بدت آثاره واضحة في اليمن من خلال دعم الحوثيين.

ج. الوحدة الوطنية.

تعدّ الوحدة الوطنية من أهمّ مرتكزات الأمن الوطني، لذلك يحرص الأردنّ على مواجهة هذا التحدي من خلال تعزيز روح المواطنة، واحترام حقوق المواطنة، وتعزيز مبدأ الانتماء والولاء للوطن وقائده.

د - الاستمرار في النهج الديمقراطي والتنمية السياسية.

يرى القائلون على النظام في الأردنّ أنّ مسألة الديمقراطية والتنمية السياسية هي أولوية في أجندته السياسية؛ بهدف إشراك فئات المجتمع كافة في عملية صنع القرار، وفي هذا الجانب

فإنّ الأردنّ يواجه تحديّ تعميق الديمقراطية كنظام حكم، وثقافة سياسية، ومنهج إدارة الصراعات الاجتماعية والسياسية، وحلّ النزاعات بصورة سلمية بما يسهم في تحقيق الأمن الوطنيّ.

3. **التحديات الاجتماعية:** يواجه الأردنّ تحديات اجتماعية متعدّدة انبثقت من جملة التغييرات السياسية والاقتصادية التي تعرّض لها الأردنّ، ومن أهمّ هذه التحديات:

أ. **الفقر.**

- يُعدّ الفقر ظاهرة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، ولا يكاد يخلو منها مجتمع من المجتمعات، ويتمثّل مفهوم الفقر بعدم مقدرة الشخص على توفير الدخل اللازم لتلبية الحاجات الأساسية (الغذاء، والمأوى، والملبس، والتعليم، والصحة، والنقل) التي تمكّنه من أداء عمله بصورة مقبولة. وقد أشارت الدراسات المتعدّدة إلى نوعين من نسب الفقر في الأردنّ وهما:
- **الفقر المطلق،** ويتمثّل بعدم استطاعة المواطن من خلال دخله إشباع الحدّ الأدنى من احتياجاته الأساسية المتمثلة بالغذاء، والسكن، والملبس، والتعليم، والصحة، والمواصلات.
 - **الفقر المُدقّع،** وهو الذي يتمثّل بعدم استطاعة المواطن من خلال دخله إشباع الحاجات الغذائية المتمثلة بعدد معيّن من السعرات الحرارية التي تمكّنه من مواصلة الحياة.

وبناء على آخر بيانات مسح لنفقات ودخل الأسرة في الأردنّ، الذي أجري عام 2010، تمّ احتساب خطّ الفقر المطلق بما قيمته 814 ديناراً للفرد في السنة، وعليه فقد بلغت نسبة الفقر في الأردنّ لعام 2010 (14.4 %)، وتعزى أسباب ارتفاع معدّل الفقر في الأردنّ إلى ما يلي:

انعدام الاستقرار السياسيّ في الدول المجاورة وانعكاساته السلبية على الاقتصاد الأردنيّ، وانخفاض حجم المساعدات العربية والأجنبية، وسياسات التقشّف التي تنتهجها الحكومة نتيجة ارتفاع عجز الموازنة والدين العامّ، وسوء إدارة الموارد، وارتفاع مستوى تكاليف المعيشة، وزيادة الضرائب بشكل مباشر وغير مباشر، ورفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية، وارتفاع معدل البطالة.

إنّ السياسات الاقتصادية الحكومية تؤدّي أحياناً إلى انزلاق فئات سكانية إلى ما دون خطّ الفقر، وتقوم وزارة التنمية الاجتماعية - الجهة المختصة - بالحدّ من ظاهرة الفقر، من خلال صندوق المعونة الوطنية الذي يتولّى إدارة برامج المساعدة الاجتماعية المتعدّدة، وتسعى الحكومة إلى الحدّ من الفقر من خلال استراتيجيات يمولّها المانحون، وتتكون هذه الاستراتيجيات من برامج لتطوير البنى التحتية وإجراءات لتحسين الإنتاجية الهادفة إلى تحفيز الفقراء على تطوير بدائل لكسب الرزق.

ب. إصلاح منظومة القيم الاجتماعية.

تتحدّد من خلال القيم الاجتماعية طبيعة العلاقة بين الفرد والفرد، والفرد والمجتمع، والفرد والدولة، وهذا يتطلب إعادة بناء الثقافة السياسية التي تتمثّل في توجّهات وآراء الأفراد تجاه دورهم السياسي، وتجاه الآخرين، وتجاه نظامهم السياسي، وهذا يتطلب بدوره إعادة النظر في مؤسسات التنشئة السياسية والأدوار التي تقوم بها في مجال التنشئة الوطنية.

4. التحديات البيئية.

لعل أهمّها:

أ. العجز المائي.

يندرج الأردنّ ضمن أفقر عشر دول في العالم في موارده المائية، إذ ينخفض معدّل استهلاك الفرد في هذه الدول عن 1000 م³ سنوياً، ويمثّل هذا الرقم حدّ الفقر العالميّ لحصة الفرد من المياه، مع ملاحظة أنّ حصة المواطن الأردنيّ من المياه لا تتجاوز 100 م³، ويعود ذلك إلى عوامل متعدّدة، أهمّها: محدوديّة الموارد المائية بسبب شحّ الأمطار، وارتفاع كلفة توفير المياه، وتزايد عدد السكّان، والهجرات القسريّة من الدول المجاورة، والاعتماد على مصادر المياه، والاستخراج الجائر للمياه الجوفيّة، فضلاً عن اعتداء إسرائيل على حصّة الأردنّ من مياه نهريّ الأردنّ واليرموك.

ولمواجهة تحديات العجز المائيّ، أنجزت الحكومة المشاريع الاستراتيجية المتعدّدة،

ومنها:

- مشروع جرّ مياه الديسي: إذ تمّ البدء بالتشغيل عام 2014، ويهدف المشروع إلى تزويد عمان والمحافظات الأخرى بكميّات إضافيّة من المياه.
- مشروع الناقل الوطني وإعادة التوزيع: إذ تمّ البدء بالتشغيل عام 2017، ويهدف المشروع إلى نقل المياه من الجنوب مروراً بالوسط وانتهاءً بالشمال، ومن محافظة إلى أخرى عند الحاجة، وقد قدرّت تكاليف المشروع بحوالي 172 مليون دينار، وسيتمّ من خلاله نقل 30 مليون م³ من المياه سنوياً.
- خطة لتوسعة مشروع محطة الخربة السمر لمعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها في الأغراض الزراعيّة، وبتكلفة تصل إلى 200 مليون دولار.
- تطوير وتحديث شبكة الرصد المائيّ.

- خطة تنفيذ مشروع قناة البحرين: من خلال إنشاء قناة تربط بين البحر الأحمر والبحر الميت؛ لتحقيق جملة من الأهداف تخدم الأمن الوطني الأردني من توفير مياه وتوليد طاقة كهربائية.

ب. تلوث الهواء.

يُعدُّ تلوث الهواء أسرع أشكال التلوث البيئي انتشاراً؛ وذلك بفعل حركة الرياح، والأردنّ غيره من الدول يتعرّض لحالات تلوث خطيرة لها انعكاسات سلبية على حياة الإنسان، وسلامة البيئة.

وتتمثّل أهمّ مصادر تلوث الهواء في الأردنّ بثلاثة مصادر، أولها مصادر ثابتة: وهي الصناعات الاستخراجية كالفسفات والإسمنت والأسمدة، والصناعات التحويلية: كمصفاة البترول، ومحطّات توليد الطاقة الكهربائية، وحرّق النفايات الصلبة، ومحطّات معالجة المياه العادمة. ثانيها مصادر متحرّكة: وتشمل وسائل النقل المختلفة. ثالثها مصادر طبيعية: وتشمل العواصف الترابية والحرائق وغيرها.

وفي ظلّ تفاقم مشكلة تلوث الهواء استوجب الأمر اتخاذ إجراءات متعدّدة للحدّ منها، مثل زيادة الاهتمام بكفاءة الاحتراق الداخلي لوقود المركبات، واستخدام وسائل تكنولوجيا حديثة للتخفيف من انبعاث الغازات من المصانع، وزيادة المساحات الخضراء، واتّباع أساليب علمية للتخلّص من النفايات، وتطوير نظام النقل للحدّ من الازدحام المروريّ، وإنشاء المجمّعات الصناعية بعيداً عن المدن.

ج. التصحّر.

يُعدُّ التصحّر من أهمّ التحدّيات البيئية في الأردنّ، إذ تبلغ نسبة الأراضي الصحراوية وشبه الصحراوية حوالي 81% من مساحته، فيما تبلغ نسبة الأراضي المهدّدة بالتصحّر حوالي 16%. وتعود أهمّ أسباب التصحّر في الأردنّ إلى عوامل طبيعية تتمثّل بطبيعة المناخ الجافّ للأردنّ، وهناك عوامل مرتبطة بالأنشطة البشرية ومنها الزحف العمرانيّ العشوائي، وتراجع مساحة الأراضي الحرجية؛ بسبب التحطيب غير المسؤول والرعي الجائر، فضلاً عن الضخّ الجائر للمياه الجوفية.

وكنتيجة لتلك التحدّيات ظهرت الحاجة إلى ضرورة حماية البيئة والحفاظ عليها، فتمّ تأسيس المؤسسة العامة لحماية البيئة، التي أصبحت فيما بعد وزارة البيئة، وبناء على توجيهات ورؤى جلالة الملك وتحقيقاً لرسالة وزارة البيئة، واستناداً إلى الحاجة الماسّة لتحقيق الأمن البيئيّ، تمّ إنشاء الإدارة الملكية لحماية البيئة، التي تولّت مسؤولية ضبط الجرائم البيئية، وحماية الغابات

والتنوع الأحيائي البري والبحري، والحدّ من التلوّث، وحماية المصادر المائية والمحميّات الطبيعية، والمشاركة في نشر الوعي البيئي.

5. التحديات الثقافية

تتمثّل أهميّة الثقافة في أنّها تمنح مجتمعا ما شخصيته المتميّزة، والثقافة الأردنيّة تميزت بأنّها مستمدة من قيم عقيدتنا الإسلاميّة السمحة، ومبادئنا، ونظمنا، وتاريخنا، وتراثنا، وخصوصيّتنا الوطنيّة. وتواجه الثقافة الأردنيّة تحديات متعدّدة منها:

أ. العولمة الثقافيّة: إذ تتّجه ثقافة الدول المتقدّمة نحو تّهميط الثقافات الأخرى، وإدخالها في إطارها الخاص، بالوسائل المختلفة مثل: تقنيّات الاتّصال الحديث، ونشر المفاهيم والفناعات، واستخدام وكالات الأنباء والخبراء والأفلام وغيرها؛ مما يشكّل خطرا على الثقافات الأخرى، وتهديدا لهويّتها الحضاريّة.

ب. ارتفاع نسبة الأميّة الثقافيّة والتكنولوجيّة: فعلى الرغم من ازدياد الجامعات والمدارس ودور العلم ومراكز البحث والتطوير، إلا أنّ الواقع يسجّل ارتفاعا مذهلا في الأميّة الثقافيّة والتكنولوجيّة. ويُقصد بالأميّة الثقافيّة: غياب النظرة الشاملة للكون والإنسان والحياة، وضعف المعرفة العامّة بأحوال المجتمع وتاريخه ومشكلاته، والعجز عن التحليل النقديّ لمشكلاته المتجدّدة واقتراح الحلول المناسبة لها. أما الأميّة التكنولوجيّة فيُقصد بها: ضعف القدرة على مواجهة المشكلات وحلّها بطرق علميّة صحيحة، وضعف المهارات أو غيابها في التعامل مع الآلات والأجهزة الحديثة.

ج. حالة الإحباط التي يعيشها المثقّف تجعله غير قادر على القيام بما تملّيه عليه رسالة الثقافة المتمثّلة بصياغة منظومة فكريّة من القيم الإنسانيّة، وانصرافه إلى البحث عن لقمة العيش في ظلّ أوضاع اقتصاديّة صعبة.

د. ضعف القيم الروحيّة والأخلاقيّة التي تعدّ الأساس في الثقافة العربيّة والإسلاميّة، وأبرز هذه القيم: تكريم الإنسان، قال تعالى (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ)، سورة الإسراء: آية رقم 70، والعدل، لقوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ)، سورة النحل: آية 90، ورَفْعُ الظلم قال تعالى (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ)، سورة آل عمران: آية 57، ومن القيم أيضا المساواة والتسامح والحرية وغيرها الكثير.

هـ. اللغة العربيّة: هي لغتنا الوطنيّة، ولغة التعليم العامّ، ومع ذلك فإنّها تواجه تحديات متعدّدة، منها ما يتعلّق بضعف محتوى المادّة التعليميّة، فضلا عن احتواء هذا المحتوى على أخطاء لغويّة ونحويّة، وعدم عناية المدرّسين باستعمال اللغة الفصيحة أو حتى السليمة مع الطلبة، وإهمال استعمال اللغة العربيّة، وتسَلّل كمّ هائل من المفردات

- الأجنبيّة إليها، ولا شكّ أنّ استمرار هذا الوضع يُضعِفُ اللغة العربيّة ويحوّل دون تطوُّرها ونموّها، الأمر الذي سينعكس سلباً على الثقافة العربيّة.
- و. محدوديّة مشاركة القطاع الخاصّ في تمويل الأنشطة الثقافيّة.
- ويمكن مواجهة تلك التحدّيات من خلال:
- إيجاد ثقافة وطنيّة شاملة بأبعادها العربيّة والإسلاميّة والإنسانيّة، ومقاومة محاولات طمس وتشويه ثقافتنا العربيّة والإسلاميّة.
 - الاهتمام باللغة العربيّة لأنها لغة القرآن، ولغة الخطاب في الجنة، ولغة سيدنا آدم عليه السلام هي الوعاء الذي يحفظ تراث الأُمّة وهويّتها.
 - إعادة صياغة السياسات التربويّة والتعليميّة؛ لمواكبة العصر.
 - استيعاب التدفُّق الثقافيّ العالميّ وإعادة صياغته بما يتفق مع ثقافتنا.

المحور السادس

المجتمع الأردني

إعداد د. إيمان الحسين

أختلف علماء الاجتماع على تعريف محدّد للمجتمع مما أعطى أهمية خاصّة لمفهوم المجتمع، ولكنّ المشترك في تعريف المجتمع أنّه مجموعة أو مجموعات تعيش في موقع جغرافيّ واحد تربط بينها علاقات اجتماعية و دينية وتشارك في ثقافة مشتركة.

معنى ذلك أنّ هناك مقوّمات أساسيّة للمجتمع منها:

1. مجموعة من الناس يشعرون بأنهم يكوّنون وحدة واحدة ولها أهداف ومصالح مشتركة.
2. نطاق جغرافيّ يجمع أفراد المجتمع و جماعاته، فالتضاريس وطبيعة الأرض كالأراضي الزراعية أو الصحراء أو الجبال أو الثروات الطبيعية كلّها تؤثر في حياة الانسان .
(مثال : تنوع التضاريس في الأردنّ وأثرها على طبيعة حياة السكّان)
3. وجود نظام يسمح لأعضاء المجتمع بالتعبير عن آرائهم.
4. العادات والتقاليد والقيم والأعراف التي تحكم وتوجّه سلوكيّات الأفراد وتشكّل ثقافة المجتمع وتحدّد هويته.

إنّ التعريف أنّف الذكر يمكن عدّه تعريفاً أساسيّاً لمفهوم المجتمع، في حين أنّ بناء المجتمع المدنيّ يعني تعميق الديمقراطية وتفعيل سلطة القانون، لذلك فإنّ المجتمع المدنيّ عبارة عن مجموعة من البنى السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والقانونيّة والثقافيّة. وعليه فإنّ المجتمع المدنيّ يتكوّن من المؤسسات الإنتاجية والدينية والتعليمية والنقابات بأنواعها والأحزاب والاتحادات وغيرها .

خصائص المجتمع الاردني

يعدّ المجتمع الأردنيّ مجتمعاً متجانساً على الرغم من الهجرات القسريّة المتتالية على الأردنّ، التي أثّرت على التركيب الديموغرافيّ للأردنّ، وأكسبته شخصيّة متميزة نتيجة الاختلاط والتزاوج القديم والحديث بين اعراق ومنابت شتّى .

ويشكّل العرب المسلمون الغالبية العظمى من السكّان، فضلاً عن المسيحيّين العرب والأرمن، وكذلك الشركس والشيشان، الذين هاجروا من بلاد القفقاس ؛ من أجل الحفاظ على دينهم الإسلاميّ بعد أنّ تمّ إحتلال بلادهم من قوات روسيا القيصريّة، واستوطنوا بعض بلدان الوطن العربيّ منها الأردنّ. أمّا باقي السكّان فيتشكّل من أجناس أخرى كالدروز والنور وآخرين فتميّز المجتمع الأردنيّ بالتنوّع.

وكفل النظام السياسيّ والاجتماعيّ للجميع الحرية الاجتماعيّة والدينيّة عقيدة وممارسة؛ مما ساعدهم في الحفاظ على خصوصيّتهم والتفرّد في بعض الطقوس والعادات والتقاليد.

وللعشائريّة دور في المجتمع الأردنيّ كوحدات تنظيميّة اجتماعيّة في ظلّ ضعف منظمات المجتمع المدنيّ . للأحزاب دور مهمّ في مسيرة المجتمع الأردنيّ، سياسيّاً واجتماعيّاً واقتصاديّاً وثقافيّاً .

ونظراً لأنّ الرابطة القبليّة هي الأقوى، فقد شكّلت التقاليد والعادات والقيم الحياتيّة بناءً عليها تلك التي توجّه سلوك الأفراد وتشكّل ثقافتهم نتيجة تعايش بعضهم مع بعض لفترات طويلة، وبالتالي فللمجتمع الأردنيّ عاداته وتقاليده الاجتماعيّة الموروثة التي أسهمت في تشكيل هويته وميّزته عن المجتمعات الأخرى .

وعلى الرغم من أن معظم أفراد المجتمعات يستخدمون العادات والتقاليد كمصطلح واحد، إلا أن هناك إختلافاً بينهما؛ فمثلاً يتم تعريف العادات الاجتماعية على أنها أفعال تتم ممارستها بصورة متكررة يفرضها المجتمع على أفرادها، وقد تمّ توارثها من جيل إلى جيل ، ومن هذه العادات ما هو الإيجابي ومنها ما هو السلبي ، فمن العادات الإيجابية في المجتمع الأردني، حسن الضيافة والتكافل الاجتماعي وغيرها.

أما بعض العادات السلبية التي تمّ توارثها ، إطلاق العيارات النارية والمبالغة في الأفراح والأتراح وغيرها، ويمكن للتربية أن تعمل على تنقية العادات والموروثات الثقافية السلبية . كما أنّ للعولمة، وللتكنولوجيا الحديثة، وللأوضاع الاقتصادية، أثراً كبيراً في إحداث التغيير السريع في العادات الإيجابية منها والسلبيّة .

فيما يمكن تعريف التقاليد بأنها موروث ثقافي تمّ توارثه عبر الأجيال وأصبح كالمراجع القديمة التي نحفظ بها ونعتزّ بها وترسّخت وتحوّلت إلى ممارسات اجتماعيّة لها مكانة القداسة لأنها تحفظ هوية الجماعة، لذلك من الصعب تغييرها، ونحن نعود إليها عند الحاجة .

ونظراً للتطوّرات العلميّة والتكنولوجيّة والعولمة التي أدّت إلى التأثير السريع على الثقافات، وتوسّع الفجوة بين الأجيال، فقد أصبح الآباء مضطرين أحياناً إلى تبرير تصرفاتهم للأبناء تحت مسمّى العادات والتقاليد، حيث إن كثيراً من الممارسات تصدّر دون وعي، نتيجة نشأتهم الاجتماعية، وعليه فإنّ بعض الأبناء لا يتقبّلون بعض العادات والتقاليد السامية؛ بحجة الانفتاح التكنولوجي، والتواصل مع الآخرين، علماً أن الإنفتاح على العالم لا يمكن أن يخالف العادات والتقاليد الإيجابية في شيء، وبالتالي فإنّه من الضروري أن يكون الفرد قادراً على التواصل مع الحداثة والربط مع القدم بدون أن يضرّ أو يقلّل من ذاته أو من شأن أسرته أو مجتمعه أو يصدر

عنه أيّ فعل يسيء إلى المعتقدات السائدة، ويجعله ينحرف عن المسار الذي يُفترض أن يسير عليه مدى الحياة.

ولكلّ طبقة في المجتمع تقاليدها الخاصّة، كالأحتفالات في المناسبات الاجتماعيّة والجاهات والمهور وغيرها .

أما القيم فهي التي توجّه سلوك الإنسان وتنظّم علاقاته بالآخرين ومن أبرز القيم الاجتماعية في الأردنّ الكرم، والتسامح، والتعاون وغيرها .

العُرف لغة : ما تعارف عليه الناس في عاداتهم ومعاملاتهم واصطلاحاً: هو ما اعتاده الناس، وساروا عليه من فعل شاع بينهم، أو لفظ تعارفوا إطلاقه على معنى خاص لم يوضع له في اللغة، ولا يتبادر غيره عند سماع ذلك اللفظ. فالعُرف: ما يعرفه الناس كلهم، وبالتالي فالأعراف قد تصبح تشريعات؛ لأنها تحكم المجتمع، والعُرف في مجتمعنا أحياناً أقوى من القانون، كالجلوة مثلاً .

ونتيجة للتطورات السياسية والاقتصادية وتغيير التركيب البنائي للمجتمع والعولمة فمن الطبيعي أن ينشأ صراع قيمي بين القيم السائدة والقيم الجديدة (كالاختلاط مثلاً أو تعليم الإناث وعمل المرأة)، مما أثّر في الأخلاق والسلوكيات .

المجتمع الأردنيّ

أولاً: السكّان في الأردنّ وفقاً لأماكن سكّانهم

أ.سكّان البادية الأردنيّة

وهم البدو، ويقسمون إلى بدو الشمال، وبدو الوسط وبدو الجنوب ، ويتبعون إداريا إلى المحافظات الآتية (المفرق، واربد ، والعاصمة، ومادبا، والطفيلة، والكرك، ومعان ، والعقبة).

ولسكان البادية لهجة تميزهم عن غيرهم، ويتمسكون بالعادات والتقاليد البدوية الأصيلة.

لقد اعتمد البدو سابقا في معيشتهم على تربية الأغنام والإبل فقط ، إلا أنه منذ نهاية الستينيات من القرن العشرين، ظهرت مهن جديدة وأنماط عمل تتمثل بالوظائف الحكومية والخدمة العسكرية والخدمات والإعتماد على الدخل الثابت، نتيجة لتطور وسائل المواصلات والاتصال وربط القرى والتجمعات السكانية البدوية مع بعضها البعض وانتشار الطرق الزراعية وانتشار التعليم ، وتجهيز المدارس، ووصول الخدمات الحكومية ومدّها بخدمات الماء والكهرباء .

ب. سكان الريف

وهم الذين يقطنون القرى والأرياف، حيث اعتمدوا سابقا في معيشتهم على الزراعة وتربية الماشية فقط، إلا أنه نتيجة للتطورات التنموية وتوفير جميع الخدمات، أصبح سكان الريف يعملون في المجالات كافة ، علما أنّ هناك نسبة كبيرة من سكان الريف هاجروا ولا زالوا يهاجرون إلى المدن؛ طلبا للعلم والعمل من أجل تحسين ظروفهم المعيشية.

كما نجد أن بعض القرى أصبحت متّصلة مع المدن الرئيسية، وأصبحت بعض الخدمات في عدد من القرى القريبة من المدن تضاهي الخدمات الموجودة في المدينة.

ج. سكان المدن

وهم الحضر، حيث يشكّلون النسبة الأكبر من سكان الأردن ، ويقطنون المدن الأردنية مثل (عمان، والسلط، واربد، ومادبا، والعقبة، وجرش، وعجلون، والكرك، والزرقاء، والطفيلة، والمفرق، والرمثا، والرصيفة، وغيرها من المدن الأردنية).

وتُعدّ المدن مناطق جاذبة للسكان نتيجة لتركز الخدمات والنشاطات الاقتصادية والسياسية والإدارية فيها. إلا أنّه في السنوات الأخيرة فإنّ الفجوة في الخدمات بين المدن والريف والبادية قد تقلّصت كما ذكرنا انفاً.

ثانياً : السكان في الأردنّ وفقاً لأنواع التركيب السكانيّ وحجمه

وفقاً لتعداد السكان والمساكن الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة عام 2015، بلغ إجماليّ السكان الذين تمّ عدّهم فعلاً 9,531,712 نسمة ، (نسبة السكان الأردنيين 69.4%، بينما تبلغ نسبة غير الأردنيين حوالي 30% من إجماليّ السكان ، نصفهم تقريباً من السوريين و يبلغ 1.3 مليون نسمة بينما يبلغ عدد المصريين حوالي 660 ألفاً نسمة) ،

وذلك يعني أنّ عدد سكان المملكة الأردنية منذ ستينيات القرن العشرين، قد تضاعف أكثر من عشرمرات خلال خمسة وخمسون عاماً. وكانت الزيادة الأكبر خلال العقد الماضي، وخصوصاً منذ عام 2011، فقد بلغ معدّل النموّ السكانيّ في الأردنّ خلال الفترة من عام 2004 حتى عام 2015 حوالي 5.3% سنوياً. ويعود هذا الارتفاع في المعدل إلى الهجرات القسريّة واللجوء للمملكة، حيث كان معدّل النموّ السنويّ للأردنيين 3.1% سنوياً مقابل 18% لغير الأردنيين. وبلغ متوسط حجم الأسرة 4,82 فرداً، وبمقارنة متوسط حجم الأسرة بالتعدادات آنفة الذكر، يتبين أنّ حجم الأسرة أستمّر بالإنخفاض التدريجيّ خلال العقود الأربعة الأخيرة.

وحول توزيع السكان حسب المحافظات بناء على تعداد عام 2015 فقد تجاوز عدد السكان في محافظة العاصمة أربعة ملايين نسمة؛ ويعود ذلك إلى أنّ العاصمة تُعدّ المحافظة الأكثر جذباً للأردنيين وللقادمين إلى المملكة من غير الأردنيين. وكذلك فقد ارتفع نصيب المحافظات

المستقبل لغير الأردنيين وخصوصاً اللاجئين السوريين مثل: إربد والمفرق، وذلك على حساب المحافظات التي لم تستقبل أعداداً كبيرة.

ثالثاً: السكّان والتنمية

إن عدد السكّان والخصائص السكانية والاقتصادية ومعدّلات النمو السكاني والتوزيع الجغرافي لهم يؤثر في إمكانات التنمية بشكل عام، وعلى فرص تحسين نوعية الحياة، والحدّ من الفقر؛ وذلك لأنّ العلاقة بين السكّان والتنمية علاقة تفاعلية. فالزيادة السكانية غير المدروسة تؤدي إلى ضعف التنمية وزيادة معدلات الفقر وذلك إن لم يكن هناك إستثمار وتوظيف الموارد البشرية بالشكل الصحيح.

لقد شهدت المملكة تغييراتٍ جوهريّة منذ منتصف القرن الماضي في الجوانب المجتمعية كافة، وخصوصاً في الجوانب الديموغرافية، مما أدى إلى انتقال المجتمع السكاني في الأردنّ من مستويات الإنجاب المرتفعة إلى مستويات أقل ارتفاعاً، شكّلت في مجموعها مؤشراً نحو الاقتراب من الدّخول في مرحلة الانتقال الديموغرافي وما يترتب على ذلك من "فرصة سكانية" تتميز بالانخفاض في نسبة الأطفال دون سن 15 من عدد السكّان، وتزايد كبير في نسبة السكّان في الأعمار المنتجة.

إنّ التغيّرات السكانية في المجتمعات تكون نتيجة تأثير ثلاثة عوامل هي: الإنجاب والوفيات والهجرة. فالتغيّر الطبيعي للسكّان يتمثّل بالفرق بين المواليد والوفيات. أما وكما هو الحال في الأردنّ فالهجرة تؤدي دوراً حاسماً في النمو السكاني كبقية الدول المستقبلية للمهاجرين.

وبالتالي فإنّ النمو السكاني = التغيّر الطبيعي (المواليد - الوفيات) + (صافي الهجرة).

عناصر النمو السكاني

1. الإنجاب

يُعرف الإنجاب بأنه: قدرة الزوجين على إنجاب أطفال أحياء. وله الدور الأكبر في التغير السكاني في الأردن، ونتيجة للانخفاض المتواصل الذي شهده معدل الإنجاب الكلي خلال الفترة الزمنية من عام 1976 – الى عام 2012، إنخفض معدل الإنجاب من (5.3) طفلاً للمرأة في عام 1976 إلى (4.7) طفلاً للمرأة في عام 2012، أما حجم الأسرة الأردنية فقد انخفض من (6.7) عام 1979 إلى حوالي (4.82) وفقاً للتعداد السكاني 2015.

وقد أسهم في انخفاض مستويات الإنجاب للأردنيين ما يأتي:

أولاً: ارتفاع السن عند الزواج الأول؛ وذلك يعود إلى ارتفاع نسبة التعليم، وارتفاع تكاليف الزواج وغيرها. ووفقاً للتعداد السكاني لعام 2015 فقد بلغ متوسط العمر الذي يتزوج عنده الأردنيون (25.5) سنة للذكور، مقابل (21.5) سنة للإناث.

ويشير التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015 إلى متوسط عمر العزوبية في الأردن وهو مؤشر خاص للذين تزوجوا، حيث تشير النتائج إلى أن الذكور يقضون في المتوسط (32.7) سنة في العزوبية قبل أن يتزوجوا، في حين أن الإناث يقضين (27.7) سنة قبل أن يتزوجن. (المصدر: دائرة الإحصاءات العامة التعداد العام للسكان لعام 2015).

ثانياً: الاهتمام والتركيز على برامج ووسائل تنظيم الأسرة.

وبالتالي فإن السبب في الانخفاض الملموس في معدل الإنجاب الكلي في الأردن يعود إلى: ارتفاع المستوى التعليمي للإناث، وزيادة نسبة مشاركتهن في النشاط الاقتصادي، فضلاً عن ارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول.

ومن الطبيعي أن الانخفاض في معدلات الإنجاب سيؤدي إلى تغيير في التركيب العمري للسكان وما يتصل به من تداعيات كانهخفاض نسبة الإعالة العمرية والاقتصادية، وسيؤدي على المدى البعيد إلى ظهور ظاهرة التعمّر للسكان، مما سيتطلب إجراء تعديلات مستمرة على السياسات والبرامج والخدمات للفئات العمرية كلها.

2. الوفيات

بلغ توقّع الحياة للإناث على المستوى الوطني (76.7) سنة مقابل (72.7) سنة للذكور أي بزيادة مقدارها اربع سنوات لصالح الإناث.

وسجلت محافظة البلقاء ومحافظة عجلون أعلى توقّع للحياة للذكور في الأردن، حيث بلغ (73.5) سنة للفرد، تلتها محافظة الزرقاء بتوقّع حياة بلغ (73) سنة للفرد. وفي المقابل، سجلت محافظة الطفيلة ومحافظة مادبا أدنى قيم لتوقّع الحياة للذكور وبلغت (70.4) سنة للفرد و(70.6) سنة للفرد للمحافظتين على التوالي. (تقرير المجلس الأعلى للسكان لعام 2014).

إنّ التباين في العمر المتوقّع عند الولادة بين المحافظات مؤشّر على التباين في الخدمات الصحيّة وغيرها، وهذا يتطلّب من متّخذي القرار وراسمي السياسات إعادة النظر في توزيع الخدمات وتحقيق العدالة بين المحافظات .

3. الهجرة

شهد الأردنّ قدوم موجات متلاحقة من الهجرات القسريّة نتيجة للصراعات السياسيّة التي شهدتها المنطقة في القرن الماضي، واستقبل الأردنّ أعداداً كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين نتيجة الحرب العربيّة - الإسرائيليّة في عام 1948 وأعداداً كبيرة من النازحين من الضفّة الغربيّة للأردنّ في عام 1967. وشهد الأردنّ قدوم هجرات قسريّة من لبنان في عام 1975؛ نتيجة للحرب الأهليّة آنذاك. ومع بداية عقد التسعينيات، تدفّقت أعداد كبيرة من المهاجرين العراقيين

إلى الأردنّ في عام 1990؛ نتيجةً لنشوب أزمة الخليج الثانية، والحرب التي تلتها في عام 1991. وتجدد تدفق المهاجرين العراقيين إلى الأردنّ إثر حرب عام 2003، وأشارت مصادر البيانات إلى أنّ عددهم قد فاق نصف مليون مهاجر. وأدّت الأحداث التي تشهدها سوريا منذ عام 2011 إلى قدوم موجاتٍ متلاحقة ومستمرة من اللاجئين، معظمهم من النساء والأطفال، وتُقدّر أعداد السوريين المقيمين في الأردن حالياً (1,265,514) مليون نسمة (التعداد العام للسكان والمساكن 2015)، وبالتالي فقد فرضت الحالة السوريّة واقعاً ديموغرافياً على الأردنّ سيكون له تأثير كبير على سيناريو التحوّل الديموغرافيّ والانتفاع من عوائد الفرصة السكانيّة.

(وتظهر الفرصة السكانية عندما يبدأ معدل نموّ الفئة السكانية في أعمار القوى البشرية الأفراد في الأعمار 15- 64 سنة بالتفوق بشكلٍ كبيرٍ على معدل نموّ فئة المعالين في الأعمار دون الخامسة عشرة و(65) سنة فأكثر).

إنّ التغيير الديموغرافي الناتج عن اللجوء أثر وسيؤثر بشكل كبير في المجتمع الأردنيّ اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً، كما سيكون له أثر كبير في ارتفاع نسبة الإعالة، وازدياد نسب الفقر والبطالة؛ مما سيؤدّي إلى ارتفاع العنف والجرائم؛ وبالتالي التأثير على الأمن الاجتماعيّ والسياسيّ فضلاً عن الضغط على الخدمات الصحيّة والتعليميّة وغيرها.

الجريمة في المجتمع الأردنيّ

الجريمة لا تحدث في الأردنّ إلا نادراً، فقد كان المجتمع الأردنيّ بسيطاً تحكمه قيم الصدق والأمانة والنخوة والأستقامة وغيرها من القيم التي تحكم السلوك والمستمدّة من تعاليم الشريعة الإسلاميّة والقيم العربيّة المتوارثة.

إلا أنّ التطوّرات السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة التي حدثت على المستويين العالمي والاقليمي وتدفع اللاجئين، وارتفاع مستوى الفقر والبطالة، وارتفاع مستوى المعيشة وغيرها من

الأسباب التي أدت إلى إزدياد جرائم نادرا ما كانت تحدث وكذلك إلى ظهور جرائم لم تكن موجودة أصلا في المجتمع الأردني. كجرائم القتل والنصب والاحتيال والسرقة والإغصاب وكذلك الإتجار وتعاطي المخدرات فضلا عن الجرائم الالكترونية.

اولا- المخدرات

بدأت ظاهرة انتشار المخدرات تشكّل قلقا للمجتمع الأردني في أنحاء المملكة كافة؛ وذلك لأن المخدرات بأنواعها كافة من أخطر الآفات التي يمكن أن تدمر المجتمع ، وتعرف بأنها (كل مادة تحتوي على عناصر منومة أو مسكّنة أو مفعّرة أو منشّطة، التي إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية المعدة لها؛ فإنها يمكن أن تُصيب الجسم بالفتور والخمول وتُشلّ نشاطه وتُصيب الجهاز العصبي المركزي والجهاز التنفسي والجهاز الدوري بالأمراض المزمنة، ويمكن أن تؤدي إلى حالة من التعوّد أو ما يسمى "الإدمان" مسببة أضرارا، وقد تكون مادة نباتيّة أو مصنّعة).

إنّ انتشار المخدرات وتفشيها له آثار مدمرة وخطيرة على كلّ من الفرد والمجتمع في مناحي الحياة كافة: كالاقتصادية والاجتماعية والامنية والسياسية، حيث إنّ النسبة الأكبر من المتعاطين هم من فئة الشباب، وهي الفئة التي يعتمد عليها بناء المجتمعات وتقدمها .

أ. آثار انتشار المخدرات :

1. انتشار العنف بأنواعه كافة سواء العنف المجتمعيّ أم الجامعيّ أم الأسريّ التي قد تؤدي إلى القتل أحيانا.
2. انتشار الفساد والفوضى.
3. انتشار جميع أنواع الجرائم: كالسرقة والنصب والاحتيال والقتل والاعتداءات بأشكالها كافة.
4. هدر مال الدولة بالإنفاق على كوادرا الأمن لمكافحة انتشار المخدرات وكذلك كلفة علاج الإدمان وآثاره، فضلا عن مكافحة المروجين للمخدرات.

5. تعريض حياة رجال الأمن العام والمواطنين للخطر خلال عمليات المداهمة والمتابعة لمروجي المخدرات وتجّاره.

6. التأثير على الناتج الاقتصادي نتيجة لتدني إنتاج الفرد المتعاطي.

7. غياب الأمن الاجتماعي.

8. غياب الأمن الاقتصادي والاجتماعي للأسرة ، وغيرها من الآثار السلبية سواء على الفرد أم الأسرة أم المجتمع.

ب. أسباب انتشار المخدرات وتعاطيها :

بدأت الدولة تشعر بخطر انتشار المخدرات، علماً أنّه ولوقت قريب كان الأردنّ يُعدّ ممراً للمخدرات وليس مستقراً لها. وبالتالي فإنّ دائرة مكافحة المخدرات وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والجامعات والمدارس وغيرها من المؤسسات، قامت بالبحث عن أسباب تعاطيها وانتشارها بين فئات المجتمع في معظم مناطق المملكة ، وذلك من أجل منع استفحالها بين أفراد المجتمع. ومن أجل تحقيق ذلك عملت على التعرف إلى أسباب الإتيان والترويج والتعاطي، من أجل تحقيق القضاء على مشكلة المخدرات.

وقد تبين أن من أسباب انتشار الإتيان والترويج للمخدرات ما يأتي:

1. تحقيق الثروة للتجار الكبار بالربح السريع .

2. سيطرة تجار المخدرات على بعض المناطق بتهديد أهلها في حال تواصلهم مع الجهات الأمنية.

3. بهدف كسب المال من أجل العيش نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة.

4. غياب العقوبات القانونية الرادعة كإعدام تجار المخدرات، أسهم في انتشار المخدرات.

5. غياب الرقابة الفعّالة على الأماكن العامة كالمقاهي وصالونات الحلاقة الرجالية والنسائية، والأندية الرياضية، ومحطات الحافلات، والحدائق العامة، والأندية الليلية وغيرها من المناطق العامة التي تُعدّ ملاذًا لتعاطي المخدرات .

6. تعاون وتواطؤ بعض المسؤولين في متابعة التجار وعدم تطبيق القانون عليهم .

7. تصنيع أنواع متعدّدة من المخدرات وزراعة بعضها شجّع انتشارها في فترة وجيزة .

إن انتشار التعاطي في معظم المناطق وبين معظم فئات المجتمع، الشباب والاطفال وكذلك الأغنياء والفقراء، والمتعلمين والأميين؛ إنما يعود الى عدة أسباب أهمها ما يأتي:

- 1- توفير المخدرات بأسعار زهيدة مما يساعد على الحصول عليها .
- 2- الفضول وحب الاستطلاع وإلحاح الأصدقاء أهم حافز على التجربة.
- 3- التحدي السلبي بين الشباب من خلال الضغط النفسي (لو كنت رجلاً لجربت) .
- 4- الفراغ لدى الشباب.
- 5- البطالة ، التي تُعدّ أحد العوامل التي تؤدي إلى إحباط الشباب.
- 6- الفقر، إذ يعتقد الفقير أنه يتناوله المخدرات يهرب من الواقع في حين أنه يؤزّم المشكلة.
- 7- سوء التربية، وغياب الدور الرقابي والتربوي للأسرة وللمؤسسات التربوية.
- 8- عدم وعي الأهل وجهلهم بكيفية التعرف إلى المؤشرات الأولية التي تدلّ على وقوع أبنائهم فريسة للمخدرات.
- 9- التفكك الأسري.
- 10- غياب الوازع الديني.
- 11- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الشباب والمؤسسات الشبابية.
- 12- سوء استخدام وسائل التكنولوجيا.

ثانياً: العنف

أصبح العنف ظاهرة بشرية تشكّل تحدّياً للعالم يستوجب الدراسة والاهتمام مع العلم أنّ العنف بدأ منذ بدء البشرية، وذلك بقتل هابيل لأخيه قابيل، وبحسب منظّمة الصّحة العالميّة، فإنّ العنف بأنواعه شتّى يتسبب بوفاة ما يزيدُ على مليون وربع مليون نسمةٍ في أنحاء العالم جميعها سنوياً، فضلاً عن الإصابات والإعاقات؛ وبالتالي فإنّه سينتج عن ذلك معاناة قد تكون جسديّة، وجنسيّة، ونفسيّة، وإنجابيّة، وهذا سيؤدّي الى وجود أعباء على الدول .

ويمكن تعريف العنف لغةً: بأنّه الشدّة والقسوة، والعنف اصطلاحاً الشدّة والقسوة ونزع الرّفق، وهوكّل تصرّفٍ أو سلوك يُقصد به إلحاق الأذى بالآخرين، سواءً جسمياً أم نفسياً أم جنسياً أم إهانة أم إهمالاً أم استهزاء أم سخرية أم إجباراً أم تسلّطاً وإظهار قوّة أو سيطرة على الموارد أو إسماع كلماتٍ بذيئةٍ أو خادشةٍ أو مؤلمةٍ.

ويمكن تعريف العنف بأنّه أيّ سلوكٍ يتضمّن تهديداً أو استخداماً مُتعمّداً للقوّة الجسديّة ضدّ الآخر مهما كانت صفته سواءً أكان فرداً أم طائفةً أم جماعة، وقد ينشُج عن هذا السلوك أو الممارسة قتلٌ أو صدمةٌ نفسيّةٌ أو حرمانٌ أو تأخّرٌ في النّمـو. فللعنف تعريفات عدّة تصبّ جميعها بإلحاق أذى بالآخر أو الآخرين .

أنواع العنف وفقاً لمكان حدوثه:

أولاً: العنف الأسريّ

يمكن تعريف العنف الأسريّ بأنّه أيّ تصرّف يتّسم بالعدوانية يقوم به أحد أفراد الأسرة ضد فرد من أفرادها؛ وذلك بهدف إلحاق الأذى، والسيطرة، والإخضاع بصورة إجباريّة.

والعنف الأسريّ بأشكال كافة سواء الضرب أم الإهمال أم التحقير أم السيطرة على الموارد له آثار نفسية سلبية تنعكس على الروابط الأسرية وعلى مستقبل أفراد الأسرة وبالتالي على المجتمع .

ومن أسباب العنف الأسريّ :

1. غياب الوازع الدينيّ وكذلك التفسير الخاطئ للدين.
2. الفقر.
3. البطالة.
4. النشأة في أسرة يسودها العنف.
5. غياب التكافؤ بين الزوجين.
6. تعاطي المخدرات والكحول.
7. أسباب سياسية، فالظلم والقمع سيؤثران نفسيا في الفرد مما ينعكس على الأسرة.
8. التمييز بين أفراد الأسرة، سواء بين الذكور وبين الاناث أم تفضيل أحد الأبناء أم تفضيل أي فرد على الأفراد الآخرين .

ويمكن الحدّ من العنف الأسريّ بالابتعاد عن الأسباب التي تؤدي إلى إيذاء مباشر أو غير مباشر، كما أنّ للرقابة الذاتية على التصرفات ومحاسبة الذات سيحدّ من العنف الأسريّ، فضلا عن التركيز على التربية الدينية ونشر الوعي في الوسائل الإعلامية كافة وغيرها لما للعنف الأسريّ من آثار سلبية على المجتمع.

ثانيا :العنف الجامعيّ

إنّ سلوك الطالب في الجامعة يعكس البيئة الاجتماعية التي نشأ فيها وكذلك البيئة الأسرية التي تربى فيها ، وإننا نجد أنّ العنف في الجامعات قد انتشر بصورة كبيرة ، حتى كاد أن يصبح ظاهرة، إلا أنّ معرفة الأسباب وتفعيل القانون أدّى إلى الحدّ من العنف في الجامعات.

إنّ العنف الجامعيّ من أهمّ المشكلات التي يواجهها الطلبة في الجامعة، ويعدّ العنف الجامعيّ من السلوكيات العدوانية والمتطرفة؛ ومن هذه السلوكيات: الضرب، والشتم والقذف، والمشاجرات، والتعدّي على ممتلكات الجامعة وإتلافها والتحرش .

أسباب حدوث العنف في الجامعات

1. أسباب اجتماعية منها : التعصّب القبليّ ، ونتائج الانتخابات، وعلاقة الفرد بأهله وجيرانه، والمواقف والمشكلات التي يواجهها الطالب ويعجز عن حلها .
2. أسباب أكاديمية منها: تدنيّ تحصيل الطالب الأكاديمي يؤدّي إلى إحباطه وينعكس ذلك سلباً على سلوكه تجاه الآخرين أو تجاه ممتلكات الجامعة .
3. الفراغ منها: إن تدنيّ النشاطات النوعية في الجامعات ينعكس سلباً على كفاية قضاء الطالب لوقت فراغه.

ويمكن الحدّ من العنف الجامعيّ ، بعقد برامج توعوية وتدريبية في الجامعات، وإشراك الطلبة في النشاطات جميعها وكذلك إعطاؤهم الحق في إختيار نشاطاتهم، كما أنّ تفعيل القانون في معاقبة المتسبّب في المشاجرات سيحدّ من العنف الجامعيّ.

ثالثاً : العنف المدرسيّ

يُقصد بالعنف المدرسيّ بأنّه أي سلوك قد يؤدي إلى إيذاء جسديّ أو نفسيّ أو ماديّ داخل الوسط المدرسيّ، ومن الممكن أن يكون العنف المدرسيّ بين الطلبة ذاتهم أو موجّهاً من المعلم نحو الطلبة أو من الإدارة نحو الطالب أو المعلم أو أي فرد داخل المدرسة.

أشكال العنف المدرسي

1. الإهانة والتوبيخ.

2. المشاجرات بين الطلبة.

3. الاعتداء على المرافق، وتخريب الممتلكات العامة.

4. الاعتداءات الجنسية.

5. الترويج للتدخين والمخدرات والمؤثرات العقلية.

أسباب العنف المدرسي

1. عدم معرفة الاحتياجات الطلابية المعنوية والمادية، وعدم معرفة الفروق الفردية بينهم .

2. ضعف شخصية المعلم .

3. تدني مهارات الاتصال والتواصل لدى المعلمين، وتدني خبرتهم بأساليب التواصل مع

الطلبة؛ مما يجعلهم يلجأون للعنف وبالتالي إيقاع العقوبات بحقهم .

4. افتقار المدرسة الى المرافق العامة، وعدم وجود بيئة مدرسية آمنة.

رابعا: العنف المجتمعي

يمكن تعريف العنف المجتمعي بأنه سلوك يؤدي إلى إيذاء أو انتهاك لحقوق الإنسان؛ مما يؤدي إلى إحداث خلل ما في المجتمع، وقد يكون هذا الإيذاء في المدارس أو في الجامعات أو في الشوارع أو أماكن العمل، أو في الحقائق أو غيرها، وكذلك العنف الاقتصادي والسياسي والقانوني، لذا فإن العنف المجتمعي يُعدّ خطيرا لأنه يخلّ في أمن المجتمع .

وقد انتشر في الآونة الأخيرة بعض من أشكال العنف التي تُعدّ غريبة على مجتمعنا، كالسلب والنهب والتحرّش في الشارع والسرقة والرشوة وغيرها من مظاهر العنف المجتمعي.

أسباب العنف المجتمعي

1. أسباب اقتصادية: كارتفاع مستوى المعيشة والفقر والبطالة.

2. أسباب اجتماعية: كغياب العدالة والمساواة.

3. أسباب سياسية: كفشل تطوير الحياة السياسية ووجود ديمقراطية منقوصة.

4. أسباب قانونية: كعدم الوعي القانوني.

أهم الوسائل لمواجهة العنف المجتمعي

1. إجراء بحوث علمية حول العنف والأخذ بتوصياتها.

2. إعطاء الإعلام دوراً فاعلاً في التوعية، من خلال برامج هادفة في مناحي الحياة كافة.

3. القضاء على الوساطة والمحسوبية.

4. تعديل القوانين النازمة للحياة السياسية.

5. ضمان انتخابات نزيهة.

6. القضاء على الفساد.

7. تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد وبين المحافظات.

8. ضمان سيادة القانون.

فضلا عن العديد من المقترحات المتعددة كحل مشكلتي الفقر والبطالة لضمان العيش

الكريم للمواطنين جميعا على حد سواء، وبذلك سيتم القضاء على العنف المجتمعي .

أنواع العنف وفقا للمعنف

1. العنف ضد المرأة .

2. العنف ضد الأطفال .

3. العنف ضدّ المسنين .

4. العنف ضدّ الرجل .

يمكن التأكيد أنّ جميع أشكال العنف الممارسة ضد أيّ فرد ستؤدّي إلى عنف نفسيّ، وأن أيّ عنف يقع على أيّ فرد سواء أكان عنفا جسديا أم إجتماعيا أم غيره سيكلّف الدولة مادّيّا بشكل مباشر أو غير مباشر.

وقد صادق الأردنّ على الاتفاقيّات الدوليّة المتعدّدة كاتفاقيّة حقوق الطفل واتفاقيّة القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة كلّها.

الأسرة الأردنيّة

تُعدّ الأسرة إحدى أهم المؤسسات التربويّة، حيث إنّ لها الدور الأكبر في بناء شخصيّة الفرد منذ طفولته، وكذلك في بناء المنظومة القيميّة لديه، وإعداده كمواطن صالح مُنتمٍ لأسرته ووطنه

وللأسرة في المجتمع الأردنيّ نوعان هما :

1. الأسرة الممتدّة.

2. الأسرة النوويّة.

فالأسرة الممتدّة كانت ولا زالت موجودة في الريف، إلّا أنّ هناك تحوّل مستمر من نمط الأسرة الممتدّة إلى الأسرة النوويّة؛ نتيجة لعوامل متعدّدة منها: التعليم والهجرة من الريف إلى المدينة، والتنوّع في أشكال النشاط الاقتصاديّ والاستقلال الماديّ والتحصّرو غيرها من العوامل.

وظائف الأسرة الأردنيّة :

1. التربية الأخلاقيّة والتنشئة الاجتماعيّة .

2. الوظيفة الدينية .

3. الإعداد المهني .

4. القضاء على النزاعات وفضّها طبقاً للأعراف السائدة .

5. تعزيز الانتماء للوطن .

المشكلات التي تواجه الأسرة الأردنية

لقد تأثرت الأسرة الأردنية بالعولمة والتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية وأصبحت تواجه تحديات ومشكلات لم تكن منتشرة في المجتمع الأردني منها :

1. ازدياد نسبة الطلاق .

2. التفكك الاسري .

3. انحراف الأبناء .

4. العنف الاسري .

5. التمرد على الوالدين .

تعدد الزوجات :

ويعني الزواج بأكثر من زوجة، وقد شرعها الاسلام، ولتعدد الزوجات مؤيدين ومعارضين؛ حيث يرى المؤيدون أنه حقّ للرجل وهو ضرورة لطبيعة الرجل البيولوجية وكذلك للقضاء على العنوسة المتفشية في المجتمع، ولأسباب متعلقة بالإنجاب وغيرها .

في حين يجد المعارضون أنّ التعدّد يؤدّي إلى عدم القدرة على تحقيق التربية الأسرية السليمة، والرعاية المناسبة للزوجة والأطفال سواء الرعاية الصحية أو العاطفية كذلك سيؤدّي

إلى الصراع بين الزوجين، ومضاعفة المشاكل التي قد تكون موجودة أصلاً، التي قد تؤدي إلى التفكك الأسري وانحراف الأبناء؛ وبالتالي زيادة المشاكل المتعلقة بالأبناء، فضلاً عن الضغط على موارد الأسرة .

مشاركة المرأة في الحياة العامة

لقد كفلت الشريعة الإسلامية حق مشاركة المرأة في الحياة العامة، وأكد الدستور الأردني والميثاق الوطني الأردني على المساواة بين المرأة والرجل.

تشكل المرأة الأردنية حوالي نصف المجتمع؛ لذلك ففضيعة النهوض بأوضاع المرأة، وتمكينها من أداء دورها الفاعل بوصفها شريكا كاملاً في تنمية المجتمع وتقدمه، من أهم أولويات الدول والحكومات والمنظمات غير الحكومية، إذ لا تنمية شاملة ومستدامة دون مشاركة فاعلة للمرأة والشباب وطاقات المجتمع كافة.

لذا دأب الأردن منذ عقود على إدماج المرأة في الحياة العامة، من خلال برامج متكاملة وجهت نحو مراجعة التشريعات، وتحديد العقبات والعوائق التي تحول دون مشاركتها، والسعي إلى بناء قدراتها، وتمكينها من النهوض بأدوارها، واحتلال مكانتها اللائقة، فعملت الحكومة على إدراج قضايا المرأة على الأجندة الحكومية، مستندة إلى الرؤى الملكية السامية، ومرتكزة إلى نصوص وروح الدستور الأردني، الذي يؤكد على المساواة ويشير صراحة إلى عدم جواز التمييز. وخطت المرأة الأردنية خطوات واسعة باتجاه احتلال أدوارها الملائمة، وأخذ مكانتها الطبيعية والسعي نحو الحصول على حقوقها الكاملة في المجتمع.

لقد حققت المرأة إنجازات كبيرة في المجالات كافة، ووفقاً لدائرة الإحصاءات العامة فإن نسبة الأمية في الأردن لعمر (15) سنة فما فوق لعام 2015 بلغت 5.6% (نسبة الذكور 5.3%، ونسبة الإناث 10%) إلا أن نسبة التحاقها في التعليم الأساسي تعادل تقريباً نسبة التحاق

الذكور، في حين أنّ نسبة التحاقها في المرحلة الثانوية تفوق نسبة التحاق الذكور، كما أنّ نسبة التحاقها في الجامعات تزيد على 60% في الكليات العلميّة والأدبيّة.

وعلى الرغم من أنّ الاستثمار في تعليم المرأة كبير، إلّا أنّ ذلك لا ينعكس على مشاركتها في سوق العمل، حيث لم تتجاوز نسبة مشاركتها عبر سنوات متتالية ما بين (12% - 14%) مما يؤثر على الدخل القومي.

أمّا على صعيد مشاركتها السياسيّة، فقد حقّقت إنجازات كبيرة؛ فنتيجة لنضالها الطويل ولوجود إرادة سياسية تؤمن بأهميّة مشاركتها، فقد حصلت المرأة الأردنيّة على حقها في الترشّح والانتخاب لمجلس النواب عام 1974، وشاركت كناخبة عام 1984، وكمرشحة عام 1989، إلّا أنّها حقّقت نجاحا عام 1993 عندما فازت توجان فيصل عن المقعد الشركسيّ؛ ممّا شجّع النساء على الترشّح في الانتخابات النيابية عام 1997، فترشّحت 17 امرأة، ولم يحالفهنّ الحظّ، ممّا دعا القيادات النسائيّة ومؤسسات المجتمع المدنيّ إلى تنفيذ حملات لكسب التأييد، والمطالبة بتخصيص مقاعد للنساء (الكوتا).

فتم تخصيص ستة مقاعد عام 2003، مع الحفاظ على حقها بالمنافسة على المقاعد الأخرى. إلّا أنّ ذلك لم يحقق طموحات النساء، فاستمرّت المطالبات بزيادة حصّة المرأة، إلى أن وصل عدد المقاعد المخصّصة للنساء 15 مقعداً، ونظرا لأنّ النساء أثبتن جدارتهنّ وبدأ تغيير طفيف على الثقافة المجتمعيّة، فقد فازت خمس نساء بمقاعد أساسيّة؛ ليصبح عدد النساء في مجلس النواب 20 امرأة عام 2016، كذلك تم تعيين نساء في مجلس الاعيان.

كما أنّ نسبة مشاركة المرأة في البلديّات تزيد على 34%، علما أنّ نسبة الكوتا للمرأة في المجالس البلديّة تبلغ 25%، فضلا عن تخصيص ما نسبته 15% من عدد أعضاء مجالس المحافظات للمرأة. بحيث يتم انتخاب 10% و تعيين 5% فقط .

وكان تعيين أول وزيرة في الأردن عام 1979، حيث تراوحت مشاركة النساء منذ ذلك العام في جميع الوزارات (صفر - 7) وزيرات، ونضيف أن المرأة تشارك في المواقع كافة فمنهنّ سفيرات وأمناء عامّين، وبعض المرتبات في القطاع العسكريّ (القوّات المسلّحة، والأمن العامّ والدفاع المدنيّ، وغيرها) .

كما أنّ للمرأة دورا كبيرا في الجهاز القضائيّ، فقد تمّ تعيين أول قاضية في الأردن عام 1996 هي القاضية تغريد حكمت، كما تمّ تعيينها لاحقا كأول قاضية عربية في محكمة دولية. أما اليوم فقد أصبحت نسبة النساء في القضاء تزيد على 30%. وتمّ تعيين رئيسة محكمة، وفي 2018/1/25 تمّ تعيين أول قاضية في محكمة التمييز.

المراجع

- ابو جابر، شبيب (1979) المجتمع الاردني، دراسة اجتماعية تربوية، الجامعة الاردنية.
- التل، سعيد مصطفى، وآخرون (2017)، التربية الوطنية لطلبة الوطن العربي، المملكة الاردنية الهاشمية، الطبعة الاولى، (2016 ، 2017).
- الجريبيع، محمد عبد الله (2009) الصور والأدوار الجندرية للرجل والمرأة في ثقافة مجتمع البادية الأردنية ، عمان، مركز الثريا.
- الحسين ، ايمان بشير (2009)، اردنيات في المجالس البلدية ، تشرين الأول ، دراسة مقدمة اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة، اليونيفيم ، UNDP.
- الخاروف، امل ، والحسين، ايمان بشير (2010)، تجربة المرأة الاردنية المرشحة للانتخابات النيابية لعام 2007 ، بحث منشور، المجله الأردنية للعلوم الاجتماعية ، مجلة علمية عالمية محكمه المجلد (3)، العدد (2)، تموز 2010.

- خوالدة، مصطفى، وزهران، وسام، والعمامرة، شيرين (2007) المبادرات الملكية السامية لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، الأردن، دائرة المكتبة الوطنية.
- الخلايله، عواد (2009) السياسة الإعلامية الأردنية من خلال رؤية الملك عبدالله ابن الحسين للإعلام، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- دائرة الاحصاءات العامة (2016) التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015.
- ربابعة، احمد (1998) الشخصية الاردنية سماتها وخصائصها، "دراسة في طبيعة المجتمع الاردني" الجامعة الاردنية .
- عبيدات، شفيق، وآخرون (2003) مسيرة الصحافة الأردنية، 1920-2000، عمان، مطبوعات نقابة الصحفيين.
- عربيات، غالب، شنيكات، خالد والمومني، محمد، (2016)، التربية الوطنية، جامعة البلقاء التطبيقية.
- العمامرة، خالد محمد، والهسلمون، نايف ذياب(1991)، " الصحافة والإعلام: النظرية والتطبيق"، ط1، فلسطين: منشورات دار الوطن للنشر والتوزيع.
- الزغلوان، خولة(2016)، معالجة الصحافة الاردنية لمحور الشباب في الخطاب السياسي للملك عبدالله ابن الحسين (2005-2014) دراسة تحليلية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الاردن.
- زودة، مبارك (2012) دور الإعلام الاجتماعي في صياغة الرأي العام، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الحاج خضر في باتنة / تونس.

- الفواز، عبدالرحمن، السعود، حسني وآخرون المجتمع الاردني ، دارالحامد للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن.

- المجلس الأعلى للإعلام (2004) نظرة في التشريعات الإعلامية الأردنية، السياسة الإعلامية.

- المجلس الاعلى للسكان (2016) السكان والتنمية في الاردن .

- المجلس الاعلى للسكان (2017) وثيقة سياسات " الفرصة السكانية في الأردن "

- محافظة، علي (2007) التربية الوطنية، الطبعة الأولى ، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان .

- الموسى، عصام (1998) تطور الصحافة الأردنية، الأردن ، منشورات الجمعية العلمية الملكية.

المحور السابع

الاعلام الالكتروني و الأمن الوطني

إعداد د.محمد اللحام

اولاً: الإعلام ودوره الوطني ومؤسساته

تشكل وسائل الإعلام أحد أبرز وأهم المؤسسات الوطنية التي تسهم في بناء التربية الوطنية للمجتمع، وتتنوع الأطراف المشاركة في نقل الصورة الإعلامية لتحقيق غايات الإعلام الأردني، وتأتي وزارة الإعلام سابقاً في مقدمتها أو المؤسسات التي تعمل في ظلها بعد إلغائها مثل دائرة المطبوعات والنشر، يضاف إليها الصحافة ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون والمؤسسات الإعلامية الأخرى ذات العلاقة بالعملية الإعلامية ومنها مركز المعلومات الوطني الذي تم إنشاؤه عام 1993م لتوفير قاعدة معلومات وطنية، ووكالة الأنباء الأردنية "بترا".

يتمثل دور الإعلام في التربية الوطنية من خلال الوظائف التي تتميز بها وفي

مقدمتها نقل الأخبار المختلفة، والتعبير عن الاتجاهات المختلفة في المجتمع سواء من

النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والأمر الأهم هو توجيه المنظومة

القيمية للمجتمع بهدف تطوير الذات والحفاظ على شخصيته، وفي الجانب الآخر يمكن

للإعلام وخاصة الرسمي منها أن يساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي لأبناء المجتمع والرد على الدعاية المضادة التي يحاول البعض بثها لزعزعة الآخرين .

وحتى تتمكن الدولة-أية دولة-من تحقيق الغاية من التربية الوطنية وإنجاح أهدافها ومراميها ورسالتها لتنشئة جيل واع، منتم لبلده، وموال لقيادته، لا بد لها من إعطاء مساحة كافية للحوار والإبداع، وقبول الآخر، وتعميق مفهوم حرية الرأي التي كفلها الدستور الأردني والميثاق الوطني الأردني، أضف إلى ذلك كله إنه في ظل العولمة الثقافية مع تطور وسائل التكنولوجيا الحديثة لقد أصبح المجتمع بحاجة إلى رؤى، واستراتيجيات جديدة تتلاءم والعصر والتقدم والتسارع في نقل المعلومات، واتساعها، بهدف تعزيز قدرات المواطنين - والشباب جزء منهم- على مواجهة التبادلات الثقافية والخارجية وخاصة السلبية منها، للحيلولة دون قدرتها على إيصال أو بث ما تريد لداخل الوطن بيسر وسهولة، إذ لا بد من إيجاد جيل متسلح بالعلم والثقافة والحرية لرد على تلك الصور السلبية. ولهذا أصبحنا بحاجة لإعلام قوي متمكن وشفاف، تقوم علاقته مع مواطنيه على الثقة المتبادلة، وبحاجة لإعلاميين ذات مستويات وقدرات إعلامية منافسة للخارج لديها قدرة على إقناع الشباب من خلال محاورتهم وفتح المجال لهم بمزيد من الرؤى والقناعات، والحوارات التي تهتم الوطن ومؤسساته، وتحدياته لتعميق حب الوطن، والانتماء في نفسه على أسس صحيحة واضحة أساسها الحوار

والحريات، واحترام الرأي والرأي الآخر، وصولاً به لشخصية قادة قيادة المستقبل والوطن نحو
الأمام.

وقد شهد الإعلام الأردني في عهد جلالة الملك عبد الله الثاني تطورات هامة وجوهرية
أساسها رفع مستوى الحرية الصحافة، والإنجازات، والدعوة لإعلام وطني حر ومسؤول، مع
دعوته المستمرة لإعلام فاعل يعبر عن مصالح الأردن والأردنيين، وتمثل ذلك بلقاءاته
المستمرة معهم، بالاستماع إلى وجهات نظرهم، وتحديات مجتمعهم المشاركة بوضع الحلول
لتلك التحديات المستقبلية.

إلا إن الإعلام الأردني ما زال يعاني من العديد من التحديات وفي مقدمتها نيل الثقة
بين المواطن والمؤسسات الإعلامية، واحترام آراء المواطنين وعقولهم وتفكيرهم، وإشراكهم في
توجيه الرسالة الإعلامية والمنافسة الإعلامية القوية مع مؤسسات عربية وأجنبية.

ثانياً: الجرائم الإلكترونية: خطورتها وتأثيرها على الأمن الوطني الاردني وطرق
الوقاية منها:

لقد سهل التطور الحاصل في تكنولوجيا الحاسب الآلي، وظهور الشبكة العنكبوتية
العالمية للانترنت، من سبل الحياة، كما ساهم في اختصار الوقت والجهد، لما قدمته هذه

الوسائل للبشرية من تسهيلات وخدمات وإيجابيات، إذ غيرت نمط حياة الشعوب فلعبت دورا في رقيها وتطورها، لكن في الوقت نفسه، كان لها جانبا سلبيا أثر على حياة الناس ومصالحهم تعداه لمصالح الدول أيضا تمثل بالإساءة لاستخدام البعض لهذه التكنولوجيا، من خلال تطويع الانترنت وغيره من الوسائل الالكترونية لارتكاب أنواع جديدة من الجرائم التي أطلق عليها الجرائم الإلكترونية والتي عادة ما تتم عبر معدات وأجهزة اليكترونية أو باستخدام شبكة الانترنت لارتكابها.

والجريمة الالكترونية تعتبر من الظواهر الحديثة، وذلك لارتباطها بتقنية تكنولوجيا المعلومات وتشمل في مضمونها جميع الاعتداءات والجرائم التي تقع في البيئة التقنية وعلى نظم المعالجة الآلية وبما تحويه هذه الأنظمة من معلومات بمختلف أنواعها، كما يتسع ليشمل جميع الابتكارات الالكترونية في مجال تكنولوجيا المعلومات، فضلا عن الجرائم التي تستخدم هذه النظم كوسيلة لارتكاب الجرائم، كما إن التطورات النوعية التي حققتها تكنولوجيا المعلومات أتاحت الفرصة لظهور أنواع جديدة ومستحدثة من الجرائم الالكترونية، والتي تحمل طابع هذه التقنية المعلوماتية، وتسائر على الدوام مسار تقدمها، باعتمادها على الحاسب الآلي والشبكة المعلوماتية كأداة لارتكابها.

لا يوجد تعريف واحد لما يسمى بالجرائم الإلكترونية أو (الجرائم المعلوماتية)، وقد بذل

المختصون والفقهاء في هذا المجال جهودا حثيثة لإيجاد تعريف جامع ومانع لكنهم لم

يتوصلوا لذلك، فقد عرفها البعض بأنها "تشمل أية جريمة ضد المال مرتبطة باستخدام

المعالجة الآلية للمعلوماتية" وعرفها الفقيه الألماني تاريمان بأنها: "كل أشكال السلوك غير

المشروع أو الضار بالمجتمع الذي يرتكب باستخدام الحاسب الآلي"، وعرفت أيضا بأنها "كل

فعل أو امتناع عمدي ينشأ عن الاستخدام غير المشروع لتقنية المعلومات ويهدف إلى

الاعتداء على الأموال المادية أو المعنوية" وعرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على

أنها "كل سلوك غير مشروع أو غير مصرح به يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات أو بنقلها".

وتوسع مفهومها أكثر بحيث قصد بها "الجريمة التي يمكن ارتكابها بواسطة نظام حاسوبي أو

شبكة معلوماتية، وتشمل جميع الجرائم التي يمكن ارتكابها في البيئة الإلكترونية". وهناك من

ربط هذا النوع من الجرائم بالانترنت للدلالة على الجرائم الناشئة عن استخدام الانترنت ويكون

محلها المعلومات.

ويلاحظ من التعريفات السابقة المتقاربة في تعريفها والمختلفة في تعبيرها أن الفقه

انقسم في تعريفه لها لقسمين الأول يضيق مفهوم الجريمة، والثاني يوسع مفهومها، فأصحاب

الاتجاه الذي يضيق الجريمة الإلكترونية عرفها على أنها الجرائم التي تقع على النظام

الالكتروني أو الشبكة المعلوماتية أو هي نشاط غير مشروع موجه لنسخ أو تغيير أو حذف أو الوصول إلى المعلومات المخزنة داخل النظام الالكتروني أو تلك التي يتم تحويلها عن طريقه، وطبقا لهذا التعريف فإنه يضيق من مفهوم الجريمة الالكترونية بحيث حصرها فيما يقع على النظام الالكتروني أو داخله فقط. أما الاتجاه الذي يوسع من مفهوم الجريمة الإلكترونية (المعلوماتية) فقد عرفها بأنها "كل سلوك إجرامي يتم بمساعدة الحاسب الآلي، أو هي كل جريمة تتم في محيط الحاسبات الآلية". فهذا الاتجاه وسع من مفهوم الجريمة الإلكترونية حيث إن مجرد مشاركة الحاسب الآلي في النشاط الإجرامي يسبغ عليه وصف الجريمة الإلكترونية.

خصائص الجرائم الالكترونية ومميزاتها:

تتميز الجريمة الإلكترونية بخصائص تميزها عن الجريمة التقليدية

1- الجريمة الإلكترونية جريمة عابرة للحدود، حيث يمكن أن تقع جريمة من جاني في

دولة ويكون المجني عليه في دولة أخرى.

2- يمكن حدوثها في زمن قصير، حيث يمكن تنفيذ الجريمة الالكترونية في أقل من ثانية.

3- تسبب خسائر اقتصادية باهضة في أغلبية الجرائم، سواء ما تعلق منها بسرقة المبالغ

النقدية من بعض الحسابات، أو ما تعلق منها بسرقة البرامج والبيانات والمعلومات،

وكشف المعلومات والأسرار.

4- إمكانية تعدد المجني عليهم، وكذلك مسرح الجريمة، حيث يمكن للفاعل أن يقوم

باستهداف أكثر من شخص في أماكن متفرقة.

5- صعوبة إثباتها، بحيث لا تترك آثارا مادية تدل على مرتكب الجريمة إذ يقع عليها

تغيير أو محو البيانات الموجودة بأنظمة الحاسبات الآلية أو إتلافها أو نسخها مما

يلغي أي أثر كتابي أو مادي مرئي أو ملموس يمكن الاستعانة به لإثبات الجريمة.

6- ترتكب عبر شبكة الانترنت.

7- هادئة بطبيعتها، إذ لا تتطلب سوى لمسات خاطفة على لوحة المفاتيح.

كما تتميز هذه الجرائم بخطورتها الشديدة وحجم الأضرار الكبيرة التي تنشأ عنها، وتأتي

أهمية دراسة جرائم الحاسوب الآلي لما لها من خطر إذ تتناول الإنسان في فكره وحياته

الخاصة وكذلك مسها مؤسسات الدولة في اقتصادها وكذلك لما لها من مساس وتأثير على

أمن البلاد القومي والسياسي والاقتصادي.

لقد أصبحت الحاجة ماسة للغاية في الأردن لمشروع قانون ينظم أمن المعلومات ويعمل

على حمايتها، ويعود ذلك لظروف ودواع عديدة يأتي في مقدمتها التطور التكنولوجي

المتسارع في وسائل الاتصالات، وما نجم عنه من اتساع في نطاق استخدام الشبكة

المعلوماتية سواء في وسائل الاتصال الاجتماعي أو تطبيقات بعض الأجهزة الذكية ونتيجة

كذلك لإساءة البعض عند استخدام هذه الوسائل وما نجم عنها من انتشار لظاهرة الجرائم

الإلكترونية سواء من تلك التي تمس الوحدة الوطنية أو التي تمس الأشخاص مثل جريمة

الابتزاز والجرائم الواقعة على الأموال مثل جرائم الاحتيال الإلكتروني، والحاجة لتجريم بعض

الأفعال خاصة تلك التي تمس الأطفال كجرائم الاستغلال الجنسي. وهذا استوجب من الحكومة

تقديم مقترح مشروع قانون ينظم ذلك وهو مشروع قانون معدل لقانون الجرائم الإلكترونية

لسنة 2018 والعمل على إحالته لمجلس النواب لإقراره.

وقد غلظ مشروع القانون الجديد من العقوبات التي تتراوح بين الحبس وبين الغرامة في

معظم مواده ومنها: "كل من دخل قصدا إلى موقع الكتروني لتغييره أو إلغائه أو إتلافه أو

تعديل محتوياته أو إشغاله أو انتحال صفته أو انتحال شخصية ماله" بحيث لا تقل عن ثلاثة

شهور سجن ولا تزيد عن سنتين وغرامة لا تقل عن 500 دينار ولا تزيد عن 1000 دينار.

كما ترفع مسودة القانون عقوبة الحبس ليصبح حداها الأدنى ثلاثة شهور وحدها الأعلى

لا يزيد عن سنة، وغرامة لا تقل عن 500 دينار ولا تزيد عن 1000 دينار لـ: "كل من دخل

قصدا إلى الشبكة المعلوماتية أو نظام معلومات بأي وسيلة دون تصريح أو بما يخالف أو

يجاوز التصريح".

كما ترفع مسودة القانون عقوبتي الحبس والغرامة لجرم الدخول إلى الشبكات بغرض "إلغاء

أو حذف أو إضافة أو تدمير أو إفشاء أو إتلاف أو حجب أو تعديل أو تغيير أو نقل أو نسخ

بيانات أو معلومات أو توقيف أو تعطيل عمل الشبكة المعلوماتية أو نظام معلومات الشبكة

المعلوماتية".

كما عاقب القانون كل من دخل قصدا لمواقع اليكترونية للاطلاع على بيانات أو معلومات

غير متاحة للجمهور تمس الأمن الوطني أو العلاقات الخارجية للمملكة أو السلامة العامة.

بالحبس مدة لا تقل عن أربعة شهور. وجاءت المادة (11) لتقتين بعض التصرفات كالنقد أو

غيره حيث عاقبت هذه المادة كل من قام بإرسال أو إعادة إرسال أو نشر بيانات أو معلومات

عن طريق الشبكة المعلوماتية أو الموقع الإلكتروني أو نظام معلومات ينطوي على ذم أو قذح

أو تحقير أي شخص بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن 100 دينار.

وأضاف مشروع القانون الجديد تعريف خطاب الكراهية وهو "كل قول أو فعل من شأنه

إثارة الفتنة والنعرات الدينية أو الطائفية أو العرقية أو الإقليمية أو التمييز بين الأفراد

والجماعات." كما عزز القانون وتضامن مع الحماية للفتيات والنساء والأطفال في الجرائم

الالكترونية وخاصة المتعلقة بالمواد الإباحية والاستغلال الجنسي والابتزاز الالكتروني. بمعنى

أنه جاء حافظا وحاميا للحياء العام للأفراد. ومنع الابتزاز لشخص لحمله على القيام بفعل أو

الامتناع عنه، أو لخرق الحياة الخاصة للآخرين.

ويرى البعض أن مشروع القانون هذا جاء لحماية الحياة الشخصية للمواطنين والمسؤولين

والشخصيات العامة من الاستهداف والإساءة أو المساهمة من الحد من اغتيال الشخصية،

فما اعتبره آخرون أنه يشكل قيودا على الحريات الصحفية والحريات بشكل عام وخاصة المادة

(11) منه إذ اعتبروها تكميما للأفواه، وتقليصا لحجم الحريات.

وتقوم وحدة الجرائم الالكترونية التابعة لمديرية الأمن العام بدور رقابي هام، في التصدي

للسائعات، والفيديوهات المفبركة، واغتيال الشخصيات، حيث تعاملت هذه الوحدة خلال عام

2015 مع 48 قضية إلا إن انتشار الأجهزة الذكية والإفراط في استخدامها سبب في زيادة

عدد القضايا، حيث يعد الأردن من أكثر دول العالم استخداما للفيسبوك بحسب دراسات صدرت

مؤخرا من جهات متخصصة، وبلغت الإحصائية التي تعاملت معها وحدة الجرائم الالكترونية وفقا لمديرها خلال عام 2018 إلى حوالي 6200 قضية، كما كشفت الدائرة عن تعامل مع عدد قليل من قضايا الابتزاز والاستغلال للأخلاقين وخاصة الأطفال من قبل أصحاب النفوس المريضة.

ومن النصائح التي تقدمها هذه الوحدة لمستخدمي هذه التقنيات الحديثة من هاتف ذكي ومواقع للتواصل الاجتماعي وفيسبوك وغيرها، والتي تأمل بالالتزام بها وخاصة فئة الشباب ما يلي:

- 1- عدم نشر الصور الشخصية التي تحاكي الحياة اليومية.
- 2- عدم نشر صور جوازات السفر.
- 3- تجنب تبادل الصور الخاصة بالزوجين عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
- 4- الامتناع والحذر من فتح الكاميرا مع الأشخاص الغرباء، ومن بعض التطبيقات الذكية حيث هناك أحكاما وشروطا يجب الاطلاع عليها قبل تحميلها.

5- عدم الرضوخ للابتزاز وذلك بقيام الضحايا بدفع مبالغ مالية لمبتزهم، واللجوء للطرق

القانونية.

6- ضرورة قيام الأهل بمراقبة أطفالهم خوفا من وقوعهم ضحية للابتزاز، وأن يكون

ملاذهم هو الجهات الأمنية.

7- تحكيم أي مستخدم لأدوات التواصل الاجتماعي للعقل قبل قيامه بنشر أي فيديو أو

أخبار يتم تداولها (مثل توزيع مخدرات، أو تنزيل بوستات وعبارات تتحدث عن تجارة

المخدرات).

8- عدم استخدام كلمة محشش على سبيل النكتة في وسائل التواصل الاجتماعي لما لها

من تأثير على المراهقين وحبهم لتلك الشخصية.

ثالثا: أهمية الإعلام الإلكتروني ودوره في مكافحة التطرف

يلعب الإعلام الإلكتروني في عالمنا المعاصر دورا كبيرا هاما ومؤثرا في حياة الجميع،

وخاصة الشباب منهم والتي تعتبر من أكثر الفئات استهدافا لكثير من القضايا والتحديات

ومن ظاهرة الإرهاب التي أصبحت ظاهرة عالمية لا تعرف حدودا ولا جنسية ولا دينا ولا

عرقا، ولا يمكن لبلد من البلدان أن يكون بمنأى عنها، ويسعى القائمون على الظاهرة

الإرهابية لتنفيذ خططهم الإجرامية باستقطاب الشباب وتجنيدهم لصالحها من خلال استغلالهم لوسائل التكنولوجيا الحديثة، ومختلف وسائل التواصل الاجتماعي المتاحة للجميع للترويج لمعتقداتها تلك.

ونتيجة لتزايد دور الجماعات الإرهابية وتوسيع أهدافها ومكان خطرهما في الإقليم، وكذلك ما أصاب العالم من تطور تكنولوجي حديث من خلال الشبكة العنكبوتية بحيث أصبحت متاحة للجميع وبأقل التكاليف، فقد اتخذت الدولة الأردنية قيادة وحكومة على عاتقها ومسؤولياتها جملة من الخطوات للتصدي لذلك ومنها العمل على بناء استراتيجيات لمواجهة هذه الظاهرة، وكانت مديرية الأمن العام في مقدمة تلك المؤسسات من خلال تطبيق استراتيجيتها الأمنية بقيامها استحداث مركز متخصص تحت اسم مركز السلم المجتمعي كأحد مشاريعها ضمن خطتها الاستراتيجية لمكافحة التطرف والإرهاب، بحيث يعنى هذا المركز كوحدة متخصصة بالفكر تثقيفا وتدريباً.

وقد بذلت الدولة الأردنية العديد من الجهود في سبيل مكافحة التطرف ايدولوجيا سواء من خلال محاربة الفكر المتطرف بالفكر السليم، وتحصين المجتمع من خلال قيام وزارة الأوقاف بدورها الوعظي بمكافحة الفكر بالفكر، وكذلك العمل تعزيز مفاهيم الديمقراطية،

واحترام حقوق الإنسان وحياته وتفعيل مشاركته السياسية للحفاظ على الاستقرار

السياسي والاقتصادي في البلاد، وتعزيز مفاهيم التنشئة السياسية من خلال المؤسسات

التعليمية بارتقاء مناهجها وتغير لغة الخطاب وإيجاد أفكار إبداعية خلاقة.

أما فيما يتعلق بالجهود الأردنية المتعلقة بهذا الجانب والمتعلقة بالشبكة العنكبوتية

فقد ركزت على توظيف التكنولوجيا الحديثة إيجابا وذلك بالعمل على مكافحة التجنيد

الإلكتروني والتركيز التقني على مكافحة الفكر الذي تتبناه تلك الجماعات التكفيرية على

المنابر والمواقع الإلكترونية بمتابعتها وملاحقتها من خلال الوحدة المتخصصة للحيلولة

دون إيقاع الشباب بشباكها، وأفكارها. كما عملت على تعديل التشريعات المتعلقة بجرائم

الإرهاب (وخاصة قانون منع الإرهاب وقانون غسيل الأموال) من خلال إقرار قانون منع

الإرهاب رقم 55 لسنة 2006، والقانون المعدل لقانون منع الإرهاب رقم 18 لسنة

2014 وخاصة ما ورد بالمادة (3) منه فقرة (هـ) والمتعلقة بمكافحة التجنيد الإلكتروني.

تتنوع وسائل استقطاب الجماعات الإرهابية لمؤيديها، منها ما هو تقليدي ومنها ما هو

إلكتروني باستغلال العالم الافتراضي (الانترنت) إذ أدت الثورة الراهنة في تقنية المعلومات

لظهور العديد من وسائل الاتصالات والتواصل الاجتماعي (الهواتف الخلوية، الانترنت،

الرسائل الالكترونية، مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة) والتي تفرز كما هائلا من المعلومات والبيانات حيال قضايا المجتمع المختلفة أصبح بإمكانها من خلالها عكس تصوراتها ورؤاها، وربما تحريضاتها وعدم قبولها بالواقع.

تظهر أهمية استخدام هذه الجماعات للانترنت من خلال سعيها إلى تضخيم الصورة الذهنية لقوة وحجم تلك المنظمات، وبما يخدم الجانب الإعلامي والعسكري لها، بمعنى الترويج لها ولقوتها وأفكارها أمام الجميع ومنها الناشئة، وبالتالي إمكانية اصطيادهم.

كما تسعى هذه الجماعات والمنظمات إلى الاستفادة من الانترنت أو استثماره بالتنقيب عن المعلومات والحصول على التمويل والتبرعات وعملية تجنيد الأشخاص، وكذلك تحقيق الترابط التنظيمي عبر تبادل المعلومات والأفكار، والمقترحات، الميدانية حول كيفية إصابة الهدف واختراقه، وكيفية صنع المتفجرات والتخطيط والتنسيق للعمل الإرهابي وكذلك من تدمير مواقع الانترنت المضادة أو اختراق مؤسسات حيوية أو تعطيل الخدمات الحكومية الإلكترونية.

كما تساعد ميزة هذه التقنيات الحديثة هذه الجماعات الإرهابية لتنفيذ عملياتها

وأهدافها وذلك ما يلي:

1- الوصول لأكبر عدد ممكن من الأشخاص وإيصال الأفكار والنشاطات.

2- الوصول إلى أشخاص خارج الدول وإيصال الأفكار والمعلومات لهم.

3- صعوبة معرفة هوية الشخص الحقيقي في حال اختفائها وكذلك صعوبة التتبع

الإلكتروني.

4- سهولة التواصل بين أعضاء التنظيم وأكثر أمنا وأقل تكلفة.

5- إمكانية رصد ردود الأفعال والانطباعات عن أي شيء وبشكل أوسع.

6- التعرف على أكثر المواقع والجهات المستهدفة قبل إجراء أي عملية عن طريق

صفحات الجهة والعاملين فيها.

رابعا : دور وأهمية مواقع التواصل الاجتماعي في الامن الوطني والاجتماعي

الاردني

تعرف مواقع التواصل الاجتماعي على أنها مجموعة من المواقع الإلكترونية الموجودة على شبكة الانترنت ، وهدفها الرئيس بناء تواصل بين مجموعة من الاشخاص في مختلف أنحاء العالم ، واصبحت هذه المواقع وسيلة لحفظ المعلومات كمقاطع الفيديو والصور والوثائق والملفات الإلكترونية كما وفرت مواقع التواصل الاجتماعي هذه خدمات كثيرة لمستخدميها لم

تكن معروفة من قبل مثل: تخصيص مجموعة من الاصدقاء والحصول على الاخبار بشكل مباشر.

ومن مواقع التواصل الاجتماعية المشهورة فيس بوك الذي يعد أشهر مواقع التواصل الاجتماعي اذ يتجاوز عدد مستخدميه المليار شخص. ومنها أيضا تويتر الذي يعد ثاني أشهر موقع من مواقع التواصل الاجتماعي الذي انطلق عام 2006، ويمتاز بطابعه الرسمي ويستخدمه أغلب الشخصيات المشهورة في العالم كالسياسيين والفنانين والرياضيين، وكل نص يكتب به يطلق عليه تغريدة

لم يعد الأمن الاجتماعي منفصلاً عن الأمن الوطني، فقد أضحت تماسك المجتمع، ومنع إثارة النزاعات الداخلية بين فئاته ومكوناته والحفاظ على هويته الثقافية، من أبرز مقومات الأمن الوطني للدول، وهو ما يطرح في أحد أبعاده العلاقة بين وسائل التواصل الاجتماعي وأمن المجتمع ذاته، لاسيما مع تزايد عدد سكان الدول العربية المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي. فوفقاً لإحصائيات عالمية بلغ عدد مستخدمي فيسبوك في الدول العربية نحو 156 مليون مستخدم وفقاً لإحصاءات 2017، منهم ما يزيد عن 4 مليون مستخدم في الاردن.

تأتي أهمية دراسة وسائل التواصل الاجتماعي في المجتمع لتأثيرها على الامن المجتمعي والوطني، اذ أصبحت تسهم وتسيطر بل وتغير من الرأي العام في الاردن لما لها من سيطرة على المواقف وانتشار خاصة بين الشباب الاكثر اقبالاً على الشبكة العنكبوتية اذ تعد وسائل التواصل الاجتماعي فضاء مفتوحاً بلا حدود يسمح للجميع بالتواصل مع بلدان وثقافات مختلفة لم يكن بالامكان الوصول لها من قبل.

يعتبر الفيس بوك الشبكة الأكثر شعبية في الاردن، وان نسبة استخدام الأسر التي تستخدم الانترنت في منزلها حوالي 60 بالمائة اذ لعبت هذه الوسائل دوراً كبيراً في التضليل حيث أنها تأخذ المعلومة على أنها مسلمة دون التحقق منها وبالتالي مساهمتها في تشويه ثقافي .

ويمكن الإشارة إلى إمكانية تأثير وسائل التواصل الاجتماعي سلبياً على أمن المجتمعات إلى الحد الذي قد يصل إلى انتشار العنف الداخلي، من خلال تهديد الانسجام الاجتماعي والثقافي، حيث يمكن عبر وسائل التواصل الاجتماعي نشر ثقافات وتوجهات وأفكار لا تنسجم مع قيم

المجتمع، وربما تعارضها كلية، خصوصاً بالنسبة لفئات الشباب وصغار السن الذين قد لا يملكون حصانة كافية ضد التأثير بهذه الأفكار، مما قد ينتج عنه اغترابهم عن المجتمع وتباعد المسافات بينهم وبينه إلى درجة قد تصل حد العداء أو القطيعة، بحكم قدرة مواقع التواصل الاجتماعي على إقامة عالم افتراضي بديل.

أدى انتشار استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وسهولة التواصل بين أفراد المجتمع إلى إتاحة بيئة خصبة لنشر وتبادل المعلومات بصورة غير مسبقة إلا أن ذلك لم يخلو من المحاذير التي يزداد تأثيرها السلبي من خلال نشر الشائعات المغرضة التي تهدد الاستقرار والأمن المجتمعي وتحتاج إلى جهود ومتابعة مستمرة لرصد الشائعات وتحليلها ومعرفة مصدرها ومقاصدها وسرعة الرد عليها لتلافي تأثيراتها السلبية على الفرد وأمن المجتمع. واليوم أصبحت الشائعات مع وجود أدوات التواصل الاجتماعي وإمكانية وصول الخبر غير الصحيح لكل شخص في مكانه وموقعه وعمله، سلاحاً خطيراً، وإن المشكلة لا تكمن في استخدام شبكات التواصل الاجتماعي ولكن في سهولة نشر الشائعات عبرها، وما يمكن أن ينتقل من سلبيات ومخاطر بواسطة هذه الشائعات عبر الشبكات الإلكترونية الأمر الذي يدعونا جميعاً للتكاتف للتصدي للشائعة وتحسين مواطنينا وإبنائنا لمحاربة الشائعة والتأكد من المعلومة قبل نشرها حفاظاً على أمننا الوطني الاردني ومكوناته جميعها

في ندوة عقدها مركز الرأي للدراسات بعنوان (الاعلام ومنصات التواصل الاجتماعي) بتاريخ 2017/11/28 دعا المنتدون لضرورة وضع ضوابط ومعايير لمواقع التواصل الاجتماعي. فقد بات كثيراً من الشباب يأخذون معلوماتهم من مواقع التواصل الاجتماعي خاصة الفيسبوك وتويتر دون الرجوع للصحف أو الخبر الأكيد إذ أن السيطرة على المعلومة أصبحت معدومة. حيث أشار أحدهم أننا اليوم لدينا امام أنتشار واسع لمواقع التواصل الاجتماعي أو ما يسمى «الإعلام الاجتماعي» والذي أصبح أكثر قدرة في التأثير على المجتمعات، مضيفاً أنه في بعض الدول كان وما زال له أثر سياسي كما في مصر. ويجب علينا جميعاً التعامل مع كل جديد ومعاصر والاستفادة منه مع الأخذ بمحاذيره وضوابطه فجيل الثمانينات يختلف عن جيل الخمسينات، واليوم هناك جيل الألفين الذين لهم مزاياهم الخاصة التي يختلفون بها عن الأجيال التي سبقتهم. إلا أن المشكلة تكمن في أن كلاً من الإعلام الرسمي والحكومة لا يستطيعون الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي، و قد تمت المطالبة بوجوب احترام عقلية المواطن وأن نفهم ان الشخص الموجود على مواقع التواصل اليوم لديه القدرة على تحليل أي قضية بالشأن العام وبأفضل النتائج من دون ان يكون دارساً للصحافة أو السياسة.

وفي مداخلة لأحد الاعلاميين تمت الإشارة الى إن الإعلام الاجتماعي هو حديث الساعة الآن، حيث خلقت مواقع التواصل الاجتماعي مساحات واسعة من حرية الرأي والتعبير، لافتاً إلى أن معظمها وللأسف حريات غير مسؤولة وغير منضبطة، مؤكداً أنه ليس هناك ضوابط ومعايير لمواقع التواصل الاجتماعي أو ما يسمى بـ«الإعلام الاجتماعي». ورأى أن الإعلام المحترف أو (المهني) أصبح يتراجع لصالح الإعلام الاجتماعي في المواقع الإلكترونية، كون الإعلام المحترف يتوخى مزيداً من الدقة والموضوعية والاحترافية، وبالمقابل فإن ما يسمى بـ"المواطن الصحفي" يتسم بسرعة الوصول وإيصال المعلومة.

ويرى كثير من المختصين ان مجتمعنا مجتمعاً شاباً، وان تأثير الاعلام الاجتماعي اصبح واضحاً في ميدان الشباب وعليه فمن المهم ان يكون التركيز على هذا الاعلام بحيث يكون اعلاماً هادفاً ومسؤولاً وليس اعلام اعتداء واغتيال شخصيات وخوض في حريات الآخرين وخصوصياتهم وضرورة وضع ضوابط له، والعمل على توعية استغلال طاقات الشباب في هذا الاعلام والتوسع فيه ولكن بطريقة مغايرة بحيث يتم توجيهها لمكافحة التطرف والارهاب .

لقد اضحت الاشاعات وترويجها على مواقع التواصل الاجتماعي واسعة الانتشار ومتسارعة مما يتطلب من الجميع الانتباه لجملة من الملاحظات لابد من الاخذ بها لفهم هذه الظاهرة وكيفية التعامل معها لما لها من خطراً على الامن المجتمعي والوطني ومنها:
- ضرورة التنبيه لخطر الاشاعة على الرغم من قدمها لانها حرباً نفسية مدمرة للفرد والمجتمع والمؤسسات لما لها من آثار كالفتنه والشرذمة واغتيال للابرياء ومن شخصيات وطنية وخاصة العامة منها

- حاجة الاشاعة لدرجة من الوعي لعدم تصديقها والتثبت منها , لان مصدر الاشاعة من خاوو الفكر

- عدم تداول الاحاديث غير الموثوقة او بث الرسائل المفبركة وغير الصحيحة الا بعد التحقق منها ,حتى أن بترها بعد كشف زيفها أو كذبها يعد واجباً وطنياً

- ضرورة تكاتف المجتمع للتعاون في الوقاية من هذه الآفة من خلال التثبت من حقيقتها والتحليل الموضوعي والمنطقي لها لعدم قبولها والاستفادة من المنابر الدينية والشبابية

والتعليمية للتوعية منها وخطرها ، يضاف لذلك كله الاخذ بتطبيق القانون الرادع ضد مروجي تلك الاشاعات والعمل على صياغة استراتيجية وطنية لدرء خطرها .

-عدم الترويج للاشاعة والادعاءات الباطلة الملفقة , لانها عدو للوطن وفيها اساءة له ولكل مكوناته ومؤسساته ولو كانت من غير قصد , فالمواطنة تقتضي منا الايجابية لا السلبية , لان الأوطان لا تبنى بالتشكيك وجلد الذات، ولا بالنيل من الإنجازات وإنكارها، بل بالعزم والإرادة والعمل الجاد.

هذا وقد نشر جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين حفظه الله مقالا بعنوان : "منصات التواصل أم التناحر الاجتماعي " بتاريخ 2018/10/30 عالج فيه مواطن الخلل عند استخدام منصات التواصل الاجتماعي ودورها والخطر المترتب على سوء استخدامها على الوطن ومكوناته وتقدمه , داعيا مستخدميها ليكونوا على قدر المسؤولية في تفاعلهم مع أحداث الوطن وداعيا في الوقت ذاته الحكومة لتوفير معلومات دقيقة للمواطن دون تباطؤ , مؤكداً على أن تطوير التشريعات الوطنية أصبحت حاجة ملحة اليوم بما يؤكد على صون وحماية حرية التعبير والحفاظ على خصوصية المواطنين , والقضاء على الإشاعات والأخبار المضللة، ومنع التحريض على الكراهية ، موجها الجميع للتحريض في المعلومات التي ينقلوها بأن نفكر فيما نقرأ وما نصدق، ونتمعن فيما نشارك مع الآخرين. فلا بد من تحكيم المنطق والعقل في تقييم الأخبار والمعلومات . وهذا نصه:

بقلم: عبدالله الثاني بن الحسين

"أردت عبر هذا المقال أن أخاطب جميع أبناء وبنات الأردن الغالي، لأشجع النقاش البناء حول أولوياتنا وقضايانا الوطنية المهمة؛ وهي كثيرة ومتنوعة، وقد سلطت الضوء على عدد منها خلال لقاءاتي المختلفة، ومؤخرا في خطاب العرش، ومنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وسأحرص على الاستمرار في الإضاءة على هذه القضايا الوطنية المهمة، عبر مختلف المنابر والأساليب في القادم من الأيام. ولكنني ارتأيت، في هذا المقال، أن أركز الجهد على مسألة جوهرية، وهي بعض الظواهر الاجتماعية المقلقة على منصات التواصل الاجتماعي. قد يكون عصرنا هذا شاهداً على أكبر تغيير في تاريخ الإعلام والتواصل، وفي أنماط استهلاك المعلومات، وإنتاجها ونشرها والتفاعل معها. فأنا واثق أن معظمكم يقرأ هذا المقال من على

شاشة المحمول. وعند انتهائكم، سي طرح بعضكم آراءه وأفكاره عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وأتطلع لقراءتها.

اليوم، توفر تلك المنصات الإلكترونية، كفيسبوك وتويتر وغيرها، لنا جميعاً صوتاً مسموعاً وفرصاً غير مسبقة للتواصل، لنعرب عما يجول في خاطرنا ونتبادل الآراء، لنلتف حول القضايا المحورية والإنسانية، ونسلط الضوء على القضايا المصرية وندافع عنها؛ بل ونبني عليها، إن كان الحوار بناءً.

وتلك التقنيات والأدوات باتت في غاية الأهمية لنا جميعاً، بل ولي أيضاً، فمن خلالها أسمع أفكار المواطنين وآرائهم دون فلترة للمعلومات أو الآراء أو حواجز أو قيود، قدر الاستطاعة.

وقد تمضي العصور وتتغير وتتبدل الأدوات من حولنا وبين أيدينا، لكن يبقى في داخل كل أردني وأردنية قيم مثلى تجسد أعلى معاني الأخوة والتضامن والتكافل. ذلك ما يميزنا، وهو الرسالة التي تبقينا ثابتين في وجه العواصف التي تضربنا.

وما من منصف ينكر ثبات الأردن في وجه الصعاب والمحن. وما من قوة أو فتنة أو أجندة قادرة أن تثني الأردنيين عن الالتفاف حول الوطن مع أول علامة تهديد قد تمس أمنه ووحدته. وإن تلك القيم الراسخة التي ورثناها جميعاً ونحرص على غرسها في أبنائنا، إنما هي الدرع الواقي الذي نحرص عليه ونفاخر بهيبته وصلابته.

إلا أنني بدأت أرى مؤخراً على منصات التواصل الاجتماعي، محاولات لخلخلة ثبات هذه الرسالة، وهو ما دفعني لمخاطبتكم اليوم. فحين نتصفح منصات التواصل الاجتماعي نصطدم أحياناً بكّم هائل من العدوانية، والتجريح، والكراهية، حتى تكاد تصبح هذه المنصات مكاناً للذم والقدح، تعج بالتعليقات الجارحة والمعلومات المضللة، والتي تكاد أحياناً تخلو من الحياء أو لباقة التخاطب والكتابة، دون مسؤولية أخلاقية أو اجتماعية أو الالتزام بالقوانين التي وجدت لردها ومحاسبة كل مسيء.

وما شهدناه مؤخراً في حادثة البحر الميت، التي آلمتنا جميعاً، وما تبعه من تعليقات البعض يؤكد هذا التآرجح، ويذكرنا بأن استخدام منصات التواصل الاجتماعي يملئ علينا أن نكون

على قدر المسؤولية في تفاعلنا مع أحداث يشهدها الوطن. وأجد نفسي هنا مضطراً للوقوف عند بعض أشكال هذا التفاعل؛ إذ يجب أن نفرق بين آراء انتقدت الأداء وطالبت بتحديد المسؤوليات، وهذا نابع من الحرص وهو مطلوب، وبين قلة ممن أساءوا بالشتمات والسخرية، بحق أبنائنا وبناتنا الذين فقدناهم، ما يضعنا أمام العديد من التساؤلات حول أساس علاقتهم بالمجتمع، والأهداف من وراء هذه السلبية التي أفقدتهم وللأسف، إنسانيتهم. ولا بد أن نتساءل عن يقف وراء هذه الآراء البعيدة عن قيم مجتمعنا.

إن التعامل مع حادثة البحر الميت المؤلمة يتطلب الوقوف على أوجه الخلل والتقصير، ومحاسبة كل من تثبت مسؤوليته، واستخلاص الدروس، حتى نتجنب مثل هذه الحوادث المؤلمة مستقبلاً، ويستدعي أيضاً نظرة فاحصة وشاملة لحجم وطبيعة التفاعل على منصات التواصل الاجتماعي.

ولا يخفى على أي متابع للنقاشات الرائجة على الإنترنت، أن الإشاعات والأخبار الملفقة هي الوقود الذي يغذي به أصحاب الأجندات متابعيهم لاستقطاب الرأي العام أو تصفية حسابات شخصية وسياسية.

وقد جاء التحذير من الإشاعات ومن يروج لها في قول الله عز وجل في الآية السادسة من سورة الحجرات:

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن
تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصِيبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴿٦﴾

وبين الأكاذيب والشعارات الفارغة والبطولات الزائفة، تنتشر في كثير من الأحيان، السلبية والشعور بالإحباط. ويبقى القارئ حائراً بين الحقيقة والإشاعة. ويخيم على المجتمع جو من الريبة والإرباك والتشاؤم، بسبب إشاعات مصدر مصداقيتها الوحيد هو سرعة انتشارها، حتى بات العالم الافتراضي لا يعكس الصورة الحقيقية لقيمنا الأصيلة ومجتمعنا ولواقعنا الذي نعيش فيه كل يوم.

فالإشاعة باستطاعتها الدوران حول العالم قبل أن ترفع الحقيقة رأسها. وهذا ما دعمته دراسة لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا مفادها أن الأخبار الملفقة على منصة تويتر مثلاً لديها فرصة انتشار تتجاوز 70% مقارنة بالحقيقة.

ويحضرني هنا موجة الإشاعات والأكاذيب التي انتشرت في فترة إجازتي المعتادة. لا بل حتى وبعد عودتي واستئناف برامجي المحلية، ظل السؤال قائماً: أين الملك؟! ليستمر البعض بالتشكيك في وجودي حتى وأنا أمامهم. هل أصبح وهم الشاشات أقوى من الواقع عند البعض؟

للأسف، حاول البعض في الآونة الأخيرة نشر الإشاعات التي تستهدف معنويات الأردنيين وتماسكهم، وحين يواجهون بأن اتهاماتهم خالية من الصحة، يلجؤون إلى مقولة أن لا دخان دون نار. وأؤكد بأن من يكن للأردن نوايا سيئة سيشعل فتيل الأزمات من لا شيء، ويفتعل الحرائق إن استدعى الأمر.

وسأجد نفسي مضطراً بين الفينة والأخرى للحديث في هذا الشأن، وعلينا جميعاً أن لا نتوانى عن مواجهة من يختبئون وراء شاشاتهم وأكاذيبهم، بالحقيقة. وبإمكان كل من يتعرض للإساءة أن يلجأ للقضاء لينصفه، فنحن دولة قانون ومؤسسات.

وأؤكد أن كل من يسيء إلى أردني - سواء من عائلتي الأردنية الكبيرة أو الصغيرة - فهو يسيء لي شخصياً.

وحتى نضع ظاهرة التضليل في سياقها الصحيح، يجب أن نتذكر أنها كمسكلة ليست حكراً علينا في الأردن فقط، بل ظاهرة وتحد عالمي، فقد ظهرت قوة تأثير الأخبار المزيفة والمضللة على أحداث مفصلية في العامين الماضيين، في أوروبا والولايات المتحدة.

ومن هذا المنطلق نرى الكثير من الدول تتجه لوضع تشريعات لضبط انتشار الأخبار المزيفة والمضللة.

وعليه، فقد أصبحت الحاجة ملحة اليوم لتطوير تشريعاتنا الوطنية، بما يؤكد على صون وحماية حرية التعبير، ويحفظ حق المواطنين في الخصوصية، والقضاء على الإشاعات والأخبار المضللة، ومنع التحريض على الكراهية، خاصة وأن عددا من مديري أكبر منصات التواصل الاجتماعي أنفسهم أقرّوا بأن منصاتهم يمكن استغلالها لأغراض سلبية وتخريبية.

وفي ظل هذه التطورات الملحة والتي تستوجب المعالجة، لا بد من مراعاة التوازن بين صيانة حرية التعبير، وهو الحق الذي نحرص عليه دائما، وبين حقوق وأولويات في غاية الأهمية لاستقرار وعافية مجتمعنا، وهذا من شأنه المساهمة بشكل إيجابي في إثراء النقاش العام الضروري للتعامل مع ظاهرة الاستخدام غير الراشد والسلبى، في كثير من الأحيان، لوسائل التواصل الاجتماعي.

ولا شك في أن لشركات منصات التواصل الاجتماعي دورا في التصدي لظاهرة الاستخدام السلبى للمنصات الإلكترونية عبر التطوير التقني المستمر والمراجعة الدورية للضوابط الأخلاقية والقانونية. كما أن عصر الانفتاح يحتم على الحكومات العمل بشفافية، وتوفير معلومات دقيقة للمواطن دون تباطؤ. وآمل أن تكون حكومتنا الحالية عند حسن ظننا، وأن ترتقي لتوقعات شعبنا في هذا الخصوص، دون أن ننفل هنا مسؤولية منابر الإعلام والإعلاميين، كأحد أهم روافع نظم تدفق المعلومات والتواصل، إذ يجب عليهم رفع معاييرهم المهنية والالتزام بالمسؤوليات الأخلاقية التي تقع على عاتقهم.

لكن الأهم، هو مسؤوليتنا كأفراد ومجتمعات بأن لا نرتضي لأنفسنا أن نكون متلقين فقط، بل أن نفكر فيما نقرأ وما نصدق، ونتمعن فيما نشارك مع الآخرين. لا بد من تحكيم المنطق والعقل في تقييم الأخبار والمعلومات.

ولنسأل أنفسنا: إلى ماذا سيؤول حالنا إن لم نكن مسؤولين وحذرين في تفاعلنا على المنصات الإلكترونية؟ ما هو مستقبل مجتمعنا إن نبذنا العقلانية والمنطق، وآثرنا الإشاعة

على الحقيقة؟ إن كان حديثنا مبنيًا على الأكاذيب والإشاعات؟ إن أصبح اغتيال الشخصيات أمراً مقبولاً واعتيادياً؟ تخيلوا إن سيطر الخوف على المسؤولين فأقعدهم عن اتخاذ قرارات تصب في مصلحة الوطن والمواطن، أو دفعهم للتسرع في اتخاذ قرارات ارتجالية؟ إن لم يكن في متناول المواطنين حقائق ومعلومات موثوقة، كيف لهم أن يتخذوا قرارات مدروسة، ويشاركوا في حوار وطني مسؤول حول المواضيع المفصلية؟

نعم، لم يصل الأردن بعد إلى المكانة التي نطمح لها، ولا الموقع الذي يتطلع إليه الأردنيون ويستحقونه، فما تزال أمامنا تحديات كثيرة. لهذا أولويتنا الأولى هي التطوير والإصلاح. لكن، لا بد من التذكير بأن الأوطان لا تبنى بالتشكيك وجلد الذات، ولا بالنيل من الإنجازات وإنكارها، بل بالعزم والإرادة والعمل الجاد، والانخراط الإيجابي والمشاركة البناء في القضايا الوطنية.

وها نحن نقف بفخر على أعتاب مئوية تأسيس الدولة الأردنية، والعالم من حولنا يتطور بسرعة غير مسبوقة. فلنضع المستقبل نصب أعيننا ونمضي نحوه بثبات وقوة وإيجابية، كي لا يفوتنا الركب. لنسخر أدوات العصر لصالحنا ونثريها بصبغة أردنية، تعكس هويتنا والقيم والأخلاق التي أنارت مسيرة هذا الوطن على مر مائة عام"